

الإعلام وهجرة المصريين

دراسة في الدور التثقيفي للإعلام

دكتور

عبد الفتاح عبد النبي

كلية الآداب — قسم الإعلام

جامعة الزقازيق



ملتزم النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

لأصحابها حسن محمد وأولاده

٩ بشاي عدلي باشا بالقاهرة

الإعلام وهجرة المصريّين

دراسة في الدور التثقيفي للإعلام

دكتور

عبد الفلاح عبد النبي

كلية الآداب - قسم الإعلام

جامعة الزقازيق



ملتزم النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

لأصحابها حسن محمد وأولاده

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

مكتبة المجمع العلمي
لصاحب: محمد عبد الرزاق
١٩ كنيسة الأنبياء في الجليل
تلخيصه ١٩٨٠-٩٨١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

تحمد الله العظيم

إهداء

إلى زوجتي وأبنتي منة الله أهدى هنذا
المجهد العلى بحبة ووفاء وعرفان بالجميل



مقدمة

على الرغم من كثرة الكتابات التي ظهرت خلال الحقبين أو الثلاث حقب الماضية في موضوع العلاقة بين الإعلام والتنمية، وإجماع الباحثين والكتاب بل والمسؤولين في العديد من المجتمعات النامية على الدور المنتظر والخطير الذي يمكن أن تلعبه أجهزة الإعلام في مجال التنمية والتغيير الاجتماعي المنشود في هذه المجتمعات، إلا أن المنتج للآراء والمناقشات التي دارت حول هذا الموضوع، يلاحظ أن السمة المميزة للجانب الأكبر منها هي غلبة الطابع التخيلي أو النظري الذي يفتقر إلى المشاهدات الواقعية، والميل إلى الذاتية والأحكام الانطباعية في عرض ومناقشة جوانب الموضوع، وحتى تلك الكتابات التي جاءت من مصادر بحثية، فإنها استندت - في الغالب - على مؤشرات سطحية وساذجة إلى حد كبير مثل معدلات التوزيع، والحيازة أو التعرض لأجهزة الإعلام.. الخ.

وهكذا نجد أنه بعد مرور ما يقرب من نصف قرن تقريباً على حصول العديد من المجتمعات النامية على استقلالها، وحديثها المستفيض إلى حد الملل عن التنمية واقتناع المفكرين والمسؤولين بها بدور أجهزة الإعلام، أنه لم تتحقق التنمية أو التغيير المنشود، بل وعملت أجهزة الإعلام في بعض الأحيان في الاتجاه غير المرغوب، وكان ذلك باعثاً لمعاودة التفكير في بحث علاقة أجهزة الإعلام بالمجتمع وتقويم حقيقة دورها في مجال التغيير بصورة أكثر انضباطاً وعلمية وبعيداً عن التخيلات النظرية أو الانطباعات الذاتية، وانطلاقاً من ذلك ونتيجة له تأتي الدراسة الراهنة التي تستهدف تقويم أداء أجهزة الإعلام المصرية في مجال التنمية قياساً على إحدى القضايا المجتمعية المرتبطة بمستقبل التنمية في المجتمع المصري، وهي قضية هجرة العمالة المصرية للخارج .

فقد حدث أن شهد المجتمع المصرى منذ مطلع السبعينات تزايداً ملحوظاً في معدلات هجرة المصريين بفئاتهم الاجتماعية والمهنية المختلفة وتحول المواطن المصرى من الصورة المثالية للالتصاق بالوطن والعزوف عن الهجرة حتى في حدود وادى النيل إلى صورة الفلاح المصرى ومعه حاجياته التى باتت معروفة في مطارات الدول العربية ، وأصبحت مصر تقدم العدد الأكبر من المهاجرين للعمل في الوطن العربى ، وبدعم ذلك بيانات الجهاز المركزى للتعمشة العامة والإحصاء وبيانات التقدير الاستراتيجى العربى الذى يؤكد على أن مصر جاءت في مقدمة الدول المصدرة للعمالة بنسبة (٢٦,٧٪) من إجمالى العمالة المصدرة إلى المجتمعات النفطية .

وساعدت التغيرات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مر بها المجتمع المصرى منذ عام ١٩٦٧ إلى ارتفاع معدلات الهجرة وبالذات هجرة العمالة الفلاحية ، بمعنى آخر ، أن حصاد هجرة ١٩٦٧ ، وتطبيق سياسة الباب المفتوح والاختناقات الاقتصادية والاجتماعية التى مر بها المجتمع ، أدى إلى جعل مصر مجتمعاً مصدراً للقوى العاملة ، في الوقت الذى تزايد فيه الطلب على تلك القوى العاملة من قبل المجتمعات العربية النفطية التى كانت تسعى إلى تنفيذ برامج التنمية والتحديث بعد طفرة ارتفاع أسعار البترول عقب حرب عام ١٩٧٣ ، ولجأت تلك الدول إلى تغطية عجزها في الإمكانيات البشرية اللازمة لعمليات التنمية والتحديث باستيراد العمالة من الخارج ورفع مستوى الأجور مقارنة بالأجور في المجتمع الاصل للعمالة المستوردة .

وقد لفتت ظاهرة هجرة المصريين إلى هذه الأقطار بأعداد كبيرة ، أنظار العديد من الباحثين وجاء الإسهام الاساسى من جانب المتخصصين

في مجال الاقتصاد حيث سعت الدراسات العديدة التي ظهرت في هذا المجال إلى بحث أبعاد هذه الظاهرة وتأثيرها على الدخل القوي، وأوضاع سوق العمل، والإنتاجية، ومعدلات الاستهلاك والادخار. الخ في حين ظلت الأبعاد الاجتماعية والمعرفية لهذه الظاهرة لا تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام مثلما حظى الجانب الاقتصادي. فليس لدينا بيانات واقعية وموثوق بها مثلاً حول أثر هجرة العمالة المصرية للخارج على الحراك الاجتماعي وأوضاع العمالة والتغير في بناء القوة والنفوذ بالمناطق الريفية، وكذا القيم الاجتماعية والعلاقات الأسرية إلى غيرها من الجوانب التي تجمع كافة الآراء والاتجاهات أنه حدث تغيرات أساسية بها في أعقاب تطبيق سياسة الانفتاح، وفتح الباب على مصرعيه أمام هجرة المصريين للخارج.

وأيا كان الأمر، فإن الدراسة الراهنة تكتسب أهمية خاصة من منطلقات أهمها:

أولاً: إنها تتصل بقضية مجتمعية تجمع كافة الآراء والاتجاهات أنها هزت - وما زالت - أعماق المجتمع المصري وغيرت في هيكله الاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف السبعينات.

ثانياً: أن القضية ما زالت موضع للحوار والمناقشة وتنقسم بشأنها الآراء بين مؤيد لفتح باب الهجرة على مصرعيه وبلا قيود أو معوقات كحق يقرره الدستور وتؤيده الشرائع السماوية، ومعارض يحذر من مغبة الآثار السلبية المترتبة على هذه الهجرة على مستقبل مسيرة التنمية في المجتمع، أو مطالب بالتنظيم، والملاحظ هو غلبة الانطباعية على هذا الرأي أوداك والافتقار إلى الأسانيد الميدانية والمشاهدات الواقعية.

ثالثاً: أن الظاهرة رغم السكتابات الانطباعية والإيماءات الصحفية

التي تحدثت عن انخفاض تيار الهجرة وعودة إجبارية العمالة المصرية من الخارج ابتداء من عام ١٩٨٥ ، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتقليص مشروعات التنمية بالدول المستقبلة للعمالة ، واتجاه هذه الدول إلى التخلص من العمالة الأجنبية بها ، فلإنها ما زالت تتزايد ، حيث تشير أحدث الإحصائيات المنشورة أن إجمالي عدد العمال المصريين الذين تم التعاقد معهم للعمل بالخارج خلال عام ١٩٨٨ بلغ (٤٢١٩٨١) عامل من بينهم (٢٢٢٠٩٠) عامل تم التصريح لهم بالعمل بالخارج لأول مرة بنسبة (٤٥٪) من حجم التعاقدات خلال هذا العام .

رابعاً : أن الهجرة للعمل خارج مصر ، ظاهرة مركبة ، مست دوائر متتالية الاتساع من المجتمع المصرى بدرجات متفاوتة ، ففي بؤرة الظاهرة نجد المصريين الذين هاجروا للعمل خارج الوطن وفي الدائرة التالية نجد من رافقهم من زوجهم في بلدان العمل ، أما الدائرة الثالثة فتضم زوجهم الذين بقوا بمصر . وفي دائرة رابعة ، تظهر آثار ولو خافتة للهجرة على أصدقاء ومعارف المهاجرين . كما أن هناك آثاراً مجتمعية عامة للهجرة مست كل المصريين وإن لم يكن لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمهاجرين عن طريق أوضاع مجتمعية ساهمت الهجرة في تبلورها مثل نقص العمالة ، أو التضخم ، وارتفاع الأسعار ، وهذه الصورة ، وبعيداً عن مدى واقعية الأرقام حول حجم المهاجرين أو العائدين . فإننا نجد أن ظاهرة الهجرة قد مست بصورة مباشرة ما يقرب من ثلث سكان المجتمع المصرى .

خامساً : أن الرؤية الرسمية للدولة تجاه هذه القضية تبدو غامضة وغير حاسمة وبالتالي ، فإنها تعد مناسبة طيبة للتعرف على موقف أجهزة الإعلام إزاء قضية مجتمعية لها جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية

ولا تمارس الجماعة الحياكة إزائها فرض وجهة نظر معينة بمعنى آخر، أن هامش الحركة والحرية متاح نسبيا أمام أجهزة الإعلام لكي تلعب دورها التنموي المنتظر إزاء هذه القضية . فإذا فعلت هذه الأجهزة ؟ وما هو حقيقة موقفها إزاء هذه القضية ؟ وإلى أى حد أثمرت في معالجة آثارها السلبية على الفرد والمجتمع ؟

لكل هذه المبررات والتساؤلات يأتى هذا العمل متضمناً ثمانية فصول مرتبة ومنسقة ، حيث تعرض الفصل الأول لحجم ظاهرة هجرة العمالة المصرية وخصائصها . وجاء الفصل الثانى ، ليناقد الدوافع والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة . وتناول الفصل الثالث وقع هجرة العمالة على المجتمع في المجالات المختلفة . وخصص الفصل الرابع لمناقشة دور أجهزة الإعلام في ظاهرة الهجرة ، ولطرح التصور النظرى للدراسة . أما الفصل الخامس، فقد تناول منهج البحث وأدواته، ومجتمع البحث وإجراءات سحب العينة وتحديد مقدرات الدراسة . وعرض الفصل السادس ، لنتائج تحليل مضمون الصحف وموقفها إزاء قضية الهجرة ، كما عرض الفصل السابع لنتائج الدراسة الميدانية للجمهور . وفى الفصل الثامن من الدراسة جرى عرض حصاد النتائج والتوصيات .

ونأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم عمل مفيد للكتابة العربية وللباحثين والطلبة والمعنيين بشئون الإعلام ، وعلى الله قصد السبيل .

للمؤلف

عبد الفتاح عبد النبي

مايدين في ١/١/١٩٨٩

الفصل الاول

هجرة العمالة المصرية

(الحجم والخصائص)

الفصل الاول

هجرة العمالة المصرية (الحجم والخصائص)

أولاً : حجم ظاهرة هجرة العمالة :

تفرض الدراسة العلمية لظواهر الهجرة الاجتماعية المختلفة على الباحث أن يبدأ أول خطوات بحثه بملاحظة الظاهرة موضع البحث ، ومحاولة تحديدها والوقوف على أبعادها وما تنسم به من خصوصية خاصة . ذلك أن عدم توافر بيانات محددة لدى الباحث، أو معرفة دقيقة بطبيعة الظاهرة ونطاقها سوف يوقعه في إثارة التخمينات والتأويلات والانطباعات الذاتية التي تخرج بالبحث عن الموضوعية ، وتقلل النهاية من قيمته العلمية .

على أن أول ما يواجهه الباحث في ظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج هو ندرة قاعدة البيانات المتوافرة حول هذه الظاهرة ، فليس لدينا بيانات كافية وموثوقة حول العدد الحقيقي للعاملين المصريين بالخارج ، أو خصائص هؤلاء المهاجرين أو حجم الهجرة العائدة من الدول العربية ، والمتوفر من بيانات حول هذه الجوانب عبارة عن تقديرات إنشائية أو تصورية من جهة ، وتفتقر إلى الأدلة الإحصائية القاطعة من جهة أخرى .

ويبدو أن ثمة صعوبات أساسية تواجه أية محاولة لمعرفة العدد الحقيقي للمهاجرين من مصر، فلاتتوافر بيانات عن العدد الفعلي للمهاجرين في لحظة زمنية معينة ، وما يمكن أن يتوفر يدور حول عدد العابرين للحدود ، أو عدد تصاريح العمل في الخارج في فترة زمنية معينة^(١) .

(١) نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ديسمبر ١٩٨٣ ص ٥٣ .

بيد أننا لا نستطيع الإعتماد على هذه البيانات في استخلاص الحجم الحقيقي للصيريين العاملين بالخارج إذ كثير ما تكون الأسباب التي تعطى عند مغادرة البلاد غير واقعية أو مختلفة عن الهدف الحقيقي للمغادر ، فقد يعطى المغادر سببا للسفر في العلاج أو السياحة بينما يكون مقصده الحقيقي هو العمل ، كذلك لا نستطيع الإعتماد على بيانات تصاريح العمل المفتوحة في فترة زمنية معينة ، حيث لم يشترط الحصول على تصريح للعمل في الخارج من فئات غاية في الأهمية بين المهاجرين للعمل حتى وقت قريب مثل فئات الحرفيين والعاملين لدى الأفراد أو لحسابهم الخاص والعاملين بالهياآت العربية والدولية فضلا عن تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وبالذات المتجهة إلى العراق والأردن والتي لا تشترط تصاريح دخول إليها .

ومن ناحية أخرى ، فإنه نظراً لأن الهجرة للعمال بالخارج هي في الأساس هجرة مؤقتة ، وتتميز بمعدل دوران متسارع ، وفي إطار عدم توافر بيانات حول متوسط الإقامة في الخارج لدى المهاجرين لندرة الدراسات الميدانية في هذا المجال ، فإنه يصعب تتبع وقياس حجم التدفقات السنوية للهجرة الخارجية في نقطة زمنية معينة .

وأياً كانت الصعوبات التي تواجه محاولات الباحثين للتوصل إلى الحجم الحقيقي للصيريين العاملين بالخارج ، ومع تناقض التقديرات الرسمية وغير الرسمية في هذا المجال ، فإن ثمة إجماع على أن معدل هجرة العمالة المصرية إلى الخارج ، قد ارتفع بشدة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، استجابة لزيادة الطلب من جانب الدول العربية المصدرة للنفط على أثر الزيادة المفاجئة في إيرادات هذه الدول^(١) .

(١) جلال أمين واليزابيث عوفى ، هجرة العمالة المصرية ، مركز البحوث للتنمية الدولية تقرير بحثي رقم ١٠٨ - ١ يناير ١٩٨٦ ص ١ .

ومع عدم توافر بيانات قاطعة تدعم هذا الرأي ، إلا أن محمود عبد الفضيل ، أشار إلى صالة حجم الهجرة من مصر قبل ١٩٧٣ وأوضح أن عدد المصريين العاملين في الخارج عام ١٩٠٥ لم يتجاوز (١٠٠٠٠٠) شخص يعمل معظمهم في الدول العربية كمدربين ومهنيين^(١).

ومع أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قد بدأ منذ عام ١٩٦٨ يصدر تقارير حول حركة السكان عبر الحدود ، تتضمن أعداد المصريين المسافرين من مصر في كل عام سواء بغرض الهجرة الدائمة أو المؤقتة ، إلا أنها لم تتضمن أية بيانات عن رصيد المصريين بالخارج باستثناء عام ١٩٧٣ حينما حدد تقرير الجهاز عدد المصريين العاملين في البلاد العربية بـ (٣٥٠٠٠)^(٢). وهو التقدير الذي يقابله مع تقدير بيركس وسنكلير وسوكنات ، عن عدد المصريين بالخارج في نفس عام ١٩٧٣ ، والذي يصل بعدد المصريين المتواجدين بالخارج إلى (١٦٠٠٠٠) شخص^(٣). ويبدو بوضوح أن التناقض في التقديرين يعود في الأساس إلى أن تقدير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يعني بعدد المصريين العاملين في الدول العربية ، بينما يتحدث تقدير بيركس وسنكلير وسوكنات عن عدد المصريين العاملين وغير العاملين بالخارج .

إن التقدير الذي يقدمه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن

(١) محمود عبد الفضيل ، التفتت والوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ ص ٢١ .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، حركة السكان عبر الحدود ، ١٩٧٣ .

(٣) انظر في ذلك :

Birks & others, The Demand For Egyption Labaur Abroad in Richards, A. & Martin, P., (eds) : Migration Mechanization and Agricultural Labour Market in Egypt, Auc Press, 1983, P. 118 .

(٢ - هجرة المصريين)

حدد المصريين العاملين في الدول العربية عام ١٩٧٣ قد قام على أساس تصنيف المصريين الممارين إلى الدول العربية إلى الممارين من الحكومة والقطاع العام ، البعثات الدبلوماسية ، الحاصلين على تصاريح بالعمل أو تصاريح الأمن ، المسافرين للبحث عن عمل ، والمسافرين لأغراض أخرى (مثل السياحة أو الحج) وطبيعي أن يتوقف واقعية التقدير الإجمالي لعدد المصريين العاملين بالدول العربية على مدى صحة فئة المسافرين لأغراض أخرى . حيث كثيراً ما لا يعلن المسافر عن نية العمل في الخارج وهو الأمر الذي دعا بعض منظمة العمل الدولية إلى اقتراح إضافة نسبة (٢٠٪) من عدد المسافرين لأغراض أخرى إلى عدد المسافرين الذين أعلنوا عن نيتهم للعمل بالخارج وذلك بغرض الوصول بتقدير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ١٩٧٣ إلى تقدير أكثر واقعية هذه الإضافة بحجم التدفق الإجمالي للهجرة المؤقتة يصل إلى (٢١٩٤٥٣) شخصاً في عام ١٩٧٣ أى ما يقرب من أربعة أمثال عددهم في عام ١٩٦٨^(١) .

وبعد عام ١٩٧٣ تضافرت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية ، أدت إلى اتساع نطاق تيار هجرة العمالة المصرية للخارج ، ففي أعقاب انتهاء حرب أكتوبر وأزمة النفط ، زادت العائدات المتحصلة للدول العربية النفطية زيادة سريعة ، نتيجة لازيادة السريعة والمتتالية في أسعار البترول ، فقد ارتفعت هذه الأسعار خلال خمس سنوات لأكثر من اثنتي عشر مثلاً بحلول عام ١٩٧٥ هذه الزيادة الكبيرة في دخول الدول العربية النفطية ، أوجدت حالة من التباين الشديد في درجة اليمر الإقتصادي

(١) جلال أمين واليزابيث عونى ، مرجع سابق ص ٣ .

داخل المنطقة العربية مما أدى إلى قيام تيار هجرة كبيرة إلى منابع النفط في نفس الوقت إجمعت الدولة في مصر - لأسباب سوف نتناولها فيما بعد - إلى تشجيع الهجرة الخارجية للأفراد في إطار التوجهات الجديدة وسياسة الانفتاح الذي أعلنت عنها الحكومة في تلك الفترة .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من الاعتقاد بانساع نطاق تيار هجرة العمالة للخارج بعد عام ١٩٧٣ ، إلا أننا لا نجد بيانات تدعم لنا هذا الاعتقاد . فقد توقف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن إصدار التقارير السنوية التي اعتاد إصدارها منذ عام ١٩٦٨ عن حركة السكان عبر الحدود واقتصرت تقاريره على الهجرة الدائمة للمصريين من واقع البيانات الواردة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بوزارة الداخلية والتي تشير إلى تناقص أعداد المصريين المهاجرين هجرة دائمة بعد عام ١٩٧٣ بالمقارنة من قبل^(١) .

وتشير بيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٦ ، إلى أن عدد السكان المصريين بالخارج ليلة التعداد يبلغ (١٤٢٥٠٠٠) نسمة^(٢)، وهو ما يعادل (٣٨٪) من السكان المصريين في ذلك العام . وواضح أن هذا التقدير يحيطه كثيرا من الغموض فهو تقدير مطلق لا يسمح لنا بأن نعرف معدلات النشاط السائدة بين السكان في الخارج . ومن ثم حجم القوة العاملة منها حيث لم يشر التعداد إلى ذلك . كما لم يشر التعداد إلى توزيع هؤلاء المقيمين بالخارج وفقا لفتاتهم الوظيفية أو المهنية أو حتى توزيعهم

(١) راجع سلسلة إصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر ابتداء من عام ١٩٧٢ .
(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان ، أجمالي الجمهورية ، المجلد الثاني ، ١٩٧٨ ص ٢٨ .

الجغرافى ، كما لا يشير إلى خصائصهم الاجتماعية من حيث السن والنوع بل ولم يشر التعداد إلى كيفية التوصل إلى هذا التقدير^(١) .

ولإزاء عدم توافر بيانات رسمية دقيقة ومنضبطة يمكن الإعتماد عليها حول الحجم الحقيقى للعمالة المصرية بالخارج ، فليس أمامنا سوى لاستعراض بعض التقديرات التى أوردها بعض الباحثين والهيئات المعنية على ما قد يلاحظ عليها من تناقض واختلاف واعتماد على التخمينات النظرية التى يعوزها البرهان الواقعى .

فقد قدرت دراسة «مراج الدين وسوكنات وبيركس وسنكلير ، عدد العمال المصريين فى الأقطار العربية النفطية فى عام ١٩٧٥ بمحالى ٢٥٣ ألف عامل أى بنسبة (٣٤٦٤ / ١٠٠) من إجمالى العمال العرب الوافدين فى هذه الأقطار والبالغ عددهم ١٩ مليون عامل^(٢) . فى حين نجد أن تقديرات مشروع الهجرة لمنظمة العمل الدولية ، والتى تقوم على أساس البيانات المجمعة من الدول المستقبلة للعمالة المصرية ، مع الأخذ فى الاعتبار تقديرات الهجرة السرية إليها تصل بأعداد السكان المصريين المهاجرين إلى عشر دول عربية عام ١٩٧٥ إلى (٦٥٥٠٠٩) مهاجرا ،

(١) محمد ابراهيم طه النسقا ، هجرة العمالة المصرية المؤقتة وانثارها على هيكل العمالة فى جمهورية مصر العربية ، مجلة دراسات سكانية ، العدد ٦٨ ، يناير / مارس ١٩٨٤ ص ٥٠ .

(٢) انظر فى ذلك :

Ismail Serageldin & others, **Some issues Related to Labour Migration in the Middle east and North Africa**, The Middle east journal, Washington, D.C., The Middle east institute, Vol; 38, No;4 1984; P 639.

بلغت أعداد العمال المشتغلين بينهم إلى (٣٩٧٥٤٥) مهاجراً^(١) . وهو ما يعنى أن نسبة العاملين إلى إجمالى عدد المهاجرين تصل إلى (٦١ ٪) .
فإذا تجاوزنا أعوام (١٩٧٥ - ١٩٧٦) نجد أن دراسة محمود عبدالفضيل ، ، تقدر عدد المصريين العاملين فى الأقطار النفطية عام ١٩٧٧ بحوالى ٦٠٠ ألف عامل بنسبة (٢٨,٢ ٪) من إجمالى العرب الوافدين فى هذه الأقطار والبالغ عددهم ٢,١٢٦ مليون عامل^(٢) . وفى دراسة أخرى لنفس الكاتب بالاشتراك مع إبراهيم سعد الدين ، نجد أن عدد العمال المصريين فى الأقطار العربية النفطية يصل لديهم إلى (٧٣٢,٥) ألف عامل عام ١٩٨٠ يشكلون نسبة (٤٠,٣ ٪) من إجمالى العمال العرب الوافدين إلى هذه الأقطار^(٣) ، فى حين لم تتجاوز تقديرات بنت هانس وسمير رضوان ، لعدد العمال المصريين فى الدول العربية النفطية عام ١٩٨٠ نصف مليون عامل فقط^(٤) ، وهو أمر يوضح إلى حد تناقض تقديرات الباحثين لحجم العمالة المصرية بالخارج حتى لنفس العام .
ويمكن أن نلص هذا التناقض بوضوح أكثر ، إذا ما حاولنا مقارنة التقديرات المختلفة لعدد العاملين بالخارج لنفس عام ١٩٨١

(١) انظر فى ذلك :

Birks, J. & Sinclair, C., *International Migration and Development in the Arab Region*, ILO, Geneva, 1980, P 134.

(٢) محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، مرجع سابق

ص ٣٠ .

(٣) إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المشاكل ، الآثار ، السياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ص ٧٠ .

(٤) بنت هانس وسمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير ، مصر فى الثمانينات - دراسة فى سوق العمل ، جنيف منشورات مكتب العمل الدولى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ص ١٢٨ .

فقد بلغ هذا التقدير لدى نازلي شكرى ، إلى ٢ مليون مصري^(١) . وهو يتفق مع التقدير الذى أعلن عنه د. نادر فرجاني ، فى كتابه الهجرة إلى النفط ، فى حين وصل هذا التقدير وفقاً لبيانات المجالس القومية المتخصصة إلى ٨٣١ ألف عامل فقط^(٢) . وفى وثيقة الخطة الخمسية (١٩٨٢ - ١٩٨٧) المنشورة فى نوفمبر ١٩٨٢ ، تراوح هذا التقدير بين ١,٧٥٠ - ٢ مليون شخص فى الوقت الذى رفعت فيه بيانات وزارة الخارجية هذا الرقم إلى ٣,٣٨١ مليون شخص^(٣) .

ويبدو أن التناقض فى هذه التقديرات يعود إلى عدم اتفاق الباحثين على وحدة القياس . ففى التقدير يقتصر فقط على عدد المصريين العاملين فى الخارج أم يمتد ليشمل إجمالى عدد المصريين العاملين وغير العاملين بالخارج ، وهل التقدير يشمل جميع العاملين فى الخارج أم يقتصر على الدول العربية النفطية ؟ ومع ذلك يظل أساس التناقض - فى رأينا - كامن فى ندرة قاعدة البيانات الواقعية واعتماد الباحثين على التخمينات والإنطباعات الذاتية فى محاولتهم تحديد حجم العمالة المصرية بالخارج .

وإذا مضينا مع البيانات الرسمية الصادرة من الوزارات والهيئات المختلفة نظل سمة التناقض واضحة ، بل تنقلب إلى فوضى واضحة ، فقد أعلن

(١) انظر فى ذلك :

Nazli Soukri, *Migration in the Middle East Transformation, Policies And Process*, Published by Cairo University & M.I.T., July 1983, Vol.1, Table 307.

(٢) المجالس القومية المتخصصة ، *اقتصاديات مخرجات المصريين* العاملين بالخارج ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ٨١ .

(٣) محمد شفيق ، *الهجرة الخارجية المصرية* ، بحث يقدم الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، الجهاز المركزى للتقنين والادارة ، يناير ١٩٨٤ ، المجلد الاول ، ص ٢ .

رئيس الجمهورية في أحد خطاباته في منتصف نوفمبر ١٩٨٥ ، أثبت عدد أبناء مصر العاملين بالخارج يزيد على المليون ونصف المليون^(١) . وبعد أسبوع واحد تقريباً من هذا الخطاب نشرت جريدة الاهرام نقلاً عن إحصاءات وزارة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين بالخارج بأن عددهم يصل إلى أربعة ملايين ونصف مليون مصري ، بل وتؤكد الجريدة أن عدد المصريين العاملين في الخارج هم في الحقيقة ضعف هذا العدد^(٢) . في حين أن بيانات تعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ١٩٨٦ ، تضمنت تقديراً لا يتجاوز بمقتضاه جملة المصريين بالخارج عن ٢,٢٥ مليون شخص .

ويذكر د نادر فرجاني ، أن أغلب التقديرات السابقة لحجم العمالة المصرية مالت إلى الخطأ لأعلى ، وأن موطن الخطأ الأكبر كان وما يزال عدد المصريين العاملين الموجودين بالعراق الذي لم تتوافر عنه أبداً بيانات موثوق بها ، وإنما كان دائماً عرضة للبالغ والتحويل إلى حد أن أحد الكتاب ذكر أن عدد المصريين في العراق وحده يقرب من الثلاثة ملايين عامل^(٣) وهو أمر يفوق كل التقديرات التي تحدثت عن عدد المصريين العاملين في الدول العربية مجتمعة .

وإذا كانت المحاولات التي عرضنا لها آنفاً ، لا تقوم على أدلة كافية وتميل إلى المبالغة حيناً وإلى التحويل حيناً آخر ، وتقع غالبيتها في دائرة اللحن

(١) انظر خطاب الصحوة الكبرى ، جريدة الاهرام في ١٤/١١/١٩٨٥

(٢) جريدة الاهرام في ٢٢/١١/١٩٨٥ .

(٣) نادر فرجاني ، سمعياً وراء الرزق ، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٨٠ .

والتنعمين ، فإن الساحة لا تنكاد تخلو من محاولات واقعية لتقدير حجم المصريين العاملين بالخارج ، ولعل أحدث هذه المحاولات وأقربها واقعية هي التي قام بها نادر فرجاني ، من خلال مسح ميداني موسع للهجرة في مصر ، ووفقا لبيانات هذا المسح ، فإن عدد المهاجرين للعمل في بداية عام ١٩٨٥ كان مليون و ٢١٠ آلاف فرد ، يرافقهم ٢٥٩ ألفا ويزورهم خمسة آلاف وإن الحجم الكلي للهجرة للعمل من مصر خلال الفترة المرجعية للبحث (٧٤ - ١٩٨٤) ، هو ثلاثة ملايين ونصف مليون فرد^(١) .

وأيا كانت درجة مصداقية هذا التقدير ، وما قد يثار من ملاحظات حول الطريقة التي اتبعت في تقديره ، فإن الحجم الحقيقي للهجرة العمالة المصرية للخارج - في تقديرنا - أكبر من ذلك بكثير ، وذلك بسبب الطبيعة الدائرة للهجرة العمالية^(٢) . حيث أنه عند عودة هؤلاء العمال أو بعضهم ، فإن آخرين من المصريين يحملون محلهم وهكذا يتسع نطاق الهجرة ليشمل عدد أكبر من أي رقم يمكن تحديده لعدد المصريين الذين تأثروا مباشرة بالهجرة في نقطة زمنية معينة . فإذا أخذنا في الاعتبار أن كل فرد مهاجر عضوا في أسرة متوسط عدد أفرادها خمسة أفراد ، لارتفع رقم المصريين المتأثرين بالهجرة إلى ما يقرب من ١٤ مليون نسمة . وإذا كانت المصاحبات الاجتماعية والإقتصادية للهجرة لا تتوقف عند الأفراد المهاجرين أو أسرهم فقط ، وإنما تمتد إلى الأفراد الآخرين ولو بصورة

(١) نادر فرجاني ، سعي وراء الرزق ، المرجع السابق ص ٨٠ .

(٢) جلال عبد الله معوض ، الآثار الاجتماعية والسياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية ، مجلة التعاون ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، العدد العاشر ، إبريل ١٩٨٨ ص ١٠٨ .

غير مباشرة، لادر كذا كيف يمتد حجم هذه الظاهرة ليشمل كافة قطاعات الشعب المصرى تقريبا .

ومع كثرة السكتات حول عودة كبيرة متوقعة فى أعقاب انخفاض أسعار البترول، واتجاه الدول النفطية إلى تقليص مشروعات التنمية والاستغناء عن العديد من العمالة الأجنبية وبالذات غير الماهرة منها ، فلم تظهر دراسة حتى الآن تهدف إلى تقدير واقعى لحجم هذه العودة ، وإن كان ثمة محاولة قام بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى إطار بحث الأسر المعيشية للتعرف على خصائص المهاجرين العائدين^(١) .

ومع ذلك تبقى المحاولة الوحيدة والأكثر جدية التى قام بها د نادر فرجاني، والتى قدر خلالها الحجم المتوقع لعودة العمالة المصرية من الخارج خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ بما يقرب من ١٠٠ ألف مهاجر فى السنة^(٢) ومع أن هذا التقدير يبدو أكثر واقعية ويقل كثيراً عن المبالغى الصحفية والتى تصل بحجم هذه العودة أحيانا إلى نصف مليون عامل فى السنة^(٣) . فإن التقدير الذى قدمه دفرجاني، كان يتطلب عدة سيناريوهات لاحتمالات العودة فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى كل من مصر والبلدان المستقبلية للعمالة المصرية ، وذلك بدلا من اعتماد التقدير الذى قدمه على سيناريو واحد فقط ، والمثال الواضح هنا يكمن فى حالة العراق ، فقد بنى دفرجاني ، تقديراته على أساس استمرار الحرب العراقية الإيرانية ، بينما تشير الشواهد الحالية إلى توفيق هذه الحرب ، ومن المؤكد أن لذلك

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، خصائص الهجرة العائدة فبراير ١٩٨٨ .
(٢) نادر فرجاني ، سمعيا وراء الرزق ، مرجع سابق ص ٢٢٩ .
(٣) جمال زائدة ، نهاية موسم الهجرة إلى الخليج ، مجلة الأهرام الإقتصادى العدد ٩١٧ ، أغسطس ١٩٨٦ ص ٢٠ - ٢٥ .

تأثيرات واضحة على الطلب العراقي للعمالة المصرية وهو أمر تؤكدته أحدث البيانات المتوفرة عن عدد المصريين الموجودين بالخارج .

فإذا كان د نادر فرجاني ، قد قدر عدد المصريين في بداية عام ١٩٨٥ بـ ٢١٠ آلاف فرد ، وأنه يتوقع عودة صافية للمصريين العاملين بالخارج خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٩ بما يقرب من ١٠٠ ألف سنوياً فإن بيانات الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء المستقاة من بحث الأمر المعيشية حتى ١٩٨٧/٢/٣١ ، تشير إلى أن عدد المصريين العاملين بالخارج وصل إلى ١٩٦٤ مليون فرد أى ما يقرب من ٢ مليون فرد^(١) . وتشير أحدث الإحصائيات أن إجمالي عدد العمال المصريين الذين تم التعاقد معهم للعمل بالخارج خلال عام ١٩٨٧ بلغ (٤٢١٩٨١) عامل من بينهم (٣٣٢٠٩٠) عامل تم التصريح لهم بالعمل بالخارج لأول مرة بنسبة (٥٥ / ١٠٠) و (٨٨٦٨٩١) عامل تم تحديد عقودهم بنسبة ٤٥ / ١٠٠ من حجم التعاقدات خلال هذا العام^(٢) . وهو أمر يناقض كافة التوقعات التي أشارت إلى تناقص حجم العمالة المصرية بالخارج .

خصائص هجرة العمالة المصرية :

ولنتحاول أن ندين أهمية هذا الحجم الكبير من المهاجرين للعمل

(١) انظر في ذلك :

عبد اللطيف البندى ، المصريين المتواجدون في الخارج ، الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء ، فبراير ١٩٨٨ ص ٢ .

(٢) محمد عبد الفتاح عبد المجيد ، دراسة بعض خصائص العمالة المصرية المهاجرة واتجاهاتها ، المؤتمر الاقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية ، الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء ، المنعقد في الفترة من ٥ - ٧ ديسمبر ١٩٨٨ .

بالخارج من خلال مناقشة خصائص هؤلاء المهاجرين ، والسمة الأساسية التي نطالعنا في هذا الإطار ، هي الطبيعة الانتقائية للهجرة من حيث أن المهاجرين لا يكونون عادة عينة تمثيلية للمجتمع الذي يفدون منه ، فهم في غالبيتهم من الذكور ، ويتركزون في فئة العمر (٢٠ - ٥٠ عاما) وهي الفئة الأكثر فعالية في النشاط الإجتماعي - الاقتصادي ، والأكثر تعلما ورغبة في التغيير^(١) .

على أن إحدى الدراسات الميدانية التي أجريت حول هجرة العمالة المصرية ، قد انتهت إلى أنه على الرغم من وجود انتقائية واضحة لتيار الهجرة للعمل في مصر ، إلا أنها كانت بعيدة عن الانتخاب الشديد لأكثر عناصر قوة العمل تأهيلا ، وأن غالبية المهاجرين كانوا من غير المؤهلين ، وأن أكثر من ثلثهم كانوا يعملون بالمهن الزراعية والعمالة العادية قبل الهجرة^(٢) . وهي جوانب سوف نناقشها تفصيلا فيما بعد .

وأيضا كانت درجة الانتقائية التي انسمت بها ظاهرة الهجرة ، فإن هجرة العمالة المصرية للخارج قد تميزت ببعض الخصائص العامة الأخرى منها :

- ١ - ارتفاع معدلاتها السريعة من عام لآخر وعلى جميع المستويات من حرفيين وموظفين وشاغلي وظائف عليا ومهنية . فقد تزايد حجم العمالة المصرية بالدول العربية كما أوضحنا من قبل من ١٠٠ ألف مواطن عام ١٩٦٥ إلى ما يقرب من ٢ مليون فرد عام ١٩٧٨ .
- ٢ - تميزت هجرة العمالة المصرية للخارج بالارتفاع النسبي الكبير

(١) نادر فرجلى ، الهجرة إلى النفط ، مرجع سابق ص ٥٨ .

(٢) نادر نرجاني ، سعي وراء الرزق ، مرجع سابق ص ٩٧ .

في معدل دورانها ، حيث تشير البيانات أن النسبة العالية من المهاجرين المصريين تراوح معدل إقامتهم بالخارج بين ٥ و ٢ - ٣ سنوات قبل السبعينات ووصلت فيما بعد عام ١٩٧٣ إلى ٣ - ٦ سنوات بالنسبة للمعاريين . أما أصحاب العقود الشخصية فكانت ٧ سنوات فأكثر ، وهو الأمر الذي يظهر تباين أنماط الهجرة على امتداد الفترات الزمنية المختلفة .

٣- تزايد الإقبال على الهجرة والإلتجاء إليها بإعتبارها المخرج والحل المتاح لما يواجهه المواطن من صعاب في تدبير أمور حياته اليومية ، واتباع طرق غير مشروعة أحياناً للسفر والبحث عن عمل ، مما يشير إلى أن قيمة الهجرة للخارج أصبحت قيمة راسخة بل وتتربع على سلم القيم وأولويات التفضيل لدى قطاعات هريضة من أبناء المجتمع المصري .

٤ - بروز دور التعاقدات الشخصية ومساكن التسفير والقطاع الخاص طرفاً في تصدير العمالة المصرية .

٥ - اختلفت سياسة الدولة إزاء الهجرة في الستينات عنه في السبعينات والثمانينات ففي فترة ما قبل الإنفتاح الإقتصادي ، كان هدف الدولة المساهمة في مساعدة الأفطار العربية حتى أن الحكومة كانت تسام بدفع جانب من مرتبات المعاريين ، أما فيما بعد ، فقد استهدفت الخروج من الأزمة الإقتصادية ، والتخلص من العمالة الزائدة ، ودعم سياسة الإنفتاح على الخارج التي تبنتها الدولة ، واتخذتها شعاراً لها منذ بداية السبعينات^(١) .

(١) عمرو محي الدين . رمزي زكي ، الاهرام الاقتصادي العدد ٦٨٥ مارس ١٩٨٢ .

٦ - أن الظاهرة تمس ماسا مباشراً كافة الوحدات المجتمعية على المستوى المجتمعي، الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، والمناطق والشرائح الاجتماعية - الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية للاقتصاد القوي، بل إنها تمتد أيضاً إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى القوي والدولي ويعني ذلك، أن دراسة الهجرة، تمتد لتشمل تخصصات إنسانية في الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، وعلم النفس، والإعلام وغيرها .

٧ - اقترنت الزيادة الكبيرة في معدل هجرة العمالة المصرية زمنياً ببدء تطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادي، بحيث ارتبط في الذهن العام لدى العديد من الباحثين أن الهجرة هي دعامة الانفتاح^(١) والعكس بالعكس ويترتب على ذلك تداعيل الآثار المترتبة على كل من الهجرة وتطبيق سياسة الانفتاح، بحيث يصعب الفصل بينهما من ناحية، وتأثير رؤية الباحثين وتقديراتهم لوقع الهجرة على المجتمع بموقفهم الفكري من سياسة الانفتاح ومدى تأييدهم أو معارضتهم لهذه السياسة من ناحية أخرى .

ووفقاً لبيانات مسح الأسر المعيشية، الذي أجراه الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء^(٢)، فإن الجزء الأكبر من المهاجرين الذين يفتقلون للعمل في الخارج هم من بين الذكور حيث لم تتجاوز نسبة الإناث المتواجدين خارج مصر وفقاً لهذه البيانات عن (١٠.٨٪) فقط، وتندني هذه النسبة، إذا ما حاولنا إجراء هذه المقارنة على مستوى المناطق الجغرافية، حيث تبلغ النسبة في الريف (٩.٧٪) للذكور، (٢.١٪) للنساء.

(١) نادر فرجاني، الهجرة الى النفط، مرجع سابق ص ٤٦ .

(٢) عبد اللطيف الهنيدى، المصريون المتواجدون بالخارج،

مرجع سابق ص ٤ جدول رقم (١) .

للإناث. ويفسر ذلك بإقبال الذكور على العمل في الخارج أكثر من الإناث إلى جانب أن نسبة كبيرة من الذكور يفضلون عدم اصطحاب زوجاتهم معهم عند السفر، وبالذات فئة العمال البدوين، ول هذه السمة من سمات الهجرة المصرية، أهمية كبرى عند مناقشة وقع الهجرة على المجتمع حيث أنها تعنى أن هجرة الذكور للعمل بالخارج لفترة قد تطول أو تقصر يضطر الإناث إلى القيام بدور أساس وأكثر في الإنتاج، وفي الإشراف على شؤون الأسرة وتصريف أمورها بما في ذلك بطبيعة الحال تربية الأطفال وتنشئتهم في غياب الأب وإشرافه^(١) وهو ما دعا عدداً من الكتاب إلى الحديث عن ظاهرة د تأنيث، الأسرة المصرية باعتبار أن ذلك من أهم الآثار التي تترتب على نزوح العمال للعمل في الخارج فضلاً عن تردى وظيفة التنشئة الاجتماعية للأسرة المصرية^(٢).

وتشير البيانات إلى أن النسبة الغالبة من المصريين المتواجدين بالخارج تقع في الفئة من (٢٥ - ٣٠) سنة بنسبة (٢٣,٩٪) تليها فئة العمر (٣٥ - ٣٠) سنة بنسبة (٢٠,٥٪)، ثم الفئة من (٤٠ - ٣٥) و (٤٠ - ٥٠) بنسبة (١٦,٦٪)، (١٥,٦٪) على التوالي.

في حين لم تتجاوز نسبة من يعمل بالخارج في فئة العمر أكثر من ٦٠ سنة (١٪)، بما يعنى أن الغالبية العظمى من المهاجرين تنحصر في الفئة من

(١) انظر في ذلك :

Hind Khattab & Eldaei F.S., Impact of Male Labour on the Structure of the Family and the role of women, Population council Regional paper, No, 16, March; 1982; P 41.

(٢) عبد الباسط. عبد المعطى، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية، مجلة دراسات سكانية، العدد ٩٨، مارس ١٩٨٤، ص ٣ - ٢٤.

(٢٠ - ٥٠) ، وهي سن العمل والمرحلة العمرية الأكثر فاعلية في النشاط الاجتماعي - الاقتصادي والتي يشكل أفرادها المكون الأساسي في تحديد إمكانيات التغير الاجتماعي والسياسي في المجتمع . مما يضاف أبعاداً عميقة لموضوع هجرة العمالة المصرية وما تتركه من تأثيرات في المجتمع المصري.

وتوضح بيانات بحث الأسس المعيشية المشار إليه حول الحالة التعليمية للمهاجرين للعمل خارج مصر ، أن النسبة الغالبة من الأفراد على مستوى الجمهورية من الأميين بنسبة (٣١٪) تليها بعد ذلك الأفراد الذين يحملون شهادة متوسطة وفوق المتوسطة بنسبة (٢٥,٧٪) ثم شهادة جامعية فأعلى بنسبة (٢٣,٧٪) ، ولم تتجاوز نسبة من يقرأ ويكتب أو معه الابتدائية والإعدادية نسبة (١٢,٧٪) و (٦,٩٪) على الترتيب وإذا دققنا النظر في البيانات ، نجد أن النسبة الغالبة من الأميين تأتي من الريف بنسبة (٧٧,٦٪) بينما تأتي النسبة الغالبة من حامل الشهادة الجامعية فأعلى من الحضر وبالذات مناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية والوجه البحري بنسبة (٨٨,٨٪) . والملاحظ على هذه البيانات أنه في حين أن نسبة الأمية على مستوى الجمهورية تصل إلى (٥٦٪) نجدها تنخفض بين الأفراد المهاجرين إلى (٣١٪) ، كما أن نسبة حملة الشهادة الجامعية وأكثر أعلى بكثير من النسبة التي تشير إليها بيانات التعداد الأخير للجمهورية ، وهو أمر يوضح الطبيعة الانتقائية لهجرة العمالة المصرية .

ويلاحظ أن المهاجرين للعمل من مصر ، يفتقرون كل مستويات المهنة والمهارة ، فعلى سبيل المثال ، تشير بيانات بحث الأمر المعيشية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أن النسبة الغالبة من المهاجرين هم من العاملين في الزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر والبر بنسبة (٣٠,٣٪) يليهم عمال الإنتاج والنقل والعملة والعتالون بنسبة (٢٧,٣٪) ثم تأتي الفئة

الثالثة على الترتيب من حيث الأهمية وتتحدد في أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن إليهم ، وتصل نسبتها إلى (٢٦,٥٪) فالقائمون بالأعمال الكتابية (٧,١٪) والعاملون بالخدمات (٣,٢٪) وعمال البيع (٣,١٪) والمديرون الإداريون ومديرو الأعمال بنسبة لم تتجاوز (٠,٥٪) وطبيعي أن تقلب توزيعات المهن للمهاجرين وفقا للمناطق الجغرافية المختلفة حيث نجد أن النسبة الغالبة من عمال الزراعة تأتي من الريف بنسبة (٦٣,٧٪) في حين أن النسبة الغالبة من أصحاب المهن الفنية والعلمية والمديرون الإداريون ومديرو الأعمال تأتي من الحضر بنسبة غالبة ومتميزة إلى حد كبير .

وجدير بالذكر ، أن هذا التوزيع المهني للمهاجرين يختلف تماما عن التوزيع المهني لقسوة العمل المصرية ككل ، حيث يتركز الأول في الحلقات الأعلى من السلم المهني والمهاري . وهذا يعنى سحب الهجرة للعديد من الكفاءات والمهارات من سوق العمل المصرية - وهو مأسوف نناقشه تفصيلا عند تناول وقع الهجرة على المجتمع فيما بعد .

وتهدف حركة المصريين للهجرة خارج البلاد في معظمها إلى العمل لتحسين الظروف المعيشية من خلال الحصول على دخل أكبر من بلاد الاستقبال ، حيث تشير البيانات المستقاة من البحث المشار إليه إلى أن (٩٠,٦٪) من المتواجدين خارج مصر ، كان بسبب العمل وترتفع النسبة إلى (٩٨٪) إذا أضفنا إليهم نسبة المرافقين لهم في حين لم تتجاوز نسبة المتواجدين في الخارج لسبب الدراسة والعلاج عن (٠,٩٪) .

وتوضح البيانات حول مدة الإقامة بالخارج الطبيعية الدائرية للهجرة ومعدل الدوران المتسارع بين المهاجرين المصريين ، بحيث أنها - كما أشرنا من قبل - تمتد لتشمل قطاعا أوسع من أفراد المجتمع أكبر من الأرقام

لقى طرحت حول حجم العمالة المصرية المهاجرة فالنسبة الغالبة من المهاجرين للعمل (٢٣,٩٪) استغرقت فترة بقائهم في الخارج فترة أقل من سنة تليها المدة من سنة إلى أقل من سنتين بنسبة (١٩,٨٪) ثم المدة من سنتين إلى أقل من ثلاث سنوات بنسبة (١٧,٣٪) وتظل النسبة في الانخفاض بحيث أن مدة الإقامة في الفئة من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٤ سنة و ١٥ سنوات فأكثر لم تتجاوز (٤,٦٪) و (١,٨٪) على الترتيب ، ومن الملاحظ أن مدة الإقامة بالخارج للمهاجرين تتفاوت باختلاف المناطق الجغرافية، حيث نجد أن مدة الإقامة بالخارج تقل بالنسبة للقرويين بالمقارنة بالمهاجرين من المناطق الحضرية. فنجد مثلاً أن مدة الإقامة بالخارج في الفئة أقل من سنة تصل في المناطق الريفية إلى (٦٧,٧٪) في حين لم تتجاوز نسبة (٣,٣٪) في المناطق الحضرية .

وفي جميع الأحوال فإن النسبة الغالبة من المهاجرين الريفيين لا يمكنون بالخارج أكثر من ثلاث سنوات على أكثر تقدير . وهو أمر يوضح الطبيعة المؤقتة لهجرة المصريين بعامة والقرويين بصفة خاصة . فشدة ارتباط القروى بالأرض والأهل ما زالت قائمة ، والغاية من الترحال هو للحصول على قدر من الثروة تعينه على تحسين ظروفه المعيشية والوفاء بمتطلباته المادية الملحة ، وعندما يتحقق هدفه ، أو تضيق به سبل العيش في بلد المهجر ، فإنه سرعان ما يعود إلى أهله ووطنه .

وتشير البيانات المتاحة أن النسبة الغالبة من المهاجرين للعمل تنجّه إلى العراق ومعظمها من عمال الزراعة وبلى ذلك من حيث الأهمية المملكة العربية السعودية ، ثم الكويت والأردن ودول هربية أخرى ، بينما لم (٣ - هجرة المصريين)

تتجاوز نسبة المصريين المتجهين إلى العمل في الولايات المتحدة ، وأوروبا الغربية والدول الأخرى من (٤.٤٪) ، (٤.٤٪) ، (١.٧٪) على الترتيب من جملة المصريين المهاجرين للعمل بالخارج. مما يوضح أن الجانب الأكبر من الهجرة المصرية يتجه في الأساس إلى الدول النفطية ، وداخل نطاق المنطقة العربية ذاتها .

فإذا انتقلنا إلى الطرف المقابل ، وحاولنا معرفة خصائص الهجرة العائدة من الخارج والتي كثر الحديث عنها ، ومع ندرة البيانات حول هذه العودة المتدفقة ، فإن سمة الانتقائية التي أوضحنا أنها تحكم تيار هجرة العمالة المصرية للخارج . ما زالت هي السائدة في عودة العمالة المصرية ، حيث تشير التقديرات إلى توقع تراجع سريع للعمالة اليدوية وغير الماهرة والعاملة بوجه خاص في قطاعات البناء والتشييد والخدمات والاستيراد في الدول العربية النفطية ، وهي القطاعات التي وصلت على ما يبدو في هذه الدول إلى حد التشبع ويتأثر حجم الإنفاق عليها بانخفاض العائدات النفطية في حين تشير التوقعات إلى استمرارية الطلب على العمالة الماهرة ، وبالذات في قطاعات الكهرباء والانصالات والصحة بسبب قلة مشاركة الوطنيين في دول الاستقبال في هذه القطاعات من ناحية وبسبب الحاجة إلى استمرار التوسع في هذه القطاعات وعدم تأثرها بانخفاض العائدات النفطية من ناحية أخرى .

وتفيد البيانات المستقاة من بحث الأمر المعيشية الذي أجراه الجهاز المركزي للتعيش العامة والإحصاء ، ونشرت نتائجه الأولية في فبراير ١٩٨٨ حول خصائص المهاجرين العائدين^(١) . أن النسبة الغالبة من العائدين

(١) راجع بالتفصيل :

الجهاز المركزي للتعيش العامة والإحصاء ، المؤتمن المصري لإحصاءات الهجرة الخرجية ٨ - ٩ فبراير ١٩٨٨ .

هودة نهائية كانت من الامين وأصحاب المهن البدوية العاملون بالزراعة
والفعلة والتعاون الخ ... وهى المهن التى تضيق أمامها فرص العمل
بالخارج بانخفاض العائدات النفطية .

وتوضح بيانات البحث المشار إليه ، إلى أن أسباب العودة النهائية
للمهاجرين تعود فى جانبها الأكبر إلى أسباب عائلية وحاجة الأسرة إلى
المهاجر بنسبة (٣١,٩٪) ، وتزداد قوة هذا السبب فى المناطق الريفية عنه
فى المناطق الحضرية حيث تصل فى المناطق الريفية إلى (٦٢,٤٪) من جملة
الأسباب المقدمة للعودة من الخارج ، وهو أمر يوضح استمرارية قوة
العلاقات العائلية وشدة ارتباط القروى بأمرته وتفضيلها على أية قيمة
أخرى حتى ولو كانت تجميع الثروة ، وعلى الأسباب العائلية، انتهاء فترة
التعاقد وصعوبة تجديد مدته بنسبة (٢٠,٨٪) ، ثم بسبب تخفيض الراتب
والمزايا وضيق سبل العيش بدول الاستقبال بنسبة (١٦,٧٪) فى حين
لم تتجاوز نسبة العودة بسبب استغناء جهة العمل عن (١٢,٢٪) من جملة
أسباب عودة العمالة المصرية من الخارج . ولعل فى هذه البيانات ما يشير
إلى رؤية المهاجرين المصريين لموضوع الهجرة وموقفهم إزاءها ودوافعهم
من وراء الهجرة . وهو ما سوف تناقشه فى الفصل التالى .

الفصل الثاني

هجرة المصريين للخارج

((الأسباب والدوافع))

8
10
12
14
16
18
20
22
24
26
28
30
32
34
36
38
40
42
44
46
48
50
52
54
56
58
60
62
64
66
68
70
72
74
76
78
80
82
84
86
88
90
92
94
96
98
100

الفصل الثانى

هجرة المصريين للخارج (الاسباب والدوافع)

يكشف استعراض الأدبيات المتوافرة حول هجرة العمل الدولية بصفة عامة وهجرة العمالة المصرية بوجه خاص عن غياب تواجد نظرية عامة للهجرة الدولية أو توافر نسق مقولات متسق يمكن أن يخدم أغراض التعميم والتفسير والتنبؤ في مجال الهجرة الدولية للعمل . ويبدو أن ذلك يعود إلى حد كبير إلى درجة التشابك والتعقيد البالغة التي تحيط بموضوع الهجرة وتعدد العناصر الداخلة في هذا الموضوع وإمتدادها لتشمل جوانب اقتصادية وإجتماعية وسياسية ونفسية ... الخ .

وفي إطار غياب الرؤية النظرية الواضحة للموضوع ، جاءت الإجابة على التساؤل التقليدى لماذا يهاجر الناس ، لتكشف عن مداخل عديدة للباحثين في تفسيرهم لدوافع الهجرة فرجال الاقتصاد ينظرون إلى الموضوع نظرة إقتصادية بحتة، ويطرحون في ذلك نماذج عديدة منها تحقيق النايات بإعتباره الباعث أو المحرك الاساسى للهجرة ونموذج جاذبية الأرض والموقع ، ونموذج تسكين قوى العمل ، ونموذج رأس المال البشرى وهكذا وفي جميع هذه النماذج فإن الباعث أو المحرك للهجرة هو الدافع الإقتصادى الذى يستهدف زيادة الدخل وتمهين مستوى الرخاء الإجتماعى وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلا إلى المناطق الأعلى دخلا^(١) .

وينظر علماء الاجتماع إلى الموضوع نظرة مغايرة ، حيث يركزون

(١) انظر فى ذلك بالتفصيل .

Gorden F. Dejong & Robert W. Gardner, Migration decision Making pergamon press, New York; 1984; P 225.

على البعد الإجتماعى ، والسياق البنائى الذى يتخذ فيه الفرد قرار الهجرة ويشيرون فى ذلك إلى دور الأسرة . ومدى ترابط المجتمع وشبكة العلاقات الإجتماعية .

وتأثير هذه العوامل فى إتخاذ المهاجر لقراره بالتحرك أو البقاء^(١) . وفى المقابل فإن علماء النفس يتخذون من الفرد المهاجر وحدة للتحليل ، ويركزون فى ذلك على السمات الشخصية والدوافع السيكولوجية والقيمية التى تدفع بالمهاجر إلى إتخاذ قرار الهجرة .

وقد سعى بايرل Byerle ، إلى تطوير تصورا عاما يدخل فيه الجوانب الاقتصادية والإجتماعية كمتغيرات فاعلة فى العملية ، فهو يتناول الهجرة من منظور رأس مال البشرى ، وهو التصور الذى يرى أن القرار بالهجرة بأتى كإفراز لمحصلة عائد التكلفة والفروق فى الدخل بين المناطق الجغرافية المختلفة ويدخل فى حساب التكلفة نفقات فرصة العمل ، تكليف الانتقال ، تكاليف المعيشة بدولة المهاجر ، وعلى ضوء حساب ثمن التكلفة بالنسبة للإنتقال يتخذ القرار سواء بالتحرك أو البقاء .

ويرى (بايرل) : أن هذا التصور سوف يكون قاصراً ما لم يدخل فى الإعتبار دور الأسرة فى إتخاذ قرار الهجرة ، وفى هذا الجانب يفتنى التركيز على الدوافع والتوقعات والقيم والوقوف على دور الأسرة فى التأثير على هذه العناصر ، بمعنى آخر أوضح بايرل أهمية سياق الأسرة ، والبيئة الثقافية والإجتماعية كمتغيرات فاعلة إلى جانب الدافع الإقتصادى فى التأثير على قرار الهجرة^(٢) .

(1) ibid p. 226.

(2) ibid p. 227.

وقد أوضح دى جونغ (De Jong) أن ثمة أربعة عوامل أساسية لها علاقة بإتخاذ الفرد لقرار الهجرة وهي: المتاح، المثير، الدافع، التوقع ويشير المتاح، إلى ما إذا كان الفرد المعنى للهجرة تتوافر لديه الإمكانيات التي تتطلبها عملية التحرك، ولا يعنى هنا فقط الإمكانيات المادية، مثل تكاليف الحصول على فرصة العمل والسفر... الخ. ولكن أيضاً إمكانيات المعرفة ومدى توفر معلومات لدى المهاجر عن بلد الهجرة، وأحوال المعيشة، وفرص العمل هناك. أما الدافع، فإنه يؤكد على مدى توافر قوة الموقف أو الباعث الشخصي نحو إتخاذ قرار الهجرة لدى الفرد المهاجر، ويشير عامل التوقع إلى التقييم الذاتي لصاحب القرار لترجيح الهدف المحقق. في حين يمثل المثير منظومة عناصر الهجرة التي تشجع أو تعوق بصورة أو بأخرى إتخاذ القرار بالتحرك^(١).

وفضلاً عن الدافع الإقتصادي الأسامي من وراء الهجرة فإن بعض الباحثين يشيرون إلى دوافع أخرى للهجرة منها:

١ - لتحسين المستوى التعليمي أو المهاري (أيضاً بدافع إقتصادي).

٢ - للهروب من العنف وعدم الاستقرار السياسي.

٣ - للإلتحاق بالأمرة أو الأصدقاء الذين هاجروا من قبل.

٤ - للبحث عن المعيشة الأفضل والهرب من المناطق التي لا تتوافر بها وسائل الترفيه والخدمات إلى المناطق التي تتوافر فيها وسائل الراحة والتسليّة والخدمات^(٢).

وأياً كانت الغاية من الهجرة فإن ما يحتمل أن تشير إليه هو أن جانباً

(1) ibid p. 228.

(2) Michael p. Todare, Internal Migration in developing countries. international labour office Geneva 1974 P. 66.

كبيراً من الدراسات التي تناولت موضوع هجرة العمالة الدولية بصفة عامة والعمالة المصرية بصفة خاصة تأخذ بالتوذج التقليدي الذي يقوم على العرض والطلب لفهم وتفسير دوافع الهجرة الخارجية وفي تحليل عملياتها. والمنطق من وراء ذلك يتحدد في أن توزيع الموارد في المنطقة العربية يقسم بتركز موارد النفط في بلاد قليلة السكان وأقل تقدماً كدول الخليج وليبيا. بينما لا تملك البلاد المزدهرة بالسكان كمصر والتي من الثروة النفطية إلا القليل ويترتب على ذلك أن التوسع الكبير في مشروعات التنمية في البلاد الغنية بالنفط الذي حدث في أعقاب ارتفاع أسعار البترول بعد عام ١٩٧٣، خلق طلباً على العمالة من مختلف المهارات لاستطيع قوة العمل المحلية بالدول النفطية تلبيته، وبالتالي ارتفعت أجور العمالة بها مما أدى إلى تدفق العمال من الدول العربية الفقيرة والمزدهرة بالسكان إلى الدول الغنية قليلة السكان التي أخذت إقتصادها في التوسع بسرعة^(١).

ومن أهم عناصر هذه الرؤية، هو الباعث الذي يحرك المهاجر للسفر إلى الخارج. ففي الدراسة الميدانية التي قام بها نادر فرجاني، تحدد الجانب الأكبر من دوافع الهجرة في أسباب اقتصادية تدور في غالبيتها حول عدم كفاية الدخل في مصر والضيق من ظروف المعيشة^(٢). وفي البحث الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء حول الأسر المعيشية أشارت البيانات إلى أن الدافع الرئيسي وراء السفر، تحدد في تقاوم أعباء المعيشة، ثم توفير نفقات الزواج وتحسين ظروف السكن، بنسب تراوحت بين (٥٥,٥٪) و (١٩,٢٪) و (١٥,٦٪) على الترتيب^(٣). ومن

(١) جلال أمين واليزابيث عوني مرجع سابق ص ٣٧.

(٢) نادر فرجاني: سعي وراء الرزق مرجع سابق ص ١٠٧.

(٣) الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء: خصائص الهجرة المصرية المائدة فبراير ١٩٨٨ ص ١٦.

هذا المنطلق أيضا ينتهي « محرر محيي الدين » من دراسته للهجرة الخارجية للعمالة المصرية ، إلى أن الباعث الأساسي للهجرة لدى أساتذة الجامعات والعمال غير المهرة على السواء هو الحصول على أجور أعلى من الخارج^(١) .

وتخلص « نازلي شكري » من تحليلها للعوامل الكامنة وراء العرض والطلب إلى أن وضع مصر كمصدر أساسي للعمل يعود إلى مزيج خاص من عوامل العرض والطلب^(٢) . وتحدد ثلاثة عوامل أساسية تساهم في تشكيل بناء عرض العمالة المصرية . وهي : النظام التعليمي الذي ينتج أعداد كبيرة من الخريجين . ، وفرص العمل المحدودة المتاحة داخل مصر أمام الخريجين . والحجم الكبير للقوة العاملة من مهارات أخرى متاحة للإستخدام ولا تستوعبها سوق العمل المحلية . وفي المقابل فإن ثمة ثلاثة عوامل أخرى تحدد الطلب على العمالة المصرية من جانب الدول العربية النفطية . فأولا يوجد الحافز المادي وفرص العمل بهذه الدول بعد تزايد دخولها النفطية وبدء مشروعاتها التنموية ، وثانيا الدور التقليدي الذي كان المصريون يلعبونه دائما في نقل التكنولوجيا الغربية إلى البلاد العربية الأخرى وأخيرا التقارب الثقافي القوي بين مصر والبلاد العربية .

ويمكن أن نجد دراسات أخرى تقدم صيغة أو أخرى لفؤذج العرض والطلب هذا ، ولا تختلف فيما بينها إلا في العوامل التي تفضل أن تركز عليها من بين عوامل الطلب والعرض كالجوانب السياسية أو التشريعية .

(١) انظر في ذلك .

A. Mohie El - din : External Migration of Egyption labour Ilo Mission on Employment strategy in Egypt, Back ground paper No., 9, September, 1980 .

(٢) انظر في ذلك .

N. chourki : the New Migration in the middle east. Aprobilm for whom? International Migration Review II. 4. P. 423.

التي تعوق أو تسهل تفاعل قوى العرض والطلب ، وبديهي أن فهماً شاملاً للهجرة الخارجية للعمل يقوم على مثل هذا التصور ، لا بد أن يتم بالسطحية والتبسيط الشديد والمخل للأمور ، فهو من ناحية يفسر دوافع الهجرة بعوامل داخلية بحتة ويتجاهل حتى مناقشة التفاعلات البنائية التي أفرزت هذه العوامل كما لا يكشف عن الطريقة التي يعمل بها سوق العمل المهاجر في المنطقة العربية وما يتم به من خصوصية خاصة تميزه والفروق المختلفة القائمة بين أنواع العمل المختلفة به . ومن ناحية أخرى فإن هذا التصور يقوم على تجرييد السوق الإقليمي من إطاره الأكبر وتقسيم العمل الدولي السائد ومعاملته كالوكان سوقاً مستقلاً عن العالم . والمثل الواضح عن أهمية هذا الجانب في دراسة موضوع الهجرة الدولية هو تأثير العمالة الآسيوية على الطلب على العمالة المصرية غير الماهرة في منطقة الخليج . وموقف الشركات متعددة الجنسيات . والإتجاه إلى تدويل العمل المستخدم وهو ما يكمن في الحقيقة وراء الإستخدام المتزايد لعمال من خارج المنطقة العربية . فضلاً على ذلك فإن هذا الإتجاه في تفسير دوافع الهجرة يعجز عن الإجابة على التساؤل المشروع : لماذا يهاجر بعض الأفراد ولا يهاجر البعض الآخر رغم تشابه الظروف الموضوعية التي يعمل في إطارها كل منهما ؟

من الواضح إذن أن هذا المنحنى في تفسير دوافع الهجرة غير مقنع أو كاف لفهم وتفسير هجرة العمالة المصرية للخارج . ومن ثم فيمكن للمرء أن يرصد إتجاهاً آخر وإن كان أقل حجماً يحاول إرجاع الظاهرة إلى التفاعلات البنائية في المجتمع المصري وانعكاس هذه التفاعلات على ظاهرة الهجرة وذلك على ضوء التغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع المصري في حقبة السبعينات والتوجهات الأيدلوجية الجديدة وطبيعة خطة للتنمية التي تتبناها الدولة . بصورة أخرى ، يرى

هذا الاتجاه أن ثمة قوى اجتماعية وسياسية ساهمت في إحداث تغير في السياسة الاقتصادية، وهي السياسة التي سمحت بالتدفق الكبير للعمالة المصرية إلى الخارج في السبعينات وهكذا يمكن تفسير استجابة العمالة المصرية لزيادة الطلب في دول النفط الغنية بمجموعة من القوى الداخلية اللصيقة ببنیان المجتمع المصري ذاته .

ويرى « نادر فرجاني » : أن تزايد ظاهرة الهجرة من مصر تواءمت مع ضعف الناصرية وأنها كانت السند الأساسي لسياسة الإنفتاح الاقتصادي^(١) .

ويرى « سعد الدين إبراهيم » : أن ظاهرة الهجرة من مصر قد ترتبت على تفاعل ثلاث قوى داخلية : سكانية واقتصادية واجتماعية^(٢) .

فعل المستوى السكاني تعد مصر أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان ويصل معدل النمو السكاني فيها إلى ٢,٣٪ سنوياً ، وفي حين تضاعف عدد السكان بها إلى أكثر من أربعة أمثال ما كان عليه في بداية القرن ، لم تزد مساحة الرقعة الزراعية إلا بنحو ٢٠٪ ومن ناحية أخرى فإن توافر قوة عمل مؤهلة ومدربة في مصر يصل إلى ما يقرب من ١٣ مليون شخص يجعل مصر تملك أكبر قاعدة عمالية صالحة للإستخدام بالمنطقة العربية .

وعلى المستوى الإقتصادي ، وفي فترة الستينات ، شهد الإقتصاد المصري نمواً سريعاً نتيجة تطبيق سياسة اشتراكية تقوم على إعطاء القطاع العام دوراً قيادياً ورئيسياً في قيادة الإقتصاد القوي في إطار من التخطيط

(١) نادر فرجاني : الهجرة الى النفط مرجع سابق ص ٩ .

(٢) S.E., Ibrahim, the New Arab social order west view (٢) Press, Boulder, Colorado and Croom Helm, London, 1282; chapter 4.

المركزي وإشراك العمال في الإدارة، وقوانين الإصلاح الزراعي، وفرض حد أقصى لإيجارات الأراضي الزراعية والمباني السكنية، ومع هذا التحول في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لم يكن وارداً أن يهاجر المصريين بأعداد كبيرة إلى الخارج واقتصرت الهجرة في جانبها الأكبر وقتئذ على إعاةة الموظفين الحكوميين للدول العربية والأفريقية، وخضعت لتنظيم دقيق من جانب الدولة يستهدف تحقيق مصالح الدولة في الخارج وتلبية احتياجات الدولة في الداخل من القوة العاملة^(١).

وفي نهاية الستينات بدأ الاقتصاد المصري يعاني من صعوبات شديدة وبتولى الرئيس السادات الحكم، بدأ الإعلان عن سياسة اقتصادية جديدة تقوم على الانفتاح، وتعظيم دور القطاع الخاص والاعتماد على رأسمال الأجنبي، والتراجع عن سياسة التخطيط الاقتصادي وفي إطار هذه التوجهات الجديدة أخذت الحكومة في تشجيع الهجرة وفك القيود المفروضة حولها.

وعلى المستوى الاجتماعي، تشكلت في بداية السبعينات قوى اجتماعية حددها د سعد الدين إبراهيم، في طائفة المتضررين من سياسة فترة الستينات وتعظم كبار ملاك الأراضي ورجال الأعمال الرأسماليين الذين ينتمون إلى عهد ما قبل الثورة، وطائفة المنتفعين من السياسة الاقتصادية والاجتماعية لفترة الستينات وتعظم فئات المهنيين وكبار التكنوقراط ومديري القطاع العام، لقد تقابلت مصالح الطائفتين مع مصالح الصفوة الحاكمة الجديدة ووجدوا أن من صالحهم وصالح الاقتصاد المصري فتح الباب أمام رأس

(١) لمزيد من التفاصيل حول سياسة الهجرة خلال حقبة التسعينات انظر:

A.E., Dessouki, the shift in Egypt's Migration, Policy,
1952 — 1978, Middle eastern studies 18 : 1, January 1982.

المال الاجنبي والتصال مع الغرب وتحرير الاقتصاد ويخلص سعد الدين إبراهيم إلى أن تفاعل القوى الثلاثة السكانية والاقتصادية والاجتماعية هو الذى سمح بهذا التدفق الكبير للعمالة المصرية خلال السبعينات^(١).

ويتفق د نادر فرجاني ، مع د سعد الدين إبراهيم ، فى رد التزايد فى أعداد المصريين المهاجرين للخارج إلى التغيرات فى التوجهات الاقتصادية والسياسية بالدولة فى بداية السبعينات ، ولديه ، أن النظام فى السبعينات وجد أن خروج عدد كبير من الشباب المعبأ معنوياً والمتقل بالمشاكل من الجيش بعد انتهاء حرب أكتوبر ، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية المزمنة أمر يصعب مواجهته والحل الأمثل هو فى التخلص من هذه الفئة عن طريق فتح باب الهجرة ليقوم كل بحل مشكلته الفردية^(٢).

ويرى د عادل حسين ، أن فتح الباب بلا ضوابط أمام نزوح قوة العمل المصرية إلى الخارج كان أخطر فى آثاره من فتح الباب بلا ضوابط أمام الإستيراد والإستثمار الأجنبي^(٣). وفى ذلك يعتقد د نادر فرجاني ، أن تشجيع الهجرة من مصر على النحو الذى تم به من بداية السبعينات ، كان أحد أهم عناصر مهاجمة البنية الاجتماعية والاقتصادية التى سادت مصر فى الستينات ، وهى البنية التى تأكد فيها ارتباط مصير المصرى بمستقبل مصر أما فتح الباب للهجرة فقد أرمى أسس انفصال المصرى عن بلده كسبيل لحل مشاكله الخاصة بشكل فردى وفهم علاقة المواطنين بالوطن هو المنفذ

(١) انظر فى ذلك :

S.E., Ibrahim, op. cit; P 67:

(٢) انظر فى ذلك :

نادر فرجاني : الهجرة الى النفط ، مرجع سابق ص ٦٦ .

(٣) انظر : عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الإستقلال الى
النهضة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ الجزء ٢ ، بيروت، دار الوحدة، ١٩٨١ ص. ١٠.

الأكيد لتحلل الاجتماعى^(١) .

ويضيف لنادى فرجاني ، بعداً آخر ، فاهجرة الواسعة النطاق من مصر للعمل بالبلدان العربية النفطية في السبعينات لم تكن وليدة التغيرات الداخلية التي شهدتها المجتمع المصرى من مطلع السبعينات لحسب، ولكن ذلك أيضاً تم بضغوط وتشجيع من الخارج ، فقد كانت هذه الهجرة لأحدى آليات التبعية العضوية التي قام عليها إرساء دهاثم تبعية مصر لمركز النظام الرأسمالى العالمى فى الغرب وأود التوجه التنموى الإستقلالى لمصر السقيينات ، فهجرة المصريين بهذه الأعداد يعمل على^(٢) .

١ — إفراغ البلد من قوى التغيير والقتال ومن هؤلاء الرجال فى سن العمل والحرب .

٢ — فهم عرى العلاقة بين رفاة الوطن ورفاة المواطن ، بحيث يمكن أن يتحقق خلاص المصرى من ضائقته الاقتصادية ، بأن يفسخ عن المجتمع سواء بالخروج منه أو بالبقاء مع الاستعداد عن المصلحة العامة، ويحدد لنفسه خلافاً بأذاتيا، وبهذا تفنى إمكانية توحيد المصرى مع بلده بحيث تنصرف جهودده عن التغيير المجتمعى كوسيلة لحل مشاكه الذاتية .

٣ — تثليم حدة التناقض الاجتماعى بتوفير مصدر للدخل الفردى. يمكن المواطن من حل مشاكه الاقتصادية، ويزيد بالتالى من عدد المواطنين الذين كانوا سيكتفون بالثقات الأدنى من توزيع الثروة والدخل فى المجتمع لولا هذا الدخل الفردى ، مما يقلل من احتمال الصراع الاجتماعى. وتقويض النظام الاجتماعى — الاقتصادى التابع .

(١) نادر فرجاني : الهجرة الى النفط ، مرجع سابق ص ٦٢ .

(٢) نادر فرجاني : المرجع السابق ص ١٤ — ص ٦٠ .

٤ - إذكاء التطلعات الإستهلاكية القائمة على نمط الإستهلاك الغربى بما يفتح سوقاً واسعة لمنتجات الغرب الرأسمالى وبذلك يسهل الطلب على الإنتاج المحلى من جهة ، ويتدعم دور الشركات الدولية النشاط عصب النظام الرأسمالى من جهة أخرى .

٥ - إضعاف القدرة الإنتاجية المحلية ، بحيث يقسوى الطلب على المنتجات الغربية نتيجة لعدم توافر الإنتاج المحلى أو تدنى مواصفاته وليس أجدى فى ذلك من سحب أم مقومات العملية الإنتاجية وهى القوى البشرية المدربة والمؤهلة .

٦ - تأمين مصدر يوفر العملة الأجنبية للاقتصاد يعتمد استمراره على النشاط الاقتصادى خارج مصر وعلى استمرار بقائها خارج المواجهة العسكرية ، وتصبح لهذا المصدر أهمية متزايدة ، بسبب العاملين السابقين مباشرة ، للوفاء بحاجات البلد من السلع الأجنبية ويؤدى وجود هذا المصدر إلى تدعيم النظام الاجتماعى الاقتصادى التابع الذى يعبر بقاؤه متوقفاً على دوام مصدر التمويل الخارجى هذا .

وهكذا تكاثفت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وأفرزت لنا واقعا فى السبعينات يشجع على هجرة المصريين ويروج للفكرة باعتبارها حلاً مضموناً وسهلاً لمشاكل مصر والمصريين وفى هذا الإطار بدأت تتخذ على المستوى الرسمى خطوات تنظيمية وقانونية لديهم هذه التوجهات ، فقد نص دستور ١٩٧١ فى (المادة ١٥٢ على جعل الهجرة المؤقتة والدائمة حقاً للمواطنين ، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ الذى أعطى المهاجرين حق العودة إلى وظائفهم الحكومية خلال سنة من استقالتهم بغرض توفير ضمانات للمهاجر بالعودة إلى وظيفته السابقة إذا ما صادفته صعوبات فى الخارج وفى عام ١٩٧٥ صدقت مصر على اتفاقية (٤ - هجرة المصريين)

تنقل الأيدي العاملة بين الأقطار العربية ، وأعلن رئيس الوزراء وقتئذ أنه لابد أن يكون هدفنا بالنسبة لتصدير العمالة واضحاً كهدفنا بالنسبة لتصدير القطن والأرز وأن نكسر الكلام الخاص بتقييد الهجرة وعدم تصدير البشر ، وأوضح وزير الإسكان والتعمير في معرض حديثه عن الشكوى من نقص العمالة في مجال التشييد والبناء ، أن هذا النقص قائم فعلاً ، وكانت الدولة تمنع سفر عمال البناء إلى الدول العربية ، ولكنني عارضت ذلك وصار الآن يسمح لعمال البناء بالهجرة ... وأود أن أوضح أننا لو لم نتمسك ببحرية الفرد الكاملة في ظل المنافسة، فلا يمكن أن نحقق أى تقدم : فن شاء السفر من البلاد فليسافر^(١) .

وتدعياً لهذه التوجهات ، تم في عام ١٩٧٦ وطبقاً للقانون (رقم ٣١) والقانون (رقم ٧٩) إنشاء اللجنة العليا لشئون المصريين في الخارج ، والمجلس الأعلى للقوى العاملة والتدريب بغرض تسهيل وتميز هجرة العمالة المصرية ، وجرى تجاهل الشكوى التي تصاعدت محذرة من الآثار السلبية المحتملة نتيجة الهجرة غير المنضبطة مثل نقص العمالة في بعض القطاعات الحيوية، ولم يتم شيئاً سوى إصدار المزيد من القوانين والقرارات في مجال السفر والإعارة والتجنيد وأسعار الصرف من أجل تشجيع الهجرة المالية وقد تمثل هذا الإهتمام بتشجيع الهجرة المالية في تشكيل العديد من اللجان والتي بلغ عددها (١١) لجنة في عام ١٩٧٨ بغرض تشجيع عملية إرسال الأفراد إلى الخارج^(٢) .

(١) نقلاً عن عادل حسين الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية مرجع سابق ص ٩٩ .

(٢) انظر في ذلك :
سمو الدين إبراهيم : النظام الاجتماعي العربى الجديد — دراسة
عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، القاهرة : دار المستقبل العربى
١٩٨٢ ص ١٣ — ١١٤ .

لقد أدركت الصفوة السياسية الأثر الإيجابي للهجرة على استقرار الأوضاع الداخلية . فمن وجهة نظر هذه الصفوة ، فإن هجرة العمالة المصرية للخارج وتوسيع نطاقها ، من شأنه تدعيم الإستمرار السياسي^(١) . فمعظم المهاجرين من العناصر الشابة الطموحة القلقة ، فإذا كانت القنوات السياسية في مصر منذ منتصف السبعينات فضلا عن نقص الموارد المادية ، وفرص العمل ، والحراك الإجتماعي ، لم تعد كافية لإستيعاب طاقات وأنشطة الشباب وللاستجابة لمطالبهم الإجتماعية والاقتصادية والسياسية فإنه بدون الهجرة فإن هؤلاء الشباب أو على الأقل بعضهم وخاصة من أبناء الطبقات الدنيا والوسطى ، سيصيرون قوة قابلة للتجنيد من قبل الحركات والتنظيمات العربية والمعارضة .

ومن ناحية أخرى فإن العديد من المصريين العاملين في الخارج ينغمسون في كسب المال وتكوين الثروات وفتح الحسابات في البنوك وليس في الدعاية الثورية والإثارة السياسية ، وعندما يعود المهاجر إلى مصر بما كونه من مدخرات يتم استثمار معظمه في أنشطة تجارية متنوعة هي في معظمها ذات طبيعة طفيلية وينضمون بذلك طواعية إلى الطبقة العليا المتميزة والأثرياء الجدد المنتفعين بسياسة الإنفتاح الاقتصادي بما يتميزون به من توجهات اجتماعية محافظة ، والرغبة في المحافظة على الأوضاع القائمة .

وأيا كانت طبيعة التفاعلات البنائية التي شهدتها المجتمع المصري في فترة السبعينات وتشجيع الحكومة للهجرة المالية في تلك الفترة ، ومع

(١) انظر في ذلك :

جلال عبد الله معوض : الأثر الاجتماعية والسياسية لعودة العمالة المصرية من الأقطار النفطية ، مجلة التعاون : مجلس التعاون الخليجي ، العدد العاشر إبريل ١٩٨٨ ص ١٢٠ .

مفعولية هذا التفسير في فهم أسباب اتساع نطاق ظاهرة الهجرة في السبعينات بالمقارنة بالحقبة السابقة لها إلا أنه وحده غير كاف أو مقتنع بدرجة مقبولة لفهم ديناميات هذه الظاهرة فهو تفسير لا يعدو أن يكون مجرد امتداد لنموذج المرض والطلب في فهم تفسير دوافع الهجرة العمالية للخارج. فهو لا يقول لنا أكثر من أن آلية عرض العمالة في السوق المصرية قد أصبحت أكثر انفتاحاً وحرية. وجاهزة للعمل بالمقارنة بفترة الستينات، حيث التدخل الصارم والمرشد من جانب الدولة وقتئذ، والذي كان يوق لانسحاب الهجرة المصرية إلى الخارج. أما فترة السبعينات، فقد خفت تلك القيود وتلاشت بفعل التغيرات الداخلية والضغط الخارجية التي شهدتها المجتمع في تلك الفترة بما أنتج لنا ظاهرة هجرة العمالة المصرية بالصورة التي هي عليها الآن، وهكذا يمكن تفسير استجابة العمالة المصرية لزيادة الطلب في دول النفط الغنية بمجموعة من القوى الداخلية الصاعدة بنيان المجتمع المصري ذاته.

ومن المؤكد أن تحليلاً من هذا النوع لابد أن يكون جزئياً وقاصراً، فهو يعزل السوق المصري عن سياقه الأكبر، الإقليمي، والدولي، وما يحدث فيهما من تفاعلات تؤثر بالضرورة على سوق العمل المصرية، ومن هنا ظهرت بعض الاتجاهات التي ترى أنه لفهم ظاهرة الهجرة فإنه لا ينبغي أن نكتفي بفهم التغيرات البنائية في المجتمع المصري ولكن أيضاً فهم طبيعة النمط التنموي في البلاد العربية النفطية^(١). والذي يؤثر بالضرورة على حجم ونوع الطلب على العمالة المصرية.

وفي إطار هذه التوجهات يتم بحث أنماط البنيان الاقتصادي

(١) عبد الباسط عبد المظني: بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الويفيين للدول العربية النفطية، دراسات سكانية، العدد ٦٨ يناير مارس ١٩٨٤ ص ٦.

والاجتماعى التى نشأت فى الدول العربية النفطية نتيجة للرواج النفطى وعلى الأخص ما نتج عنه من تنمية مشوهة تعتمد اعتماداً أساسياً على تصدير النفط . وهو ما أفضى إلى عدة سمات بنيانية حددت حجم الطلب على العمالة وهيكله . فالطلب الواسع على العمالة الذى ولده النفط لم ينتج إلا عن طريق استخدام حكومات هذه الدول لإيراداته فى تمويل مشروعات التنمية الكبيرة ، ومع ذلك فإن هذا الاستخدام يحمل بدوره بعض سمات التشويه فهو لا يتجه إلى تنمية الزراعة والصناعة كما هو مقترح ولكن يتجه فى الأساس إلى تنمية النشاطات الطفيلية وغير المنتجة . ففى كل الدول المنتجة للنفط كما يرى هاليداي ، اتجه الاستثمار فى الأساس إلى التوسع فى أربعة قطاعات : الخدمات ، والنشيد ، والقطاع الحكومى ، والقسليج^(١) .

فتوافر الإيرادات النفطية بكمية كبيرة قد أغنى هذه الدول عن الاتجاه إلى تنمية مواردها المحلية الزراعية والصناعية والبشرية كما أن من الأهمل بكثير لديها توجيه الاستثمار إلى التوسع فى الخدمات الحكومية عن توجيهه لتنمية القاعدة الصناعية أو لرفع كفاءة قوة العمل . فضلاً على ذلك فإن تنمية القوى البشرية المحلية يمكن أن يهدد الاستقرار السياسى الداخلى لحكومات هذه الدول ويترتب على ذلك أن الغالبية العظمى من المهاجرين من هذه المنطقة يجرى استيعابهم فى هذه القطاعات غير المنتجة مع تفاوت واضح بين دول المنطقة المستقبلة للعمالة فى الحاجة إلى نوع العمالة المستوردة ، فدول الخليج وأيبدا مثلاً تحتاج إلى العمالة من مختلف المستويات ، بينما نجد أن الجزائر والراق يمكن أن تسد احتياجاتها من

(١) انظر فى ذلك :

F., Halliday, Labour Migration in the Middle east Research and in formation project, No 59, August, 1977, p. 6 .

العمالة غير الماهرة ذاتيا وتقتصر احتياجاتها على العمالة الماهرة^(١) . وهكذا فإن نخط التنمية السائد في الدول المستقبلة للعمالة وتطور سوق النفط وما يتخذ بهذه الدول من سياسات يحدد طبيعة ونوع الطلب على العمالة المصرية المهاجرة وهو أمر لا ينبغي تجاهله لفهم وتفسير تزايد أو نقصان الطلب على العمالة المصرية في بعض الفترات أو استغناء بعض هذه الدول عن نوعية معينة من العمالة المصرية في فترات أخرى ، مثلما حدث في العراق في أوائل عام ١٩٨٦ من استغناء عن العديد من العمالة المصرية غير الماهرة حينما وصلت نسبة العودة فيها خلال ثلاثة شهور فقط ٣٠٠ ألف مصري^(٢) . وكذلك مثلما حدث في ليبيا حينما اتخذت الحكومة قراراً سياسياً بالاستغناء عن ١٠٠ ألف عامل مصري دفعة واحدة .

ولإى جانب التصورات السابقة لفهم وتفسير دوافع الهجرة المصرية فإن بعض المحاولات من جانب عدد محدود من الكتاب تحاول لفت الانتباه إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار البعد الدولى وتأثيره على ظاهرة الهجرة الدولية بصفة عامة والهجرة داخل المنطقة العربية بصفة خاصة . فأسمار النفط والعمالة وكية النفط المستخرج لاتحدددها الدول النفطية - كما يبدو - ولكن الذى يحدد هذا فى الواقع حاجة السوق الرأسمالى وتأثيره فى قانون العرض والطلب من النفط وأيضاً طريقة استخراجه ، والتكنولوجيا الموطقة فى هذا الاستخراج^(٣) .

(١) انظر فى ذلك :

جلال أمين واليزابيث عوى ، مرجع سابق ص ٥٣ .

(٢) انظر فى ذلك : جمال زايد : نهاية موسم الهجرة الى الخليج مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٩١٧ اغسطس ١٩٨٦ ص ٢٠ - ٢٥ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى : مرجع سابق ص ٧ .

وفي ذلك يرى محمد محي الدين ، ضرورة التركيز على طبيعة النظام الاقتصادي العالمي ويدعو إلى فهم حقائقه وآلياته وتضمن ذلك في أية نظرية حول هجرة العمالة الدولية وذلك على اعتبار أن ظاهرة الهجرة الدولية للعمل ينبغي أن ينظر إليها بوصفها جزء من ديناميات نظام واحد هو النظام الرأسمالي العالمي^(١) وهي الرؤية التي ينحدر إليها جلال أمين ، و اليزابيث عوتي ، في تقديمنا للتصورات النظرية للدراسات الهجرة ودعوتهما إلى ضرورة الاهتمام بالبعد الدولي ونمط تقسيم العمل الدولي ودور الشركات متعددة الجنسيات لفهم وتحليل ظاهرة الهجرة الدولية في المنطقة العربية بوجه عام والهجرة المصرية بوجه خاص^(٢) ، وحصاد القول أنه مع غياب رؤية نظرية واضحة ومتفق عليها من جانب الباحثين لموضوع هجرة العمالة المصرية للخارج ومع تباين اجتهادات الباحثين في تفسير دوافع وأسباب هذه الهجرة على النحو الذي عرضنا له ومع أهمية الأخذ بالنموذج المتكامل الذي يتضمن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية والسياسية مسوواء على المستوى القومي أو الإقليمي والدولي لفهم هذه الظاهرة الممتدة ، فإن الدراسة الراهنة ، ترى ضرورة عدم تجاهل دور الفرد في هذه العملية من حيث أنها في النهاية قرار فردي فرغم توافر الظروف الموضوعية في مناطق الإرسال والاستقبال إلا أن هناك أفراد يقررون الهجرة بينما يفضل آخرون البقاء .

(١) محمد محي الدين ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي والاشتمال التاريخية لهجرة العمالة ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الهجرة من مصر المنعقد بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في المدة من ٨ - ٩ فبراير ١٩٨٨ ص ٢ .
(٢) جلال أمين واليزابيث عوتي ، مرجع سابق ص ٥٥ - ٦٠ .

وفي هذا الإطار لا ينبغي تجاهل البعد المعرفي أو الإعلامي وهو البعد الغائب في معظم الدراسات لم يكن كل دراسات الهجرة وتأثير أجهزة الإعلام في توفير الجانب المعرفي الذي يدفع الفرد إلى اتخاذ قرار الهجرة، فالترويج لفكرة السفر، وخلق التطلعات لدى الأفراد حولها، وتعظيم منافع الهجرة لديهم والمساعدة في اتخاذ قراراتها، من خلال تهيئة الاتجاه وتقديم المثل، وتسهيل ترتيبات الانتقال من خلال الإعلان عن فرص العمل المتاحة بالخارج ومكاتب التفسير... الخ. كلها عمليات تقوم بها أجهزة الإعلام ولا ينبغي أن يستهان بها في فهم دوافع الهجرة لأنه بدونها قد لا يقدم بعض الأفراد على الهجرة، وهو أمر سوف نركز عليه ونبين معالجه من خلال الدراسة الراهنة.

الفصل الثالث

وقع هجرة العمالة على المجتمع المصري

مقدمة :

يواجه الباحث في هذا الجانب من جوانب الهجرة صعوبة شديدة ، ذلك أن فقر البيانات وقلة الإحصاءات ، بل وتناقض المتوفر منها ، يقلل بالطبع من قدرته على فهم أبعاد ظاهرة الهجرة . وتقع ما تركه من آثار على المجتمع ، ويجعل الحديث في هذا الجانب أقرب إلى التخيلات النظرية والانطباعات الذاتية للباحث ، وإرتكابه إلى التعميم منه إلى الحديث المنضبط ، الذي يستمد بياناته من الميدان .

والواقع ، أنه لا يكاد يتخلو مؤلف واحد حول الهجرة العمالية من الحديث عن آثار هذه الهجرة سواء على دول الإرسال (المصدر) أو الإستقبال (الهدف) ، ولكن عدد الكتابات التي اعتمدت في الحديث حول هذا الجانب ، إستناداً إلى دراسات ميدانية ، ومشاهدات واقعية ، تعد محدودة للغاية ، وحتى تلك الدراسات التي إستمدت بياناتها من الميدان ، فإنها قد اعتمدت في معظمها على مدخلات منهجية بالغة السطحية ولا تتلاءم مع درجة التعقيد الذي يحيط بدراسة آثار الهجرة ، وقد اعتمدت في جانبها الأكبر على عينات ذات حجم صغير^(١) . مما أوقع هذه الدراسات في أخطاء العينة ، وأثر سلباً على الدلالات الإحصائية لما توصلت إليه

(١) راجع مثلاً صارخاً لمثل هذه الدراسات في :

أحمد حسام الدين ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة العمالة المصرية القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٨٦ . حيث لم تتجاوز حجم العينة في هذا البحث عن (١٨) فرداً اختبروا بطريقة عشوائية من الريف والحضر .

من نتائج من حيث التعميم . ومن ناحية أخرى ، فقد جرى إستخدام الإستبيان والإستقصاء كأداة منهجية للكشف عن آثار الهجرة سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ، ومع ما يمكن أن توفره هذه الأداة المنهجية من بيانات حول اتجاهات وتفضيلات وتصورات المهاجرين ، وبافتراض مراعاة اختيار الأسئلة وتحديد من توجه إليهم بعناية كافية ، فإنها تعجز عن تقديم بيانات موثوق بها حول ما يمكن أن يحدث من ممارسات فعلية في واقع الحياة اليومية للأفراد ، فضلاً عن عجزها في تتبع آثار الهجرة على المستوى المجتمعي أو المحلي .

ولا يتوقف صعوبة بحث آثار الهجرة ، على ندرة قاعدة البيانات الموثوق بها ، لتتبع هذه الآثار والكشف عنها ، ولكن ما يزيد الأمر صعوبة وتعقيداً هو ما يتمثل في أن عدد من المتغيرات المتعلقة بالهجرة غير قابل للقياس ، وحتى فيما يتعلق بما يمكن قياسه منها فكثيراً ما يستحيل الفصل بين ما يعود إلى الهجرة وما يعود إلى غيرها من العوامل الأخرى السائدة في المجتمع محل البحث .

فقد تنامت ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري ، في نفس الفترة الزمنية التي نشأت فيها وراجت سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي كان لها هي الأثر الأخرى آثاراً بعيدة المدى على البنية الاجتماعية والاقتصادية في مصر ، بل الأكثر من هذا فإن العديد من بداية انحسار تيار الهجرة للعمل خارج مصر ، بتزايد أيضاً مع المراجعة ومحاولات الترشيد التي تتعرض لها سياسة الانفتاح الاقتصادي ، بسبب ما تخضعت عنها من نتائج سلبية ، وعليه فإن التلازم بين ظاهرة الهجرة للعمل بالخارج من جانب ، والانفتاح الاقتصادي بأبعاده الاجتماعية - السياسية من جانب آخر ، هو تلازم وثيق في الترتيب والتطور مما يؤدي إلى صعوبة كبيرة في فصل آثار

هاتين الظاهرتين على التمييز الاجتماعي - الاقتصادي في مصر منذ منتصف السبعينات .

وقد وقع كثير من الكتابات عن الهجرة في خطأ إستخلاص (آثار) أو (إنعكاسات) الهجرة من إنطباعات أو دراسات لعينات من المهاجرين الأفراد أو الأسر التي تعرضت للهجرة، وهو أمر مسلم بخطأه عندما تنتشر الظاهرة محل الدراسة زمنياً على مدى طويل نسبياً . حيث لا يمكن إرجاع التأثيرات المشاهدة لظاهرة وحدها . فقد تتداخل عندئذ عوامل متعددة لإنتاج الواقع المشاهد على النحو الذي حدث من تزامن بين الهجرة الخارجية وسياسة الانفتاح الإقتصادي .

وعند الحديث عن (آثار) أو (إنعكاسات) أو (مصاحبات) للهجرة العالمية للخارج ، نجد ميلاً واضحاً من جانب الكتاب لتقسيم هذه الآثار إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية دون تحديد إيجابية أو سلبية بالنسبة لمن ؟ أي وحدة التحليل المعنية . أو المعيار الذي يقام عليه هذا القياس ، ولذا لمسا كانت الهجرة العالمية للخارج في صورتها الموسعة قد تلازمت زمنياً مع بداية التطبيق الفعلي لسياسة الانفتاح الإقتصادي فقد إرتبط في ذهن الكثيرين أن الدفاع أو الحديث عن آثار إيجابية للهجرة قد يعنى ضمناً الدفاع عن أو تأييد سياسة الانفتاح ، ولما كانت هذه السياسة تواجه عادة هجوماً شديداً ، ولا تحظى بالقبول العام ، فقد توخى الكثيرون الحذر في الإشارة إلى أية آثار إيجابية ، ومالوا كثيراً إلى الإفراط في بيان مساوى الهجرة وآثارها السلبية في محاولة غير مباشرة من جانبهم للهجوم على سياسات الانفتاح ، رغم عدم توافر البيانات . أو اعتداد كتاباتهم على أدلة إحصائية كافية .

ومع هذه الصعوبات والاشكاليات التي تواجه دراسة الهجرة وتحليل

أبعادها والكشف عن آثارها المجتمعية ، فإنه من المفيد هنا تحديد وحدة التحليل المعنية بالتأثير فهل هي الفرد ، أم الأسرة ، أم المجتمع المحلي (القرية - المدينة) ، أم المجتمع القومى ككل ؟ وما هي الطريقة التي يمكن بها حصر هذه الآثار وتصنيفها ؟ إن حسم مثل هذه المسائل يعد غاية في الأهمية قبل أن نشرع في تحقيق أهداف هذا الفصل والتي نتحدث في محاولة الوقوف على الآثار المختلفة التي تتركها الهجرة العمالية للخارج على المجتمع المصري .

وفي إطار أهداف الدراسة الراهنة وحدودها ونظرتها إلى قضية هجرة العمالة المصرية ، باعتبارها قضية تنموية ومجتمعية في الأساس لها علاقتها الوثيقة بمستقبل التنمية الحضرية في المجتمع المصري ، فإن الحديث سيعتبر على الآثار المجتمعية لهذه الهجرة ، مع عدم تجاهل ما تتركه هذه الهجرة من تأثيرات على الفرد بالضرورة باعتباره عضواً في المجتمع من ناحية ، ووحدة التحليل الصغرى من ناحية أخرى سنناقشها بالتفصيل فيما بعد عند الحديث عن دور الإعلام ، ومن الواضح أن حصر أنواع التأثيرات التي تتركها الهجرة على المجتمع ككل وفي المفاحي المختلفة يتطلب وقتاً وجهداً ضخماً يفوق إمكانيات المحاولة الراهنة ، كما أن الدراسة التفصيلية لهذه الآثار تتطلب العديد من البحوث والدراسات المشتركة التي يقوم بها فريق متعدد التخصصات . ومن ثم كان من الضروري تحديد ما يعتقده أنه جوهرى وأساسى ليكون وحدة موضع البحث ، مع الاختصار حتى في هذا الإطار على الجوانب التي يتوفر بشأنها قدر من البيانات ، تساعد في الوصول إلى تقييمات ذات معنى .

أولاً : الآثار الاقتصادية :

تدور عادة المناقشة حول الآثار الاقتصادية للهجرة العمالية حول ثلاثة موضوعات أساسية ، يمكن تحديدها فيما يلي :

تحويلات العاملين بالخارج ، أنماط الإدخار والاستثمار ، سوق العمل . وسوف نتناول هذه الجوانب فيما يلي :

١ - تحويلات المصريين العاملين بالخارج :

تعد التحويلات التي يرسلها العاملون المصريون بالخارج مصدراً مهماً من مصادر العملات الأجنبية، التي تشكل إضافة من ناحية للدخل القومي وتساهم في إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات المصري من ناحية أخرى . وتوضح دراسة عثمان محمد عثمان ، ازدياد أهمية هذه التحويلات كمصدر من مصادر النقد الأجنبي في مصر ، سواء بالمقارنة بالإيرادات الواردة من المصادر الأخرى أو بقيمة الواردات الأساسية أو بقيمة العجز في الميزان التجاري ، بل وأصبحت أهم مصدر منفرد من مصادر العملات الأجنبية في مصر تفوق أهميته حتى أهمية النفط^(١) .

ورغم تباين تقديرات التحويلات ، سواء في صورتها النقدية أو العينية فإن د نادر فرجاني ، يشير إلى صورة تقريبية لتطورها على النحو التالي ، في الستينات كانت قيمة التحويلات لا تذكر ، وفي ١٩٧٣ كانت أقل من مليون دولار ثم قفزت إلى ثلاثة أرباع مليار في ١٩٧٦ ، وتعدت مليار ونصف في ١٩٧٨ ، وقدر أن تصل نحو الـ ثلاثة مليارات سنوياً في

(١) انظر في ذلك - عثمان محمد عثمان ، أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على ميزان المدفوعات المصري ، دراسة معدة في إطار البرنامج المشترك بين جامعة القاهرة و Mit عن هجرة العمالة المصرية يونيو ١٩٨١ ص ٣٣ .

١٩٨٠/١٩٨١ . وبذلك فاقت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج دخل مصر من السياحة وقناة السويس ، ومن صادرات النفط بل من هذه القطاعات الثلاثة مجتمعة وقيمة كل الصادرات السلعية أيضا في بداية الثمانينات (١) .

والأثر الإيجابي لهذه التحويلات على المستوى المجتمعي يكن في تحسين ميزان المدفوعات المصري ، حيث أسهمت في تغطية نسبة لا بأس بها من الواردات المصرية المتطورة ، خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٢ . حيث بلغت في المتوسط (٣٠٪) . كما بلغت النسبة المتوسطة لتغطية التحويلات لمعجز الميزان التجاري (٥٥٪) خلال السنوات الأخيرة (٢) كما أن هذه التحويلات تعد بمثابة رأس مال يساهم في تمويل مشاريع وخطط التنمية في المجتمع . وعلى المستوى الفردي فإن هذه التحويلات تزيد من الدخل الممكن التصرف فيه لدى الأسرة ، مما يرفع من مستوى معيشتها ، ويتيح لها أن تستثمر في أصول أخرى تعطي دخلا إضافيا .

ومع ذلك فإن بعض خبراء الاقتصاد يحذرون من مغبة الإفراط في تقدير الجوانب الإيجابية لهذه التحويلات على الاقتصاد القومي ، حيث أن المتبع لأنماط الإنفاق التي خصمت لها هذه التحويلات يكشف أنها كانت أبعد ما تكون عن ما يحلم به الاقتصاد الانمائي . فكثير من أموال التحويلات تذهب إلى مجال الاستهلاك ، وبعضه استهلاك ترفي كالي ، في حين لا يذهب إلى الاستثمار سوى النذر اليسير (٣) . وهو ما أشار إليه مشروع خطة

(١) نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط ، مرجع سابق ص ٦٦ .
(٢) أحمد الجبالي ، الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين إلى الخارج ورقة مقدمة إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ ص ٩ .
(٣) هنري عزام ، تفلح واحتمالات انتقال الأيدي العاملة في الاقطار المستوردة والاقتصاد المصدرة ، مجلة المستقبل العربي ، يناير ١٩٨١ ص ٤٣ .

التنمية القومية في مصر (١٩٧٨ - ١٩٨٢) حيث ذكر ، بأن هناك أعداداً متزايدة من المصريين يعملون في الخارج لقاء أجور مرتفعة للغاية إذا ما قورنت بالمرتبات المحلية، وهؤلاء الأفراد يعودون إلى مصر مزودين بقوة شرائية هائلة . وهم يقومون بصفقتهم الفردية بتوجيه هذه القوة لا إلى المدخرات والإستثمار ولكن إلى الإستهلاك المحض والسكالي^(١).

وتظهر البيانات أن ما يرد إلى مصر من تحويلات لا يعبر عن كم حقيقى لعوائد المصريين العاملين بالخارج ، ففي إحدى الدراسات التي أجريت على (٥٠ حالة) اتضح أن جميع حالات العينة تقوم بتحويل مالديها من مدخرات عن طريق السوق السوداء^(٢).

كذلك فقد أدت السيولة الناتجة من هذه التحويلات المالية إلى اختلالات اقتصادية للاقتصاد المصرى ، لعل أهمها - مع عوامل أخرى بالضرورة - ارتفاع معدلات التضخم ، فالقوة الشرائية الضخمة التي تجمعت لدى العاملين المصريين بالخارج لم يقابلها عرض مواز من السلع والخدمات المحلية ، وهو ما ظهر في قطاع السلع الذي تتميز بعدم مرونة العرض المحلى فيها ، فأدى ذلك إلى ارتفاع أثمانها ارتفاعاً شديداً ، ومن ذلك على سبيل المثال الأراضي الزراعية والعقارات ، كما ارتفعت سنوياً الأجور المحلية نتيجة لتزايد الطلب على العاملين في قطاعات مهنية مع عدم مرونة العرض من جانب العاملين في هذه المهن نتيجة لجمود الحراك المهنى في مصر وقد أثر ذلك على تكاليف الإنتاج . وبالتالي ارتفاع الأسعار .

(١) نقلا عن اسماعيل سراج الدين وآخرون ، هجرة العمل الدولية في الوطن العربى ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٣ ص ٨٤ .
(٢) احمد الجبالى ، الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين الى الخارج ، مرجع سابق ص ٢١ .

ومن ناحية أخرى فإن تزايد الطلب على السلع والخدمات المستوردة مع عدم تلبية المعروض المحلي منها . أدى إلى مزيد من الضغوط على العملات الأخرى ، وأفضى ذلك بدوره إلى تخفيض القيمة الخارجية للجنيه ونسبة مرتفعة للغاية . وهو ما يمثل أحد أهم متغيرات التضخم في الاقتصاد المصري^(١) .

وبضيف سعد الدين إبراهيم ، و محمود عبد الفضيل ، عاملا آخر من العوامل المرتبطة بالهجرة المؤدية إلى رفع معدل التضخم . وهو انخفاض إنتاجية غير المهاجرين . فيذكر : أنه بسبب سيطرة شعور متزايد بالإحباط لدى العاملين في القطاعات والوظائف ذات الأجر المنخفض . ويتلخص هذا الشعور في أن الرغبة الأساسية لهؤلاء الأفراد تتمثل في أن أمل التقدم والرقى أصبح يرتبط في أذهانهم بترك العمل في الاقتصاد القوي والالتحاق بركب قوة العمل المهاجرة إلى البلدان النفطية - ويؤدي ذلك بدوره إلى فقدان الحافز على التقدم وزيادة الإنتاجية . مما يؤثر سلبيا على تطور إنتاجية العمل وبالتالي المساهمة في تنفيذ العملية التضخمية في الاقتصاد الوطني^(٢) .

على أن القول بأن زيادة الطلب على السلع الأجنبية قد أثر على مركز الجنيه المصري بسبب الهجرة ، ورفع بالتالي من معدلات التضخم ، وكذا القول بانخفاض إنتاجية غير المهاجرين بسبب الأجر المنخفض بالمقارنة

(١) محمود عبد الفضيل ، آثار هجرة العمالة المصرية إلى السدول النفطية على المبيعات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٨١ ص ٧١ .

(٢) إبراهيم سعد الدين ، ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المشاكل والآثار والسياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت يونيو ١٩٨٣ ص ١١٥ .

بالمهاجرين، عليه بعض التحفظات، حيث يرى «جلال أمين» و«اليزابيث عوفى» أنه على العكس فإن زيادة السكينة المتاحة من العملات الأجنبية بسبب الهجرة. وهو الأثر المرتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة التحويلات يعمل على تخفيض معدلات التضخم وليس رفعها على النحو الذى يذهب إليه «عبد الفضيل». كما أنه يمكن القول أن أثر المحاكاة الذى تولده أنماط الاستهلاك الجديدة للمهاجرين والرغبة فى اللحاق بهم يمكن أن تولد طاقات جديدة على العمل وتحت آخرين على زيادة الجهد والاشتغال بأكثر من عمل، أو أن تحت النساء على دخول سوق العمل. وهو الأمر الذى يرفع من الإنتاجية بدلاً من تخفيضها^(١).

وبدلاً من ذلك يفضل «جلال أمين» و«اليزابيث عوفى»، عدم الجزم بأثر التحويلات فى رفع معدلات التضخم فى مصر، على النحو الذى يذهب إليه كثير من الباحثين، وذلك على ضوء عدم توافر البيانات الدقيقة، ومع ذلك فإنهما يؤيدان خلاصة ما انتهى إليه تقرير منظمة العمل الدولية، والذى وصفاه بأنه يمتاز فى أحكامه بدرجة من الحذر، تفتقدها الكثير من الدراسات: «من أن تحويلات العاملين فى الخارج من المحتمل أن يكون أثرها تضخمياً»^(٢).

وخلاصة ما يمكن أن ننتهى إليه فى هذا الجانب، أنه مع الاتفاق على ما تمثله التحويلات التى يرسلها المصريون العاملون فى الخارج، من إضافة للدخل القومى، والمساعدة فى إصلاح التخلل فى الميزان التجارى، فإنه فى إطار عدم التخطيط المحكم من جانب الدولة ولتعظيم الاستفادة القصوى من هذه التحويلات وتوجيهها توجيهاً تنموياً. فإن الباحثين يجمعون على الأثر

(١) جلال أمين، اليزابيث عوفى، مرجع سابق ص ١٣٨.

(٢) المرجع السابق ص ١٣٣.

السلبى لهذه التحويلات، وما أفضت إليه من اختلافات اقتصادية أهمها تغذية التضخم، وارتفاع مستويات الأجور محليا. وبالتالي كافة الإنتاج، وتزايد المستوردات، والاتجاه نحو الاستهلاك التفاخرى، والمضاربة على الأرض والعقارات، والاستثمار فى الأنشطة غير المنتجة بصفة عامة، مع تفاوت واضح بين الباحثين فى تقدير عمق هذه السلبيات على الاقتصاد القومى .

٢ - أنماط الادخار والاستثمار :

بدى أن تساعد الهجرة على زيادة حجم الادخار والاستثمار فى المجتمع المصرى وذلك من خلال عناصر عديدة منها ، أولا : قيمة التحويلات النقدية التى يقوم بها المهاجرون ويتم ادخاره واستثماره واستهلاكه فى المجتمع . ثانيا : محصلة الواردات التى يتم تمويلها عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . وأخيراً من خلال قيمة الزيادة فى ودائع العملات الأجنبية فى بنوك الدولة ، أو البنوك الأجنبية العاملة فى مصر الذى يستخدم فى تمويل مشروعات استثمارية محلية بالإضافة إلى ذلك الجزء من الفوائد المحققة على هذه الودائع ، الذى يستخدم أيضا فى تمويل الاستثمار المحلى .

ولا تتوافر لدينا بيانات محددة حول حجم ما يحصل عليه المهاجرون المصريون من دخول فى الخارج، أو مستوى الميل الادخارى لديهم ، كما لا تتوافر أية معلومات عن أوجه التصرف الفعلية فى قيمة التحويلات ونسبة الادخار إلى الاستهلاك من هذه التحويلات وفى هذا الإطار يأتى الحديث فى هذا المجال انطباعيا وتقريبيا إلى حد كبير وهو ما نلاحظه فى العديد من الملاحظات التى عثيت بمعالجة هذا الجانب من الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة .

وتشير إحدى الدراسات بصورة ترجيحية إلى وجود علاقة بين

تحويلات المصريين العاملين بالخارج وبين زيادة معدلات الادخار والاستثمار في المجتمع المصري، فتذكر: وأن نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد زاد إلى ما يقرب من الضعف فقد زادت من (٤,٩٪) عام ١٩٧٥ إلى (٩,١٪) في عام ١٩٨٣. وفي نفس الفترة ارتفع أيضا معدل الادخار القومي، حيث زاد من (١,٥٪) إلى (٢,١٪) في تلك الفترة. وأنه في الوقت الذي ارتفع فيه معدل الادخار خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بالذات إلى أقصى معدل له حيث وصل إلى (٢,٥٪) بالمقارنة به (٢,١٪) في سنة ١٩٧٦ و (٢,٠٪) ١٩٨١/٨٠، نجد أن نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج القومي قد زادت أيضا إلى أقصى معدل لها خلال عامي ١٩٧٨، ١٩٧٩ لتصل إلى (١,١٪) بالمقارنة به (٧,٥٪) في سنة ١٩٧٩ و (٧,٨٪) في ١٩٨٣/٨٢.

وفي نفس الوقت تلاحظ الدراسة أن معدل الاستثمار قد زاد منذ عام ١٩٧٤ بدرجة كبيرة، ففي عام ١٩٧٠، لم يتجاوز هذا المعدل (١٣,٩٪) من الناتج القومي الإجمالي وارتفع في عام ١٩٧٤ إلى (٢٢,٥٪) ثم إلى (٣٣,٤٪) في عام ١٩٧٥ واستقر عند هذا المستوى، أي نحو ثلث الناتج القومي الإجمالي في أوائل الثمانينات^(١).

ومع أن الدراسة ترى في للتلازم الزمني بين الارتفاع في معدل الادخار والاستثمار وبين الارتفاع الكبير في حجم التحويلات مؤشراً يربح وجود علاقة سببية بينهما، إلا أنها تؤكد أنه لا بد أن يكون هناك عوامل أخرى بالإضافة إلى التحويلات ساهمت في هذا الارتفاع

(١) راجع جدولاً مفصلاً لمعدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٤) في: — جلال أمين واليزابيث عوني، درجع سلبق ص ٨٦.

في معدل الادخار والاستثمار والادخار من بينها مجموعة الإجراءات المكونة لما يسمى بسياسة الانفتاح^(١) .

وأيا كانت درجة العلاقة بين الزيادة في قيمة التحويلات، وما حدث من زيادة في معدلات الاستثمار والادخار على النحو الذي أشارت إليه الدراسة المشار إليها ، فإن العديد من الكتابات قد أشار إلى أن معظم الاستثمارات المحولة من تحويلات المهاجرين قد اتجهت إلى فروع غير منتجة فيشار مثلا إلى أن هذه الاستثمارات قد اتجهت في الأساس إلى مجالات عالية الربح صريعة العائد . ولكنها لا تساهم مساهمة تذكر في التنمية ، كالبناء أو شراء مساكن كانت قائمة بالفعل أو المضاربة على الأرض أو ودائع البنوك وشركات توظيف الأموال أو تجارة الاستيراد ، بدلا من أن تنجح إلى زيادة رأس المال في شركات مساهمة جديدة في الصناعة أو الزراعة^(٢) وهي المعنى الذي يتفق مع ما أكدته الخطة الخمسية المصرية (١٩٨٢-٧٨) المشار إليها في موضع سابق من هذا الفصل .

ومن جانب آخر ، نجد كثيراً من الكتابات تربط بين هجرة العمالة المصرية وانتشار ظاهرة الإفراط الاستهلاكي في مصر ، على أساس أن أنماط الإنفاق الاستهلاكي السائد بين مواطني الأقطار الغنية ينتقل عن طريق المحاكاة إلى المصريين العاملين في هذه الأقطار وعن طريق أثر المحاكاة أيضا تنتقل هذه الأنماط إلى المجتمع المصري .

(١) المرجع السابق ص ٨٤ .

(٢) انظر على سبيل المثال .

محمود عبد الفضيل ، آثار هجرة العمالة المصرية الى الدول النامية ، مرجع سابق ص ١٣ وما بعدها . وكذلك .
إبراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفوارق الدخلية بين الدول العربية على تنمية الأقطار الأقل دخلا ، ورقة مقدمة الى المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٧٧ .

وفي هذا الإطار تشير إحدى الدراسات وهي بصدد تدليلها على تأثير تحويلات المصريين على أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمع المصري، أن عدد السيارات المستوردة في مصر قد قفز من (١٤٠٠) سيارة عام ١٩٦٧/٦٦ إلى (٤٠) ألف في عام ١٩٧٦/٧٥ ثم إلى (٧٤) ألف في عام ١٩٨٢ ، وزاد المستورد من أجهزة التلفزيون خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٩ من (٧١) ألف جهاز إلى (٤٨٠) ألفاً ، والثلاجات ازدادت من (٣٦) ألف ثلاجة إلى (٢١٤٩٠٠) ثلاجة ... الخ . وخلصت الدراسة إلى القول بأن نظام الاستيراد بدون تحويل عمله لم يشجع على جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، بل على العكس خلق من خلال السلع الاستهلاكية الكمية التي دخلت البلاد من خلاله حالة من هوس استهلاكها بدخلى لا يتناسب مع طبيعة موارد البلاد وظروفها الاقتصادية^(١) .

ويبدو لنا أن الرابط بين التحويلات وزيادة معدلات استيراد السيارات والتلفزيون والثلاجات في المجتمع المصري فيه قدر من التجاوز ، فمن ناحية ليس معروفاً على نحو دقيق كم من التحويلات ذهب لتغذية هذا الجانب من أنماط الانفاق . ومن ناحية أخرى ليس معروفاً ما إذا كان الاتفاق على شراء ثلاجة أو تلفزيون أو حتى سيارة بهذه المعدلات يمثل إفراطاً أو اعتدالاً في الاستهلاك وينسحب نفس التساؤل على الإستثمارات الموجهة إلى قطاع البناء فهل يمكن إعتبار توجيه مدخرات المهاجرين لبناء المساكن استثماراً غير منتج ، ود مخرب ، حتى من وجهة نظر التنمية الاقتصادية في مصر في ظل أزمة المساكن القائمة في مصر وما تتركه من انعكاسات اقتصادية واجتماعية لانتقل خطورة على مسيرة التنمية ؟

(١) عبد الفتاح الجبالي ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد مايو ١٩٨٣ صص ٨٧ - ٩١ .

وهل قيام القروى العائد من الخارج بإحلال الطوب الأحمر محل الطوب اللبن التقليدى يعد حقاً أمراً مظهرياً وغير مرغوب فيه من وجهة نظر العدالة الاجتماعية ؟

الواقع . . أن فقر البيانات ونُدرة الدراسات الميدانية لا يجعلنا فى موقع القادر على إصدار الأحكام ، صحيح أن معدلات الانفاق والاستهلاك قد زادت زيادة كبيرة فى المجتمع بطريقه لا تخطئها عين ولا تكاد تخلو مناسبة من شكوى من زيادة الاستهلاك وأهمية ترشيد الانفاق^(١) ولكن لابد أن يسكون هناك أسباباً أخرى لزيادة معدلات الاستهلاك قد لا يكون لها علاقة بالهجرة وتحويلات المصريين بالخارج ، وما يدفعنا إلى هذا القول هو البيانات التى أشار إليها منحه الهجرة الذى أجراه المركز القومى للسكان حول جانبين فقط من جوانب الانفاق ، تحسين المسكن وزيادة ملكية السلع المعمرة خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤ وذلك بمقارنة حالة الانفاق على هذين الجانبين لدى الأسر التى بها مهاجرين والأسر التى لم يهاجر أحد من أفرادها ومن المفيد أن نعرض لهذه البيانات من خلال الجدولين التاليين^(٢) :

(١) راجع على سبيل المثال خطاب رئيس الجمهورية فى احتفال عيد العمال ، أو مايو ١٩٨٨ .
(٢) نادر غرجلى - تقرير أولى عن مسح الهجرة من مصر المجلس القومى للسكان ، ١٩٨٥ .

جدول رقم (١)
أولاً : أوجه تحسين المسكن خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٤

البند	نسبة الأجر التي قامت بتحسين مسكنها %	
	أجر بها مهاجرين	أجر بدون مهاجرين
الطلاء	٥٩,٥	٥٢,٥
مصادر مياه أفضل	٢٩,٠	٢٢,١
منافع صحية أفضل	٣٠,٤	٢٤,٦
زيادة توفر الكهرباء	٥٠,٧	٢٨,٦
مواد بناء أفضل	٢٨,١	٢١,٤
زيادة عدد الغرف	١٣,٦	٨,٣
الانتقال لواقع أفضل	١٥,٨	١٤,٥
بناء منزل جديد	٢١,٧	١٢,٣

جدول رقم (٢)
ثانياً : زيادة ملكية السلع المعمرة خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٨٤

السلع	متوسط عدد الوحدات التي اقتنتها الأسرة	
	أجر بها مهاجرين	أجر بدون مهاجرين
راديو	٩٢	٧٢
مسجل	٦٩	٤٦
تليفزيون أبيض وأسود	٦٠	٥٦
تليفزيون ملون	٢٢	١٥
جهاز فيديو	٠,٤	٠,٢
بوتاجاز	٣٣	٣٠
ثلاجة كهربائية	٣٣	٢٨
غسالة كهربائية	٥٤	٤٨
سخان مياه	١٤	١٠
جهاز تكييف	٠,٢	٠,١
تليفون	٠,٣	٠,٣
عربة مستعملة	٠,٤	٠,٢
عربة جديد	٠,٥	٠,٢

وتكشف البيانات السابقة حول أوجه تحسين المسكن وزيادة ملكية السلع المعمرة خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٤ عن تقارب مستويات الإنفاق بين الأسر التي بها مهاجرين والأسر بدون مهاجرين صحيح أن الأسر التي بها مهاجرين تزايدت فرصها في الإنفاق على أوجه تحسين المسكن واقتناء السلع المعمرة بحكم ما توفر لديها من قدرة نقدية من خلال تحويلات الأفراد المهاجرين بها، ولكن الفروق بينها وبين أسر غير المهاجرين غير كبيرة بل وتتقارب معدلات هذا الإنفاق في جوانب كثيرة إلى حد كبير مما يعنى أن أسر غير المهاجرين لم تعد الوسيلة لإيجاد مصادر أخرى غير الهجرة لتغذية تطلعاتها الإستهلاكية. وحصاد القول، أن ثمة عوامل أخرى ساعدت على تزايد التهم الإستهلاكية لدى الأفراد في المجتمع المصري منذ السبعينات قد يكون من بينها الانفتاح، وسياسة الدولة ذاتها، والأعلام، والهجرة، ولكن كل ما يمكن إقراره في هذا هو أن تحويلات العاملين المصريين بالخارج لم تكن السبب الوحيد لإستشراء هذا التهم الإستهلاكية في المجتمع، ولكن فقط ساهمت في تغذية.

٣ - الهجرة وسوق العمل :

للهجرة العمالية للخارج بلا شك تأثيرات واضحة على سوق العمل المصري، فهي من ناحية تؤدي إلى تخفيض حجم القوى العاملة في المجتمع بمقدار عدد المهاجرين إلى الخارج، كما تساعد الهجرة في تخفيض حدة البطالة التي يعاني منها المجتمع والتي كانت من السمات الأساسية للاقتصاد المصري في السبعينات ومن ناحية أخرى فإن تدفق التحويلات من الخارج، وتوفر العملات الأجنبية يساهم في إقامة المشروعات الاستثمارية وبالتالي زيادة فرص التشغيل والطلب على العمالة مما يساعد على بدوره على التخفيف من حدة البطالة.

كذلك ، فقد تؤدي الهجرة إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية للمهاجرين عند العودة ، نتيجة ما قد يكتسبونه من خبرة ومهارات في الخارج كما قد تؤدي بسبب زيادة مدخراتهم وارتفاع ميلهم للخطورة إلى زيادة عدد أرباب العمل ، المستعدين للدخول في مشروعات استثمارية جديدة بعد عودتهم إلى بلادهم .

وتشير بعض المصادر إلى أن الهجرة قد أدت إلى تخفيض حجم البطالة في مصر بمقدار مليون شخص في سنة ١٩٧٦ ، وأنها أدت إلى تخفيض حجم القوة العاملة بنحو (١١٪) عام ١٩٨٢ وتخفيض حجم البطالة بنحو (٧٥٪) في نفس العام^(١) .

ومع أن ثمة شواهد واضحة للعيان عن أثر الهجرة في تخفيض حجم البطالة في مصر وتمثل مثلا أو على سبيل المثال في اختفاء ظاهرة عمال التراحيل الزراعيين في النصف الثاني من السبعينات ، وهي الظاهرة التي كانت تشكل مشكلة بالغة الحرج للنظام حتى هذا التاريخ^(٢) . وجاء توسيع نطاق الهجرة الخارجية بمشابة الحل والمخرج من هذا المشكل فإن بعض السكتاب يفضلون تجاهل هذا الأمر أو المسرور عليه مروراً سريعاً ويركزون على ما أحدثته الهجرة من اختناقات شديدة في سوق العمل أضرت بعملية التنمية .

وفي ذلك نجد من يشير إلى الطابع الانتقائي للهجرة الذي يمس فئات

(١) جلال أمين واليزابيث عوني ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

(٢) انظر عرضاً مفصلاً لهذه القضية في :

عبد الفتاح عبد النبي ، الصحف اليومية في مصر قضايا تنمية الريف رسالة ماجستير - كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١١٥ .
ص ١٢٢ .

مهنية ومهارات محددة ويؤدي إلى ظهور نقص في المروض من القوى العاملة الماهرة والمدرّبة في قطاعات معينة^(١). فثلا معظم الذين هاجروا من مصر خلال فترة الستينات وأوائل السبعينات لم يكونوا من المتعلمين بل كانوا في غالبيتهم من الكفاءات الناجحة في المجتمع وحتى بعد ذلك فقد ظلت مصر تعاني نقصاً في الفنيين وفي جميع أنواع العمال اليدويين والمهرة ظهر بوضوح في قطاعات البناء والتشييد والزراعة على وجه التحديد ...

ويذكر هنري عزام، أن مقارنة بيانات المستوى التعليمي للمهاجرين المصريين إلى دولة الكويت بنفسية توزيع المستوى التعليمي في المجتمع المصري عامة تكشف عن سمة الانتقائية والانتخاب الشديد للعمالة المهاجرة وسحبها الكفاءات من السوق المصرية حيث نجد مثلاً أن (٢٣,٤٪) من المهاجرين المصريين إلى دولة الكويت كانوا أميين، في حين أن هذه النسبة تصل في المجتمع المصري إلى (٥٦,٤١٪) وفقاً لتعداد ١٩٨٦ وأن (١٩,٢٪) منهم يجيدون القراءة والكتابة في حين تصل هذه النسبة في المجتمع المصري (٢٥,١٪) ووصلت نسبة من أكلوا دراستهم في المراحل المختلفة بين المهاجرين إلى الكويت (٣٣,٦٪) في حين أنها لم تتجاوز في مصر (١٦,٢٪). وبينما وصلت نسبة من حصلوا تعليماً جامعياً إلى (٢١,٣٪) لم تزيد هذه النسبة في مصر عن (٢,٢٪)^(٢).

ويزيد من التأثيرات السلبية المترتبة على سحب الكفاءات من السوق

(١) سعد الدين إبراهيم ومحمود عهد الفضيل، انتقال العمالة العربية مرجع سابق، ص ٨٢.

(٢) هنري عزام، نتائج واحتمالات انتقال الأيدي العاملة في الاقطان المستوردة والانتظار المصدرة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية، مرجع سابق ص ٤٢.

المصرية ، نتيجة للطابع الانتقائي للهجرة ، ما يتسم به السوق المصرية من جود في الحراك المبنى . هذا الجود يؤدي إلى انخفاض في درجة التكيف الداخلي اللازم للتخفيف من أثر الهجرة الانتقائية لبعض أنواع العمالة وهكذا نجد أن المهارات التي تصدرها مصر بأعداد كبيرة والتي تمثل نسبة عالية من إجمالي رصيد مصر منها لا يجري إحلال غيرها محلها من قطاعات أخرى إلى الناتج من رحيلها^(١) . وحتى إذا تم هذا الإحلال فإن ذلك لا يتم بسهولة حيث يتطلب وقتاً طويلاً ونفقات تعليم وتدريب بل أن الخروج أو النزوح الجماعي من الريف لا تنطوي نفسها إلا على إمكانية ضئيلة لهذا الإحلال نظراً لصعوبة التحول من مجال القطاع التقليدي إلى مجال القطاع الحديث في الاقتصاد وبلخص أحمد الجبالي الآثار السلبية لسحب قوة العمالة المدربة على الاقتصاد المصري في^(٢) .

١ - إنعدام مرونة عرض العمل في القطاعات التي هجرتها اليد العاملة فارتفعت الأجور .

٢ - أن ارتفاع الأجور في بعض القطاعات أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع الأسعار والتضخم في المجتمع .

٣ - لا تمتص الهجرة أعداداً ذات بال من العمالة غير المدربة التي تزايد الفائض المعروض منها مع تزايد النمو السكاني ومع تزايد حركة النزوح من الريف إلى المدينة حيث يتراكم أعداد هائلة من العمالة غير المنتجة

(١) انظر في ذلك بالتفصيل :

Birks, J. & Sincayair, C: international Migration and development in the Arab Region Ilo, Geneva. 1980, pp 24: 6.

(٢) أحمد الجبالي ، الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المصريين إلى

الخارج مرجع سابق ص ٩ .

اقتصاديا ويقتصر نشاطها على مجرد تحويل جزء من الدخل من فرد إلى آخر .

وما نريد أن نقوله في هذا الصدد أنه مع التسليم بأن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج غير المنتظمة والمخطط لها قد أحدثت اختناقات عديدة في سوق العمل المصري تتمثل بوضوح في نقص العمالة في بعض المهن والقطاعات وارتفاع أجورها ، إلا أنه لا ينبغي التسليم المطلق بما يتردد في الكثير من الكتابات حول انتقائية الهجرة وتركيزها على الكفاءات والعمالة الماهرة فإذا كانت هذه السمة للهجرة هي التي كانت سائدة في حقبة الستينات وأوائل السبعينات إلا أنها لم تكن كذلك بعد ذلك حيث شملت الهجرة بصورة واضحة لا تتطلب تدعياً كل مستويات العمالة الماهرة وغير الماهرة بل أن العمال غير الماهرة أصبحوا يشكلون غالبية المهاجرين متمثلين في عمال الزراعة والبناء وانعكس ذلك في النقص الواضح الذي أصبح يعاني منه المجتمع في هذين النوعين من العمالة وحتى هذا النقص فإنه لا ينبغي أن يكون مصدراً للشكوى الآن حيث ظل المجتمع طويلاً يعاني من فائض كبير في هذه النوعية من العمالة ومن تدني مستويات معيشتها ؛ وإن ارتفاع أجورها الحالي الناجم من نقص المعروض منهم في السوق بسبب الهجرة هو أمر ينبغي الترحيب به من منظور العدالة الاجتماعية .

كذلك فإنه يصعب التسليم تماماً بما يتردد حول جهود الحراك المهني في سوق العمل المصرية وما يتركه هذا الجمود من آثار سلبية نتيجة عدم القدرة على سد النقص في القطاعات التي تواجه عجزاً بسبب الهجرة من القطاعات التي بها فائض حيث تشير الشواهد الواقعية إلى الميل المتزايد لدى عمال الزراعة للهجرة والانتقال إلى أعمال أخرى وتزايد حجم قطاع البناء وضعف الحواجز المؤسسية التي تحد حالياً من الحراك المهني وذلك

مع زيادة ميل الموظفين وخريجي الجامعات للاشتغال بأعمال يدوية وقلة ميلهم إلى وظائف الحكومة والقطاع العام^(١) . مما يضعف من مقولة جهود الحراك المهني في سوق العمل المصرية في الوقت الراهن .

ويبقى بعد ذلك ما يتصل بتأثير الهجرة على الإنتاجية في المجتمع المصري وهي قضية تستدعي المزيد من البحوث والدراسات الميدانية حيث لا ينبغي التسليم بما سبق أن أشرنا إليه من أن الهجرة قد تساعد على رفع مستوى الإنتاجية للهاجرين عند العودة بما يكتسبونه من خبرة ومهارة في الخارج ذلك أن المعطيات الواقعية تشير إلى أن جانباً كبيراً من المهاجرين المصريين لا يعملون في تخصصاتهم في الداخل وإنما يكثرون استخدامهم في المجالات الخدمية والإستهلاكية وبالتالي ليس هناك إضافة حقيقية إلى مستوياتهم المهنية^(٢) .

وعلى العكس يتردد الحديث كثيراً عن أثر الهجرة في انخفاض الإنتاجية وذلك على ضوء اتساع حدة الفروق الأجرية بين من يعملون في مصر وخارجها وما يصاحب ذلك عادة من شعور بالإهمال والتسيب واللامبالاة وإهدار لقيمة العمل لدى المصريين وغير المهاجرين^(٣) .

(١) جلال أمين - الزبائث عظمى ، مرجع سابق ص ١٢٧ .
(٢) محمد الموضي جلال الدين ، التكليل العربي في تنمية وتيسير انتقال العمالة من الدول العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي - العدد الثالث ، ١٩٨٤ ص ٧٩ - ٨٠ .
(٣) عبد الفتاح بكر ، مشاكل وفرص هجرة العمالة المصرية للخارج ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية مرجع سابق ص ١٤ .

ثانياً : الآثار الاجتماعية للهجرة :

يعد هذا الجانب - في رأينا - من أكثر جوانب وقع الهجرة أهمية على المجتمع، ولا يقل خطورة عن التأثيرات المادية والاقتصادية لها، فهذا الجانب من ناحية، يرتبط بحركة البشر، ووعيهم، وأدوارهم، وانتباهاتهم، وهي مسائل تؤثر بلا شك في جوهر التنمية الشاملة، التي هي هدفها الإنسان المصري^(١)، ومن ناحية أخرى، فإن الجوانب الاقتصادية للهجرة سريعة التعديل والتغير ويسهل معالجتها سلبياً. أما الجوانب الاجتماعية فهي عميقة التأثير ويتطلب إصلاح مضارها وقتاً طويلاً.

وتتضمن الآثار الاجتماعية للهجرة جوانب عديدة من التغيرات التي تطرأ على العلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقات الطبقية والعلاقات الأسرية، والعلاقات بين الأجيال وغيرها. كما قد تمتد لتشمل التغيرات في المؤسسات والنظم الاجتماعية بما في ذلك المؤسسات والنظم التعليمية ونظم التدريب ونظام الأسرة، ونظم التوزيع والخدمات الاجتماعية، فضلاً على ذلك فهي تحوي التغير في القيم الاجتماعية والسياسية سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع، بل وقد تمتد لتشمل التغير في الهيكل الاجتماعي الكلي الناتج من مجموع هذه التغيرات الجزئية وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومن الواضح أن تحليلاً مفصلاً لإثر الهجرة على كل هذه المجالات في إطار العرض الحالي، أمر بالغ الصعوبة ويتطلب جهداً ضخماً، يخرج عن نطاق إمكانيات الدراسة الراهنة وأهدافها.

(١) عبد الباسط عبد المعطى، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين لندول العربية اللغوية، مجلة دراسات سكانية، العدد ٦٨، يناير / مارس ١٩٨٤ ص ٣ - ٢٤.

وما يزيد الأمر صعوبة ، ويشير الدهشة في نفس الوقت ، هو ندرة الدراسات المتعمقة التي اهتمت ببحث الجوانب الاجتماعية للهجرة ، إذ ما كدنا نشرع في استعراض التراث المتوافر في هذا الجانب حتى فوجئنا بضآلة المعروض من الأبحاث والكتابات في هذا المجال .

وحق تلك الكتابات ، فإنها فضلا على محدودية مجالها ، فإن الكثير من معطياتها لا يستمد من الواقع ، ولكن من توقعات وانطباعات تعتمد في الأساس على القدرة التخيلية للكاتب ، حيث يحاول هنا أن يستخلص المفزى الاجتماعى لما يتوفر من بيانات اقتصادية ، استناداً إلى فهمه ومعرفة الاجتماعية وإلى التحليل المنطقي .

وفي هذا الإطار ، يفضل أن نقصر المعالجة هنا على جانبين أساسيين هما اتجاهات وقيم الأفراد ، والأسرة المصرية لتأثرهما بصورة مباشرة بالهجرة الخارجية من ناحية ، وأجهزة الإعلام موضع اهتمامنا من ناحية أخرى .

١ - الهجرة والقيم الاجتماعية :

تثير المناقشة حول العلاقة بين الهجرة والقيم الاجتماعية مجموعة من من الإشكاليات والقضايا ، فأولا ، ما علاقة الهجرة بالقيم الاجتماعية^(١) ؟

(١) تفهم القيم الاجتماعية هنا على أساس أنها : مجموعة من التصورات والأحكام ذات أهمية اجتماعية لجماعة من الأفراد تتسم بالاستمرارية وتعمل على توجيه سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع لما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من السلوك في المواقف المختلفة . انظر في ذلك ، عبد الفتاح عبد النبي ، دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية ، رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ص ١٠ .

وكيف يمكن تحديد العلاقة بينهما ؟ أى من فيهما المتغير المستقل والآخر التابع ، وهو أمر يصعب حسمه أو قياسه ميدانياً ، فكلهما نتيجة وليس سبباً ، كما أنهما فى النهاية ، أفراز طبيعى لواقع مجتمعى يتخذ فى إطاره الفرد قرار الهجرة ، وفقاً لمجموعة من المعارف والتصورات والقيم المهيئة لذلك والدافعة على اتخاذ قرار الهجرة . وثانياً وباقتراض وجود علاقة بين الهجرة ، كتغير مستقل والقيم الاجتماعية كتغير تابع فأى أنواع القيم نقصد ؟ وما هى وحدات التأثير المعنية ، هل هى الفرد أم الجماعة الفرعية ، أم المجتمع ككل .

الواقع أنه لا توجد إجابات جاهزة حول هذه التساؤلات التى عادة ما يثير مناقشتها خلافات واسعة حتى بين المتخصصين فى علم الاجتماع ، كما أن الحديث حولها كثيراً ما يتم بصورة انطباعية أكثر منه تجريبية ، ومع ذلك ، فإنه يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة ، أن الهجرة على المستوى الفردى ، تؤثر على القيم الفردية للمهاجر ، ذلك أن التنقل والترحال ، من شأنه إكساب الفرد المهاجر حقائق وخبرات ومعارف جديدة ، لم تكن متوافرة لديه من قبل ، هذه المعارف الجديدة هى أول مراحل تبنى الفرد للقيم والممارسات الجديدة ، أو التخل عن مجموعة من الممارسات والقيم القديمة ، يرى الفرد أنه فى إطار المعارف الجديدة أنها لم تعد مناسبة له . هذا التبدل أو التغير فى أوضاع القيم وأولويات التفضيل لدى المهاجر ، وما اكتسبه من معايير وطموحات واتجاهات من دولة المهجر ، يتصور أنها تؤثر على الجماعة والمجتمع المحلى للمهاجر عند عودته ، من خلال الاختلاط والتفاعل وأثر المحاكاة والتقليد .

ويبدو أن هذا التصور هو المنطلق الاساسى للعديد من الكتابات التى تناولت الجوانب القيمية والثقافية للهجرة ، وهو تصور يحيطه كثيراً

من الشكوك، ويرتبط بمتغيرات عديدة . فن ناحية بتوقف الأمر على مدة الإقامة بالخارج ، وظروف العمل والمعيشة بدولة المهجر ، ودرجة الاختلاط والتفاعل بين المهاجر ومجتمع المهجر ، وعمق الخبرات الجديدة التي يكتسبها . ومن ناحية أخرى ، فإن الأمر عند العودة ، سيتحدد إلى حد كبير على ضوء طبيعة الممارسات الجديدة ، وعدد المهاجرين العائدين ، ومراكزهم ، ومدى صرامة أو تساهل التقاليد السائدة في المجتمع المحلي . الخ . وهي جوانب تتطلب الحسم الميداني قبل الحكم بمدى تأثير الهجرة على القيم الاجتماعية . ومع ذلك فليس من النادر أن تصادف آراء أو تعليقات ، تتحدث عن تأثيرات قيمة للهجرة على المجتمع المصري ، وهي بالطبع - كما أوضحنا - تعليقات ذات طابع شخصي بحث ولا تستند على دراسات اجتماعية علمية في أية صورة من الصور .

فنجده مثلاً د إبراهيم سعد الدين ، يذكر : « أن هجرة العمالة المصرية للخارج ، أدت إلى حدوث تغيرات جذرية في القيم الاجتماعية وفي طموحات الأفراد ، دعمتها في كثير من الأحيان سياسة الحكومة ، فقد أدت الهجرة إلى ظهور نمط جديد من المصريين الذين تختلف هلاقتهم بمصر وبأى شيء مصري عن العلاقة التي كانت سائدة في السنينات فقد أدت الزيادة السريعة في الدخول النقدية التي يحققها المهاجرون إلى ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك المظهري التي خلقت بدورها ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة . مما أدى إلى ارتفاع مستوى التوقعات فيما يتعلق بالاستهلاك المادى إلى ما يفرق بكثير مستويات الدخل التي يحققها الجزء الأكبر من المصريين ، » .

« وقد دعمت الدولة هذا الاتجاه بإعفاؤها لدخول المهاجرين من الضرائب ، وإطلاقها حرية الاستيراد لمختلف سلع الاستهلاك الترفي

بالإضافة إلى ذلك، أدت تلك الدخول التي تتميز بسهولة كسبها وسهولة انفاقها إلى التقليل من قيمة العمل المنتج، فمن ناحية أدت الفوارق الشاسعة بين مستويات الأجور في مصر وبينها في الدول المستوردة للعمالة، إلى أن أصبح المصريون على استعداد للاشتغال بأعمال أقل بكثير مما يؤهلهم له مستوى مهاراتهم، الأمر الذي أدى بدوره إلى تخفيض قيمة المهارات التي يحوزها المصريون المهاجرون.

ومن ناحية أخرى، لم يعد النجاح المادى أو المهنى يتوقف على مستوى الأداء، بل على ما إذا كان للفرد قد سافر أو لم يسافر إلى الخارج، وأن المهم الآن ليس هو نوع ما يقوم به الفرد من عمل، بل المسكن الذي يتم فيه العمل، لقد ترتب على هذا التدهور في أخلاقيات العمل، وهذا الارتفاع المذهل في مستوى التوقعات. إننا أصبحنا نلاحظ ظهور نمط من المصريين الذين يرفضون تماماً فكرة الالتزام بدفع الضرائب والذين يبدون موقفاً جديداً تماماً تجاه مفهوم النجاح، أو العمل، أو الاستهلاك، ويمثله الآن، ما أصبح شائماً من عبارات من أمثال الحظ والفرصة، والإعارة، والعقد، والسفر.

ويعنى سعد الدين إبراهيم في تحليلاته، قائلاً: ترتب أيضاً على الهجرة والرواج النقطى تغير عميق في موقف الناس من السلع المصنوعة في مصر، ومن المؤسسات المصرية ومن العملة المصرية بالمقارنة بما كان عليه الحال في الستينات، فلم يعد استهلاك السلع المصنوعة في مصر مصدراً، من مصادر الفخر ولا انعكاساً لموقف أخلاقى أو سياسى، بل أصبح استهلاك يعود إلى انخفاض أسعارها بالمقارنة بالسلع المستوردة وأصبح مستهلكوها في الأساس هم أولئك الذين لم تنح لهم فرصة العمل بالخارج،

وهو الأمر الذى ساهم على إضعاف الشعور بالاعتزاز بالسلع والقيم الوطنية^(١).

وواضح من ملاحظات سعد الدين إبراهيم ، - على وجهتها - ميلها الواضح إلى التعميم والحديث عن مصر والمصريين كما لو كانوا وحدة متجانسة وليس طبقات وجماعات اجتماعية لها مواقفها المختلفة والمتباينة من جوانب التغيرات التى يعرض لها . كما أن الحديث عن أنماط جديدة من الاستهلاك والتقليل من العمل المنتج . أو التهرب من دفع الضرائب ، وإرجاع ذلك إلى الهجرة ، أمر يصعب التسليم به بسهولة . ويتطلب مناقشة ، خصوصا على ضوء ما سبق أن أشرنا إليه من تشابه أنماط الاستهلاك لدى الأفراد المهاجرين وغير المهاجرين فى المجتمع المصرى ، كما أن انخفاض الإنتاجية والتهرب من الضرائب ، ظواهر قد تغذيها متغيرات أخرى قد لا يكون لها علاقة بالهجرة .

ولا تكاد تخرج ملاحظات الباحثين الآخرين عن ملاحظات سعد الدين إبراهيم ، مع تركيز واضح على قضية تأثير الهجرة على قيمة العمل المنتج ، و الإنتاجية^(٢) . . ويبدو من نمطية الأفكار المطروحة أنهم جميعا قد نقلوا عن بعضهم البعض ، دون محاولة لتطوير الملاحظات

(١) انظر فى ذلك بالتفصيل :

Saad Eldean Ibrahim, The New Social order : A study of the Social Impact of oil West View press, Colorado, And Croom Helm, London, 1882. pp 89 - 92.

(٢) نحيل التارىء هنا الى أوراق مؤثر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ وبالذات أوراق ، عبد الرحمن بكر ، ومحمد شفيق ، وصبرى عبد العظيم .

أو اختصارها ميدانيا ، فنجد كائنا آخر مثل د جلال معوض ، وهو بصدد رصد الآثار الاجتماعية والسياسية لهجرة العمالة المصرية وعودتها ، يتحدث عن الأثر المدمر للهجرة على أخلاقيات وقيمة العمل من خلال (١) .

١ - يؤدي تباين المدخول ، إلى تدهور تدريجي في مستوى مهارات المصريين العاملين في هذه الأقطار ، ويتجلى ذلك عندما يقل هؤلاء العمال وظائف أدنى بكثير من مستوى المهارات التي يتصفون بها ما دامت تدور دحلا أكبر عما كانوا يحصلون عليه في مصر ، ويؤدي ذلك في الأجل الطويل إلى انحطاط مهارة العمال المصريين ، حيث أنهم يفقدون مهاراتهم أو في أحسن الأحوال يتوقفون عن التطور والتعلم ، وحتى إذا اتفق العمل الموكل إلى العامل المصري الوافد ، مع مستوى مهاراته ومؤهلته ، فإنه سرعان ما يكشف أن المطلوب منه من حيث الأداء يتسم بالضعف والمحدودية إلى حد تدهور منه إنتاجيته بشكل مستمر (ويضرب الكاتب هنا مثالا للأساتذة المصريين المعارون للدول العربية) .

٢ - أثرت الهجرة على اتجاهات المصريين نحو العمل فبينما كان الاعتقاد السائد في مصر حتى مطلع السبعينات ، أن من وجد وجد ، وأن الجهد والاجتهاد في العمل والإحساس بالإنجاز والنجاح هي الوسائل اللازمة للنجاح المهنى والمالى ، لم يعد هذا الاعتقاد يجد ما يدعمه من حقائق عملية في مصر ، حيث أصبح العديد من المصريين يؤمنون بأن السبيل الوحيد للنجاح هو الحصول على إجازة أو عقد للعمل في الأقطار العربية النفطية حيث يمكن للبرء أن يجمع ثروة طائلة في فترة قصيرة ، ولذلك نادراً

(١) جلال عبد الله معوض ، الآثار الاجتماعية والسياسية لهجرة العمالة المصرية من الأقطار النفطية ، مجلة التعاون الخليجى ، العدد العاشر ، إبريل ١٩٨٨ ، ص ١٣١ .

ما نجد هاملا يصف لسامية تفاصيل عمله المهنى ، أو إعطاء إنطباع بى
استمتاعه بالعمل هناك ، وإنما يتركز الحديث حول المنافسة على تجديد
العقد وكسب رضا الرئيس ، والصراع مع الجماعات القطرية الأخرى ،
وأصبح النجاح يعنى لمال ، وطالما أنت هناك فإنك تنجح لقدرتك على
جمع المال ، والمال يعنى الإستهلاك فى شراء السلع التى لا يستطيع العاملون
بالداخل الحصول عليها بأجورهم المحدودة .

٣ - يطرأ على اتجاهات المصريين نحو العمل أثر آخر مدمر ، ويتعلق
بالباقين فى مصر ، فعظمهم فى حالة انتظار دورهم كى يحصلوا على إعارة ،
إذا كانوا من موظفى الحكومة أو على عقد يبعث به قريب أو وكيل ،
وبما أن مجرد الذهاب إلى هناك لا يتوقف على أى شىء استثنائى من ناحية
أداء العمل فى مصر ، فإن أداء العمل نفسه ينخفض مستواه فى سياق هذه
العملية ، ويصير الناس إما ينتظرون إعارة أو عقد أو يستعدون للرحيل
أو يندبون عظمهم فيعيشون فى حالة من الاكتئاب والتعاسة ، وفى
جميع هذه الأحوال ، يصبح أداء العمل بجد ذاته هامشيا فى مصر تماما ،
كما هو الحال بالنسبة لأقرانهم من المهاجرين مع اختلاف بسيط فى أن
هامشية العمل هنا ترتبط بجمع المال والإستهلاك ، وفى مصر بالإفلاس
والحرمان . ويرى الكاتب أنه حتى فى إطار عودة المهاجرين من الخارج ،
فإن أخلاقيات العمل وقيمة العمل المنتج وبالذات لدى موظفى الحكومة
والقطاع العام سيتهجر نحو مزيد من الاحتياط ، لأنه بعد نفاذ مدخرات
هؤلاء العائدين سوف يعانون من انخفاض رواتبهم .

وواضح أن تصويراً للأمر على النحو السابق لا يخلو من تعميم أو مبالغة
ليس فقط فى إطار تعميم الحديث عن المصريين واتجاهاتهم ومهاراتهم ،
أو فى اختفاء البيانات التى تدل على هذه الملاحظات ولكن أيضا ، لأن

المسألة تحتمل الوجه الآخر ، إذ يمكننا مثلاً تصور - وبنفس الحاس - أن تباين الفروق الأجرية ، وزيادة دخل المهاجرين وأنماط سلوكهم الجديد ، يمكن أن يرفع من الإنتاجية وتدعم قيمة العمل لدى الأفراد غير المهاجرين بدلاً من أن تعمل على انحطاطها ، على نحو ما يصور الكاتب ويدكره جلال أمين ، أنه كما يمكن أن تولد الهجرة شعوراً بالإحباط لدى بعض من لم يهاجر ، يمكن أيضاً أن تحث آخرين على زيادة الجهد والاشتغال بأكثر من عمل أو أن تحث النساء على دخول سوق العمل بعد أن كن يحجمن عن ذلك^(١) . وهي ظواهر نألفها أيضاً في المجتمع المصري وفي إطارها يصبح الحديث عن تأثيرات سلبية للهجرة على الإنتاجية وقيمة العمل مسألة محل شك .

كذلك لا يكاد يخلو الحديث عن التأثيرات القسمة للهجرة ، من حديث حول دور هذه الهجرة في تدعيم النزعة الفردية وقيم الخلاص الفردي والإغتراب لدى الأفراد في المجتمع المصري بدلاً من تدعيم التوجهات الجماعية ، وروح العمل الجماعي في حل المشكلات ، والإلتواء للوطن^(٢) . مما يضعف من صلابة المجتمع وتماسكه ، ويقف عائقاً أمام أية محاولة للنهوض الجماعي وتعبئة طاقات الأمة من أجل إنجاح أية مشروعات تنموية طموحة مستقبلاً .

٢ - الهجرة والأزمة المصرية :

يثار عادة في هذا الجانب بعض المفاهيم والقضايا منها ، تأثير

(١) جلال أمين والبرايث عوني ، مرجع سابق ص ١٢٨ .

(٢) انظر في ذلك على سبيل المثال :

صبرى عبد العظيم عبد الرؤوف ، هجرة العمالة المصرية ، حصن السبعينات وتوقعات المستقبل ، مؤتمن تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، مرجع سابق ص ٣٣ .

الأميرة المصرية ، التفكك الأسري ، تربية الأطفال ودور المرأة ،
فنجده الباحثون يتحدثون عن تأثيرات متباينة للهجرة على هذه الجوانب ،
حيث يتولد عن هجرة العمالة ما يطلق عليه الباحثون ظاهرة تأثير الأميرة
المصرية (١) .

وهي الظاهرة التي ترتبت على هجرة الرجال المتزوجين لأسرهم والتي
تقدر نسبتهم ٥٠٪ من إجمالي عدد المهاجرين من مصر ، ويتبع ذلك أن
تتولى النساء مسؤولية إدارة شؤون الأسرة كاملة ويعنى ذلك أن هناك
جيل كامل من الأولاد الذين يشبون في عائلات ترعاهم الأم بمفردها ،
حيث لا يعود إليها الأب الغائب إلا كزائر عارض (٢) . وتفاوتت تقديرات
الباحثين حول الآثار المترتبة على هذه الظاهرة ، فأنصار قضية المرأة ،
يرحبون بالامر على أساس أن ذلك يعطى المرأة سلطة أكبر وفرصة لإثبات
الذات ، بينما يرى آخرون ، أن الأمر ليس فيه جديد ، وأن المرأة باتت
تتولى معظم عملية التنشئة حتى في وجود الآباء أنفسهم ، في حين يلقى
فريق ثالث بالمسؤولية على هذه الظاهرة في تدنى عمليات التنشئة الاجتماعية
للأطفال وما يحدث من انحراف بين الشباب (٣) .

وأيا كان الأمر ، فإن الرؤية الشاملة والعلمية للمسألة تتطلب المزيد من
الدراسة والبحث ، فلم يس لدنيا بيانات حول درجة انفصال الأب المهاجر
عن أسرته ، وما إذا كان حقاً الأولاد يشبون في رعاية أمهم بمفردها
أو ليس هناك مثلاً العائل الذكر الذي يحمل محل الأب المهاجر ، ونشير

(١) ورد هذا المصطلح في كتابات سعد الدين إبراهيم ، وجلال
معوض ، ونلدر غرجاني وغيرهم كثير .

(٢) سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

(٣) جلال عبدالله معوض ، مرجع سابق ص ١١٨ .

هنا تحديدًا إلى العائلات والأمم الريفية التي يشكل أفرادها غالبية المهاجرين، حيث كثيراً ما تعيش الزوجات هنالك في وسط عائلات ممتدة، أو وسط أقارب لمن يساعدوهن في تربية الأطفال^(١). وهي جوانب ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند الحكم بمدى تأثير ظاهرة تأنيث الأسرة المصرية المترتبة على الهجرة في المجتمع، بدلا من مناقشة الموضوع بصورة أقرب إلى التعميم وعدم التحديد كما هو واضح حتى الآن من الكتابات التي عانيت بهذا الموضوع.

ولكن يبدو أن أكثر جوانب الهجرة تأثيراً على الأسرة المصرية، هو ما أشارت إليه الكتابات ودعمتها الأبحاث الميدانية، حول ما تخلفه الهجرة من تأثير واضح على بناء الأسرة المصرية، وتحولها من الأسرة الممتدة، إلى الأسرة النووية. وبالحديث في الريف والمناطق الشعبية، وكذلك من زيادة حدة المنازعات والخلافات العائلية التي أصبحت تعاني منها الأسرة المصرية بعامة، وانعكست بصورة واضحة في ارتفاع نسبة الجرائم بين الأهل والأقارب، وتنعكس على صفحات الصحف بصورة شبه يومية^(٢).

ففي دراسة قامت بها همد خطاب، و د الضميف، حول أثر هجرة العمال من الرجال على بنية الأسرة ودور المرأة وطبقت على قرية د بابل وكفر حمام، في محافظة المنوفية، أثبتت الدراسة أن هجرة العمالة قد دعمت عملية التغير في بنية الأسرة من أكثر من زاوية، ولكن على الأخص فيما يتعلق بنمط السكن. حيث عادة ما تميل أسرة المهاجر

(١) جلال أمين واليزابيث عوني، مرجع سابق ص ١٦٩.
(٢) عبد الفتاح عبد النبي، دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية، مرجع سابق ص ٤٤٥.

إلى الانفصال بعد العودة أو أثناءها عن الأمرة الكبيرة والعيش بمسكن مستقل^(١). كما انتهت الدراسة التي أجراها محمد أبو مندور ، وآخرين على قرية «دفرة» مركز طنطا بمحافظة الغربية ، حول أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين المهاجرين بهذه القرية ، إلى أن الهجرة قد ساهمت في ظهور مشاكل خاصة بتدهور تربية الأولاد ، وعدم تعليمهم واستغلالهم من قبل الآخرين . كما عملت على زيادة حدة التوتر والقلق بين المتزوجين داخل الأمرة ، وظهور مشاكل مثل انحراف بعض الزوجات ، والخلاقات مع الأهل والأقارب^(٢) . وهي كلها جوانب تسهم في تفكك الأمرة المصرية ، وتضيق بالتالي من صلابة وقوة المجتمع وبالتالي قدرته على التحدى ومواجهة الأزمات على أساس أن الأمرة هي الخلية الأولى للمجتمع وأن سلاستها وقوة بنيانها ينعكس بالضرورة على سلامة وقوة المجتمع الأكبر .

كذلك فقد عملت الهجرة على ارتفاع دور ومكانة المرأة المصرية ، فقد زادت من نسبة مشاركة المرأة في تدبير شئون الأمرة ، وبالذات خلال الفترة الأولى من غياب الزوج في الخارج والتي تكون التحولات المرسلة من الخارج غير مضمونة وغير منتظمة . ففي حالة المرأة الريفية يتسع دورها في العمل الحقل ، وفي العمل لدى الغير ، وأعمال البيع والشراء .

(١) انظر في ذلك بالتفصيل :

H., Khattals, & S., Daeif: Impact of Male Labour on the Structure of the Family and the Roles of women, Regional paper of the population Council, March, 1962 p. 68.

(٢) محمد أبو مندور وآخرون ، «دراسة تحليلية لبعض أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين» ، بحث مقدم ضمن أوراق مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، مرجع سابق .

والغياطة وغيرها وهو دور وإن كان موجود من قبل إلا أن الهجرة حملت بلا شك على زيادة اتساع نطاقه .

هذا الدور الاقتصادي والاجتماعي الواسع الذي أخذت زوجات المهاجرين يقمن به والذي شمل مختلف مجالات الحياة ، أكسب هؤلاء الزوجات ثقة أكثر بالنفس وشعوراً بالفخر والمساواة مع الرجال . وقد أثبتت دراسة وهند خطاب ، والضيف ، المشار إليها آنفاً ، تواجد هذا الشعور لدى زوجات المهاجرين بالمقارنة بانعدامه لدى زوجات غير المهاجرين^(١) . ولكن هذا النشاط الاقتصادي الاجتماعي الجديد للمرأة وإن كان موضع ترحيب حيث يضيف طاقات جديدة كانت معطلة تضاف إلى طاقات المجتمع المصري ، وتعرض من آثار النقص في قوة العمل الذي أحدثته الهجرة^(٢) إلا أنه على ما يبدو جاء على حساب وظائف أخرى مهمة للمرأة ، وعلى رأسها وظيفة التنشئة الاجتماعية للأطفال المصريين . فالأب، الغائب في الخارج من أجل الثروة ، والام المنهمكة طوال الوقت في تدبير احتياجات الأسرة ، فضلاً على ما يحدث من توترات وقلق ومنازعات وخلافات مادية داخل الأسرة بسبب هذا التغير في الأدوار ، ينعكس آثاره السلبية على وظيفة التنشئة الاجتماعية للأطفال^(٣) وهو على ما يبدو أكثر جوانب الهجرة خطورة ، لأنه يخرج لنا جيلاً كاملاً من

(١) انظر في ذلك

H. Khattals & S. Daeif, op: cit P. 65.

(٢) انظر مثلاً للدور الذي تلعبه المرأة الريفية في سد انقص الواضع الحالي في العمالة الزراعية المترتب على هجرة العمال الزراعيين الذكور .

(٣) عبد البلسط عبد المعطي ، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين لمدول العربية النضطية ، مرجع سابق ص ٢٤ .

الغضب معقداً محلاً للمشاكل والأمراض النفسية التي سيظل يعاني منها المجتمع المصري طويلاً قبل أن يتمكن من إصلاحه .

ثالثاً : الآثار السياسية للهجرة :

من الملفت للنظر أن هذا الجانب من جوانب وقع الهجرة على أهميته - لم يحظ باهتمام كافٍ من جانب الباحثين والمُعنيين في هذا المجال ، ولم نصادف دراسة واحدة تناقش هذا الجانب بصورة علمية ومتعمقة باستثناء إشارات وردت بشكل عابر في دراسة د جلال معوض ، وكذا دراسة د محمد شفيق ، حول الآثار السياسية للهجرة العمالية . في الدراسة الأولى ، والتي عنيت ببحث الآثار الاجتماعية والسياسية لعودة العمالة المصرية من الخارج ، نجد الكاتب يتحدث عن علاقة الهجرة المصرية بتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع ، وهو الأثر الوحيد الذي أورده الكاتب وسعى إلى التدليل عليه بصورة . وإن كانت وجيهة - إلا أنها لا تخلو من تعميم والاحتياج إلى التدليل .

وفي ذلك يذكر الكاتب : «أن الموارد المادية وفرص العمل والحراك الاجتماعي والتقنيات السياسية والمؤسسية في مصر منذ منتصف السبعينات أصبحت غير كافية لاستيعاب طاقات الشباب وأنشطته أو الاستجابة للطلاب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الفئة ، وبدون الهجرة كان هؤلاء الشباب وبالذات من ينتمون منهم إلى الفئات الدنيا والوسطى سيصيرون قوة قابلة للتجنيد من قبل الحركات والتنظيمات السياسية المعارضة .

كما أن المهاجرين ينغمسون في تجميع الثروة وكسب المال وليس في الدعاية والثورة والإثارة السياسية . وحتى عند العودة ، فإنهم ينخرطون

في أنشطة تجارية ، والاشتغال في استثمار أموالهم ، وبصبح الاستقرار والحفاظ على الأوضاع القائمة مطلباً ملحقاً بالنسبة لهم^(١) .

ولا تكاد تخرج الدراسة الثانية، التي قدمها د. محمد شفيق، حول الهجرة الخارجية وأشار خلالها إلى الآثار السياسية للهجرة عن الانطباعات السابقة، حيث ذكر الكاتب : « أن هجرة عدد ضخم من العمالة المصرية حوالي ٣ مليون مواطن من شأنها أن تقلل فرص البطالة ، وأن تحول دون نمو البيروقراطية . كذلك فهي تخلص البلاد من وضع مشحون بموامل التوتر والتي تتمثل في وجود خريجي جامعات أو عمال مهرة يجمع بعضهم بين معاناة البطالة ومشاعر الأمل في مستقبل أفضل ومن ثم فإن خروج مثل هذه الأعداد إلى الخارج ، يعتبر متغلباً لتحقيق الحدود والتخلص من بعض الأعباء »^(٢) .

وأياً كان الأمر ، فإزالة الجوانب السياسية للهجرة الخارجية بحاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث ، وبالذات ، حول موضوعات مثل أثر الهجرة الخارجية على العلاقات المصرية العربية ، ودور الدولة في تشجيع الهجرة أو تقييدها ، والمشكلات السياسية للهجرة ، وكذا موقف الأحزاب السياسية والصفوة الحاكمة تجاه قضية الهجرة إلى غيرها من الموضوعات التي تتطلب الدراسة العلمية المتعمقة الوصول من خلالها إلى إجابات محددة حول الآثار السياسية للهجرة العمالية للخارج .

(١) جلال عبد الله معوض ، الآثار الاجتماعية - السياسية لعودة العمالة المصرية من الاقطار النفطية ، مرجع سابق ص ١٢٠ - ١٢١ .
(٢) محمد محمد شفيق ، الهجرة الخارجية المصرية ، ورقة مقدمة الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، مرجع سابق ص ٢٧ .

وفى ختام هذا الفصل الذى حاولنا خلاله التعرف على وقع الهجرة الخارجية على المجتمع المصرى بجوانبها الاقتصادية . والاجتماعية ، والسياسية ، يمكن القول، أنه فى إطار التراث المتوافر حالياً حول هذا الموضوع ، يصعب إصدار حكم بشأن المحصلة النهائية للهجرة ، وما إذا كانت إيجابية أو سلبية من وجهة النظر المجتمعية ، ولكن يمكن القول أن ثمة مشكلات وجوانب سلبية عديدة ترتبت على فتح الباب على مصراعيه بلا ضوابط للهجرة الخارجية . كما أن عودة متوقعة على نطاق واسع نتيجة الاستغناء عن العديد من العمالة المصرية فى الخارج بعد انهيار أسعار النفط وتقلص مشروعات التنمية بالدول النفطية سوف يترك مشكلات لا تقل خطورة أيضاً عن المجتمع ، الأمر الذى يجعلنا نتساءل عن حقيقة الدور الذى تلعبه أجهزة الإعلام فى مواجهة هذه المشكلات والتصدي لها، وهو موضوع الفصل القادم .

~~الفصل الرابع~~
~~الاعلام والهجرة~~
~~(نحو تصور نظري)~~

(٧ - هجرة المصريين)

الفصل الرابع

١٧٢ : الإعلام والهجرة (نحو تصور نظري)

على الرغم من كثرة الكتابات المتوافرة حول دور الإعلام في المجتمع وتأكيد الباحثين على إمكانية فهم الظواهر الاجتماعية والتغيرات الكبرى في المجتمع بعيداً عن فهم عمليات أجهزة الإعلام^(١) . إلا أن الاختلاف ما يزال قائم بين الباحثين في تفهيمهم لطبيعة المهام والوظائف التي يمكن أن تؤديها أجهزة الإعلام في المجتمع وفي تقدير المردود الاجتماعي لعمليات هذه الأجهزة وبالذات في مجتمعات البلدان الأقل تقدماً .

فهنالك من يرى أن دور أجهزة الإعلام في المجتمع وفي معالجة القضايا المجتمعية دور ضئيل وغير ملموس فأجهزة الإعلام ماهي إلا عامل تابع يدور في فلك العوامل المادية والظروف الاقتصادية التي تلعب الدور الحاسم في معالجة القضايا الكبرى كقضية الهجرة ويرى أصحاب هذا الرأي أن أغلب التغيرات التي تطرأ على العلاقات الاجتماعية لا تأتي إلا من خللات التواصل أو الاتصال الاجتماعي وليس من الصفحات المطبوعة حتى في المدرسة نجد أن المدرس هو الذي يؤثر في أفكار التلاميذ وأفعالهم وليس الكتاب^(٢) ، بل أن هناك من يوجه الاتهام إلى أجهزة الإعلام باعتبارها معوقاً أساسياً من معوقات التنمية بسبب خضوعها

(١) سمير حسين ، الإعلام ، والاتصال بالجمهور والرأي العام ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٤ ص ٣١ وكذلك .
جيهان رستي الاسمين العامية لنظريات الإعلام ، القاهرة ، دار الفكر العربي ١٩٧٨ ص ٣٧٢ .
(٢) محمود عودة ، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، مكتبة سعيد رافت ، ١٩٨٣ ص ٢٢٠ .

— عادة — إلى الضغوط السياسية والاجتماعية وتركيزها في كثير من عملياتها على الإثارة والتوافه من الأمور والانصراف عن الشئون البناءة .

وفي المقابل نجد الاتجاه المتحمس لدور أجهزة الاعلام في مجال التغيير الإجتماعي بل ويجعل من هذه الأجهزة السبب الرئيسي والمباشر لأحداث التغيير وبين هذا الاتجاه أوداك توجد بعض الكتابات التي تربط وسائل الإعلام في مجال التغيير الإجتماعي ببعض العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على دور أجهزة الاعلام وكفاءتها في هذا المجال مثل تلك الكتابات التي تتحدث عن دور الإنصال الشخصي وقادة الرأي والعوامل الانتقائية .. الخ^(١) .

وأياً كانت درجة اختلاف الباحثين في تقييمهم لدور أجهزة الاعلام في المجتمع وتفاوت تقديراتهم في ذلك بين التحمس والتهوين والتحفظ إلا أن الملاحظ أن هذه التقديرات تعتمد في غالبيتها على الانطباعات الشخصية ووجهات النظر التي يملها الانتماء المهني والفكري للباحث وليس على البيانات أو المشاهدات الواقعية لما تتركه أجهزة الاعلام من آثار في الحياة الاجتماعية للأفراد في المجتمعات المختلفة حيث يندر توافر الأبحاث الميدانية المتعمقة في هذا المجال .

ويبدو أن سيادة الانطباعات الشخصية في فهم عمليات أجهزة الاعلام يمكن في العجز الحواري في البحث العلمي الاعلامي الاجتماعي ذاته فالمتغيرات الانسانية الاجتماعية الداخلة في هذه العملية كثيرة ومتعددة وفي الوقت الذي يصعب فيه الاستدلال السببي عن طريق الدراسات الارتباطية .

(١) انظر في ذلك :

Joseph Klapper. The effect of Mass Communication New York Free Press, 1960. PP. 14 - 42.

فإنه من المتعذر أيضا عزل متغير أجهزة الاعلام واختبار أثره عبر أسلوب تجريبي دقيق ومنضبط وفضلا عن هذه الصعوبات المنهجية لبحث هذا الموضوع فإننا نجد حتى في الأبحاث التي حاولت اختبار هذا الدور ميدانياً قصوراً في التساؤلات المطروحة حيث نادراً ما توضح الأبحاث في هذا المجال أى نوع من أجهزة الاعلام تقصد ، أو طبيعة المحتوى المنار ، أو تحديد لنوعية ومستوى الآثار المطلوب قياسها ، هل هي مثلاً الآثار المباشرة أم غير المباشرة ، الآثار الفورية أو الآثار الانراكية ، الآثار على مستوى الفرد أم المجتمع إلى غيرها من التساؤلات التي يمكن أن تقيد في فهم وتقييم آثار أجهزة الاعلام في المجتمع .

وأيا كان الأمر فإننا سوف نقصر الحديث هنا على الدور المثالي والمهام التي يمكن أن تؤديها أجهزة الاعلام في المجتمع تجاه الجوانب المختلفة لظاهرة الهجرة^(١) . والتعرف على موقع هذه الأجهزة بين العناصر الأخرى المهمة التي تتداخل في إنتاج الظاهرة . والتأثير في مسارها وهو ما يساعدنا في النهاية على تحديد نقاط الإهتمام وطرح تساؤلات الدراسة التي تشكل نقطة البداية للعمل الميداني .

ولدينا أن الدور الذي يمكن أن تؤديه أجهزة الاعلام في مجال الهجرة يتداخل في تحديده عناصر ومتغيرات عديدة منها وضعية أجهزة الاعلام في المجتمع ، ورؤية الصفوة الحاكمة للطريقة التي تستخدم بها هذه الأجهزة ومدى وعى القائمين على أمور أجهزة الاعلام بقضية الهجرة وفهمهم

(١) يعنى ذلك ، أننا سنؤجل الحديث هنا عن حقيقة موقف أجهزة الاعلام ورؤيتها لقضايا ومشكلات الهجرة والتي سيسعى العمل الميداني للكشف عنها فيما بعد .

لابعادها . وأخيراً برؤية الجمهور لهذه الأجهزة ومدى قناعتهم أو ثقتهم في عملياتها أو درجة اعتمادهم عليها في تصريف شئون حياتهم اليومية .

وتتحدد وضعية أجهزة الإعلام في المجتمع المصري من إذاعة وتلفزيون وصحف قومية في الإرتباط الشديد بالدولة وتوجهات الصفوة السياسية بحيث أن هذه الأجهزة قد عكست في كل فترة تاريخية توجهات هذه الصفوة ورؤيتها تجاه قضية الهجرة مع تفاوت واضح في قدرات كل وسيلة ، وفي صرامة إلزامها بهذه الرؤية على ضوء ظروف العمل بكل وسيلة وفهم العاملين بها لدورهم ، ومدى تأثرهم بالضغط الخارجية .

وهكذا عبرت أجهزة الإعلام المصرية عن سياسة الدولة تجاه مسألة الهجرة الخارجية . وقد تراوحت هذه السياسة من منع الهجرة ثم إلى تنظيمها وأخيراً إلى تشجيعها . كما تطورت هذه السياسة داخل إطار أوسع لإستراتيجية التنمية وللتوجه الأيديولوجي للمجتمع ، ومع التحول من سياسة التنمية المستقلة والتخطيط المركزي للإقتصاد ، إلى سياسة الإعتماد على الخارج والانفتاح الاقتصادي جرت تغيرات ماثلة في سياسة الهجرة . ويمكن رصد ثلاث مراحل في حركة تطور هذه السياسات :

المرحلة الأولى :

تمتد من منتصف الخمسينات حتى عام ١٩٦٧ وكانت تتميز بطبيعتها الممانعة للهجرة . وقبل عام ١٩٦٠ لانجد سوى إشارة طفيفة للهجرة على لسان المسؤولين أو رجال الإعلام المصريين وكان المهاجرون أساساً من أصل أجنبي ، ويدور الحديث عن رحيل العديد من الأجانب الذين عاشوا مدة طويلة

فى العاصمة وفى الإسكندرية وكذا العديد من اليهود المصريين بعد
عام ١٩٥٦ .

وفى مطلع الستينات بدأت الحكومة تشجيع فكرة الهجرة وكانت
معظم الكتابات حول هذا الموضوع تحذ هذه الفكرة ، وفى عام ١٩٦٤
أنشئت لجنة وزارية للعمالة ، وفى عام ١٩٦٧ أصدرت اللجنة المذكورة ،
توصيات من أجل سياسات للهجرة اتسمت ، بالليبرالية ومع كل هذا كانت هناك
قيود تعرقل وتحد من حركة الهجرة فقد قامت الحكومة بتحديد عدد من
المهن ومن المجموعات الإنتاجية لا يسمح لها بالهجرة^(١) .

المرحلة الثانية :

وتمتد هذه المرحلة من عام ١٩٦٧ ، وتحديدًا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ حتى
عام ١٩٧٣ اتسمت خلالها سياسة الهجرة بالتناقض والتردد ، فقد ظهرت
بوادر تشير إلى تشجيع الهجرة بما فى ذلك إنشاء قسم للهجرة فى وزارة
الشئون الخارجية عام ١٩٦٩ ، وإقامة لجنة من أجل تشجيع الهجرة عام ١٩٦٩
تشرف عليها وزارة العمل وقد نوتش الموضوع باستفاضة من قبل وسائل
الاعلام فيما بين ١٩٦٨ ، ١٩٧٠ ولكن مع ذلك ظلت السياسات المتبعة
تضع العراقل أمام الهجرة وكانت الدعوة لغرض قيود على الهجرة تأتى
أساسًا من قبل الوزارات المعنية بالتنمية ، والخدمات الصحية ، وتشير
البيانات أن عدد طالبي الهجرة فى عام ١٩٦٩ وصل إلى رقم قياسي وهو
٢٨,٠٠٠ مقابل ١٥,٠٠٠ بالنسبة للسنوات الست السابقة وقد آثار هذا
الإندفاع إلى الهجرة قلق بعض الجهات مما أدى إلى مناقشة جديدة لسياسة

(١) نازلى شكرى ، ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الأوسط
مجلة السياسة الدولية عدد يوليو ١٩٨٣ ص ٦٣ .

الهجرة في مصر^(١) . انتهت إلى إيقاف التصريح بالهجرة لحين إجراء دراسته جديدة للوضع . وفي عام ١٩٧٠ قررت الحكومة تنظيم الهجرة وصيغت القوانين من أجل تشجيع الهجرة باستثناء بعض المجالات الحيوية كما حددت لها أعداداً معينة وكان ضمن الذين شملتهم هذه التحديدات العاملون في المهن الطبية والهندسية والعمارة والإحصاء وكذا المعلمون في المدارس الثانوية لمواد الآلسن والجغرافيا والتاريخ .

المرحلة الثالثة :

وبدأت في السبعينات فقد شهدت هذه الحقبة تحولاً أساسياً في التوجه القسري للدولة بعد أحداث مايو ١٩٧١ وتول الرئيس السادات زمام السلطة في البلاد وقد اتجه هذا التوجه الابدولوجي الذي اتخذ من مفهوم الديمقراطية الاشتراكية شعاراً له نحو تشجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية والأخذ بالأسلوب الرأسمالي في الإدارة والحكم^(٢) . وكان من الطبيعي أن يتضمن هذا التوجه الجديد تأكيذاً أكبر على سياسة مفتوحة وحدة للهجرة . فقد نص دستور ١٩٧١ على حق الهجرة للمواطن سواء كانت الهجرة دائمة أو مؤقتة . وخلال هذا العام صدر قانون يمنح المهاجر الحق في أن يستعيد وظيفته الحكومية السابقة خلال السنة الأولى بعد تقديم استقالته ، وفي العام التالي قرر مجلس الوزراء إدخال تسهيلات في اللوائح المعمول بها وكذا تبسيط في بعض الاجراءات المتبعة وبعد حرب أكتوبر

(١) انظر في ذلك :

A.E. Dessouki, The shift in Egypt's Migration policy 1952, 1978. Middle eastern studies, 18., january 1982, p. 60.

(٢) انظر في ذلك :

Mârie Christine Aulas, Sadat, s Egypt New Left Review Vol. 98 July August 1976, P. 13.

١٩٧٣ بدأ لتنفيذ الفعل لسياسة الانفتاح الجديدة وإفساح المجال للاستثمارات الأجنبية في مصر وقد شملت سياسة الانفتاح هذه إفساح الباب على مصر عيه لهجرة المصريين للخارج ففي عام ١٩٧٤ أبدلت تأشيرات الخروج التي كان يصعب جداً الحصول عليها، بتصاريحات للسفر كانت تمنع بسهولة وكذلك لم يعد إصدار جواز سفر للخارج متمركز في مكتب واحد يخضع لإشراف وزارة الداخلية ، بل أصبح من الممكن الحصول عليه من مراكز محلية عديدة افتتحت في كافة أنحاء البلاد تسهيلات للحصول الأفراد على جوازات سفر ، وفي مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة ، وفي عام ١٩٧٥ صدر قانون شامل يمنح المواطن الحق في الاحتفاظ بجنسية مزدوجة ، كما صدق مجلس الشعب على معاهدة تنظيم تنقل العمالة بين الدول العربية وهي معاهدة تم التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء في الجامعة العربية في محاولة لتشجيع حركة الأيدي العاملة بين الدول العربية .

وفي عام ١٩٧٦م صدر قرار جمهوري نص على تأسيس مجلس أعلى للقوى العاملة والتدريب برئاسة رئيس الوزراء وقد حدد المرسوم ثلاثة أهداف لسياسة القوى العاملة المصرية :

- ١ - تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٢ - تلبية احتياجات الدول العربية والدول الصديقة .
- ٣ - محاربة البطالة^(١) .

وهذا ، أصبحت عملية تصدير العمالة المصرية هدفاً رسمياً لسياسة الدولة وفي إطارها استخدم الإعلام المصري للتعبير عنها والترويج لها على نطاق واسع بين أفراد المجتمع ، وفي إطار هذه المهمة للإعلام المصري ، يمكن تصور - من الناحية العملية - قيام أجهزة الإعلام بأربع عمليات

(١) نازلي شكري ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

أساسية لتحقيق هذه المهمة ويمكن بلورة هذه العمليات الأربع على النحو التالي :

١ - الترويج لفكرة الهجرة :

تقوم أجهزة الاعلام بتوفير الجانِب المرفى لدى الأفراد حول فكرة السفر للخارج باعتبارها فكرة مستحدثة وجديدة بالنسبة للمصريين المعروف عنهم تاريخيا شدة الإرتباط بالأرض والعروف عن الترحال . وتتمارس هذه المهمة من جانب أجهزة الاعلام من خلال نشر الأنباء والبيانات والآراء والتعليقات على صفحات الجرائد وموجات الإذاعة وشاشات التليفزيون .

وقد أجمع خبراء الاتصال ، على أهمية أجهزة الاعلام الجماهيرى كصدر من مصادر المعلومات حول القضايا الكبرى ، والأفكار الجديدة التى يراد ترويجها فى المجتمع فقد وجد فان بن (Van Ben) فى دراسته حول كيفية اكتساب الفلاحين فى هولندا لمعلوماتهم حول الطرق الزراعية الجديدة أن وسائل الاعلام كانت أهم مصدر من مصادر المعلومات الأولية عن التساليب الجديدة وأن الفلاحين وقادة الراى قد تأثروا بوسائل الاعلام فى ذلك المجال . كما توصل سيكتور « Spector » وزملائه فى دراستهم الميدانية التى طبقت فى أكوادور إلى نتائج مشابهة حيث تبين أن وسائل الاعلام لها تأثير مباشر بالنسبة لتبنيى العادات الصحية الجديدة - وأن الإتصال الشخصى قد تم بعد التمرض لأجهزة الاعلام^(١) .

وعلى الرغم من تسليم خبراء الاتصال بقدرة أجهزة الاعلام فى مجال

(١) نقلا عند احمد بدر ، الاعلام الدولى ، دراسات فى الاتصال والدعاية الدولية ، القاهرة - مكتبة غريب ، ١٩٧٧ . ص ٩٥

نشر المعرفة بالقضايا والموضوعات المختلفة على نطاق واسع بين أفراد المجتمع ، إلا أن ثمة عقبات أساسية تحول دون تحقيق هذه المهمة بصورة متكاملة^(١) .

فهناك مثلاً المشكلات الخاصة بعدم القدرة على الوصول إلى أجهزة الإعلام من جانب العديد من أفراد المجتمع حيث يتعذر عليهم لأسباب مادية ، شراء الصحف أو امتلاك وحيازة أجهزة الراديو والتلفزيون خصوصاً بعد ارتفاع أسعار الصحف والأجهزة الكهربائية ، وخرابها . كما قد يتعذر عليهم لأسباب ثقافية تتعاقب ، بانتشار الأمية وعدم القدرة على فهم المضامين المثارة أو استيعابها من الوصول إلى أجهزة الإعلام وبالتالي استبعاد قطاعات عديدة من أفراد المجتمع من التلقى المباشر لرسائل أجهزة الإعلام .

وحتى إذا توافر للأفراد القدرة على الوصول إلى أجهزة الإعلام فإن ثمة عقبة أخرى لا تقل أهمية ، حيث أن رسائل هذه الأجهزة تتعرض للإنتخاب الشديد من جانب الأفراد أو ما أطلق عليه البعض خاصية التعرض الانتقائي لمضامين أجهزة الإعلام^(٢) .

حيث يتوقف إقبال الأفراد على التعرض للمعلومات التي تثيرها أجهزة الإعلام على الفائدة المتوقعة من هذه المعلومات وما ستضيفه إلى خبراتهم وما تقدمه لهم في تصريف شئون حياتهم اليومية .

(١) للوقوف على عرض مفصل للمعوامل الوسيطة التي تتف عتبة في هذا المجال ، انظر : .

Joseph Klapper; op. cit.

(٢) شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ط ١ ، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٠ . ص ٤٤ .

ومن المتوقع أيضا أن ينصرف الأفراد عن المعلومات التي لا يجدون فيها فائدة خاصة أو تحقيق منفعة أو تشجيع لهم حاجة معينة وقد لحص شرام هذه الحالة في معادلة مؤداها : قرار التعرض = الفائدة المتوقعة على الجهد المتوقع بذله^(١) . فإذا كانت الفائدة قليلة والمجهود المطلوب بذله كبير فن المحتمل أن ينصرف القارىء عن المادة المعروضة ، والعكس صحيح وهو أمر يوضح إمكانية إنصراف الجمهور عن العديد من الرسائل الإعلامية التي لا تعبر عن احتياجاته الأساسية وهي احتياجات نسبية ومتباينة بتباين الإتياءات الإجتماعية والمهنية للأفراد في المجتمع . وحتى إذا تصادف وتعرض الفرد للرسالة الإعلامية فإنه سوف يفهم ويفسر رموزها على ضوء خبراته وتجاربته الذاتية ووفقا لإهتماماته وإطاره الدلالي الذي قد يتباين مع الإطار الدلالي وخبرة القائم بالاتصال وبالتالي يتم تحريف الرسالة من قبل المتلقي وفشل وصول المعلومة بالصورة المرغوبة من قبل القائم بالاتصال .

كذلك قد لا تصل المعلومات التي تثيرها أجهزة الاعلام إلى المتلقين من أعضاء الجمهور بصورة مباشرة ، وإنما قد تمر عبر مراحل . فنتيجة لعدم توافر إمكانية التعرض لدى بعض الأفراد (بسبب الوقت أو العوامل المادية والثقافية) أو غزارة المضامين الإعلامية وتعددتها ، وتباين إهتمامات واحتياجات الأفراد من هذه المضامين فإن المعلومات التي تتضمنها رسائل أجهزة الإعلام . قد تصل أولا إلى الأفراد الأكثر إنفتاحا على العالم الخارجي ، ومن خلال هؤلاء وعبر قنوات الإتصال الشخصي إلى الأفراد

(١) انظر في ذلك .

Wilbur Schramm, Men, Message and Media, AluoK at human Communication, Harper & Raw publishers New York 1973, P. 107.

الآخرين بالمجتمع - مع الأقل تعرضا لوسائل الإعلام أو لاتوافر لديهم
إمكانات التعرض المباشر لها .

وأيا كانت طبيعة هذا التصور ، وما قد يدور حوله من تحفظات
وبالذات حول فكرة قادة الرأي ، وتقسيم الأدوار إلى أدوار نشطة
وأخرى سلبية . وما قد يثيره البعض من إمكانية انتقال المعلومات عبر أكثر
من مرحلة وبصورة مباشرة أحيانا كلما زاد انتشار أجهزة الإعلام وحجم
التعرض لها^(١) ، إلا أنه على الأقل يلفت الانتباه إلى إمكانية تحريف
المعلومات التي تنيرها رسائل أجهزة الإعلام ، وبالذات عند مناقشة هذه
المعلومات بين المستويات المختلفة للأفراد وبالتالي فشل هذه الرسائل في
تحقيق أهدافها .

ومهما تكن الصعاب التي تعوق قدرة أجهزة الإعلام على نشر مضامينها
على نطاق واسع ، فإن النشر المكثف والمستمر من جانب هذه الأجهزة
حول فكرة الهجرة ، وإرتباط هذه الفكرة ذاتها باهتمامات كافة قطاعات
المجتمع من شأنه الحد من فاعلية هذه الصعوبات ويسهل من مهمة أجهزة
الإعلام في نشر الفكرة والترويج لها بين الأفراد وسد فجوة المعرفة التي
قد تنشأ في المجتمع حول الفكرة بفعل إمكانات التعرض المتباينة لدى
مختلف الأفراد .

(١) انظر في ذلك :

Illiya HARIK, political Mobilization of peasant Astudy of an
Egyptian Community, Indiana university Press London, 1974, pp:
147 — 148.

وكذلك شاهيناز طلعت : وسائل الاعلام والنفية الاجتماعية مرجع
سابق ص ٢٩ .

كما أن النشر المكثف والمستمر حول فكرة السفر ، وتقديم أجهزة الإعلام لصور الحياة وأنماط المعيشة وأحوال العمل في المجتمعات النفطية والدول العربية المجاورة ، والنماذج والحالات التي حققت نجاحات في الخارج واستطاعت تكوين قدر من الثروة تمكنت من خلاله من حل مشكلاتها المادية - وهو ما نلنسه كثيراً في المضامين الإعلامية المثارة سواء في شكل أخبار أو مقالات أو تحقيقات بالصحف حول المهريين في الخارج أو في شكل مسلسلات وبرامج إذاعية وتلفزيونية التي تعرض لصور من الحياة الاجتماعية في المجتمع المهري ، وما يدور فيها من مشكلات مادية وتأتي الهجرة والسفر للخارج كخارج لها - يؤدي ذلك على الأمد الطويل وبصورة تراكمية ، إلى تبنى الأفراد أنماط تفكير ورؤى واهتمامات ومطامح معينة تعمل جميعها على تركيز الانتباه حول فكرة السفر ، وبدأ التفكير الجدي في الموضوع وأخذ مأخذ الجد ومن هنا يبدأ أفق الأفراد في الاتساع وتتحرك طموحاتهم ، ويبدو أمامهم بريق السفر بمثابة المخرج من الأزمة كأفضل الحلول المطروحة أمام المواطن المهري الذي يعاني من قلة الدخل والتضخم وارتفاع الأسعار وعدم القدرة على تدبير حتى الأساسيات اللازمة لمعيشته من مأكل وملبس ومسكن ونفقات زواج ... الخ .

وخلال مرحلة تحقيق الإدراك والاهتمام هذه بالفكرة من جانب أجهزة الإعلام ، فإن ثمة عنصر آخر لا يقل أهمية للعمل على ضمان وصول الفكرة وتدعيمها لدى القطاعات الأقل تعرضاً لوسائل الإعلام وهي قنوات الاتصال الشخصي^(١) . وبالذات في المناطق الريفية ، حيث تزايد

(١) راجع أهمية التكامل بين قنوات الاتصال الشخصي والجهازي لنشر الأفكار الجديدة وتحقيق الاقتناع في :
سمير حسين : الإعلام والاتصال بالجهازي والرأي العام ، مرجع مسبق ، ص ٨٩ - ص ١٢٦ .

فعالية هذا النمط في نشر الفكرة والترويج لها من خلال المناقشات بين الأفراد وتناقل أخبار المسافرين والعائدين من الخارج ، وما يحدث من تغيرات في أحوالهم المعيشية. وهى المناقشات والأخبار التى تنفذها أجهزة الإعلام الجماهيرى وتعمل على ضمان رواج الفكرة بين أفراد المجتمع .

٢ - تشكيل الاتجاهات نحو الهجرة :

لا يتوقف الأمر على ترويج الفكرة وتحقيق المعرفة بها لدى الأفراد لىكن يتخذ الفرد قراره بالهجرة ولكن يتطلب الأمر تهيئة المناخ وتعديل اتجاهات الأفراد . ذلك أن قرار السفر ينطوى على تضحيات كبيرة من جانب الأفراد المهاجرين للعمل بالخارج . ليس أقلها ترك الوطن ومخاطر السفر والغربة ، والبعد عن الأهل والأصدقاء ، ومشكلات تدبير شئون الأسرة في غياب الفرد المهاجر ، فضلا عن تكبد نفقات السفر . الخ . وتشكل كل هذه الجوانب اتجاهات تعوق اقتناع الفرد بفكرة الهجرة . كما تؤثر حتى على الطريقة التى يدرك الفرد بها المضامين الإعلامية المثارة حولها من قبل أجهزة الإعلام .

وقد أشار الباحثون إلى حقيقة المقاومة التى تواجه الرسائل الإعلامية التى تسعى إلى تغيير اتجاهات الناس ومعتقداتهم وأسلوب ممارستهم التى تنسم بالاستقرار . ويبدو تأثير هذه المقاومة واضحا أثناء عملية الاتصال ليس فقط على مدى اهتمام وفهم وتقبل الفرد للرسالة أثناء عملية التعرض للرسالة ، بل وفى رفض الفرد أصلا التعرض للرسالة من البداية أيضا^(١) . وتتوقف شدة مقاومة الاتجاه للرسائل الإعلامية على عمق وقوة الاتجاه وظروف الجماعة والاتجاهات الجماعية للفرد . وفى هذا الإطار

(١) جيهان رستى ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام « مرجع سابق ، ص ٦٦٩ .

يمكن توقع أن يكون مضمون أجهزة الإعلام أكثر فاعلية في التأثير على اتجاهات أعضاء الجماعة . إذا ما كان هذا المضمون ملائماً لظروف الجماعة وقيمتها ومعاييرها . وهذا ما يتوافر بالنسبة للدولة من فكرة الهجرة والسفر للعمل بالخارج في إطار الواقع المصرى يتوافر اتجاهين متلازمين وإن كانا متعارضان . الأول يميل المصرى فى إطاره إلى عدم تحييد فكرة الهجرة حتى ولو كانت مؤقتة ، فقد عاش فى مجتمع زراعى مستقر والتصاقه بالأرض ورفضه للهجرة أو الانتقال بعد جزءاً من أيديولوجية وتكوينه النفسى طوال آلاف السنين وهذا الالتصاق بالأرض انعكس فى قوة الترابط الاجتماعى والتماسك الأمري الذى يشهد به العالم للإنسان المصرى . والثانى يدعو إلى الهجرة إذا ما منعت بالمواطن سبل العيش فأرض الله واسعة ، كما أن فى السفر فوائد ومنافع كثيرة أشار إليها القرآن الكريم والاحاديث النبوية الشريفة ، التى تعد المكون الأساسى لثقافة ومعتقدات الغالبية العظمى من المصريين .

وقد تعرض الإنسان المصرى خلال فترة ما بعد الانفتاح الاقتصادى لضغوط نفسية ، سببها ذلك الانقلاب فى الزيادة الرهيبية فى الأسعار بطريقة لم يألها من قبل وانقسم المجتمع فى إطارها إلى قسمين الأول يضم الأغلبية ويتمثل فى أصحاب الدخول المحدودة والمتواضعة والثانى يضم أصحاب الدخول الكبيرة والثروات المنضخمة والقادرين على تلبية كل متطلبات حياتهم الأساسية والمكالمية مهما كانت أسعارها وهم أصحاب الدخول الطفيلية والتجار وأصحاب المهن وهى الفئات التى أثرت من جراء سياسة الانفتاح .

وساهم هذا التباين فى مستويات الدخول وأنماط المعيشة وازدياد هيب الأسعار والتى تغذيه الدخول الطفيلية للفئة الثانية أن أصبحت غالبية

الشعب غير قادرة على تحمل الأعباء المعيشية وغير قادرة حتى على حل المشكلات اليومية أو تأمين مستقبلها ومستقبل أبنائها ، وفي هذا الإطار تفشت القيم السلبية بالمجتمع وأخذت موضع الصدارة على السلم القيمي مثل الفردية والمادية واللامبالاة وعدم الولاء وكان من محصلة ذلك أن تراخى الشعور بالانتماء لدى المواطن العادى الذى خنقته الأزمة وضاق به سبيل العيش فى وطنه .

وتحت وطأة هذه الضغوط وعناء الغالبية من أفراد الشعب فى البحث عن مخرج صعد مركز الاتجاه المؤيد للهجرة وأصبح أكثر رسوخا وأقوى من أية اتجاهات أو تيارات أخرى ، تستدعى الارتباط بالأرض والامرة والانتماء للوطن... الخ. وهكذا وجدت أجهزة الإعلام المصرية المهمة سهلة وميسرة فى أعداد المناخ وتهيئة الأذهان لتقبل الأفراد لفكرة السفر للخارج وتحديد دورها فى هذا المجال ليس فى أحداث هذا التمديل لصالح الهجرة ، ولكن فى تقويته لدى الأفراد المهيئين أصلا بفعل الظروف المجتمعية له .

ومضت أجهزة الإعلام فى تدعيم الاتجاه لدى المصريين على اختلاف انتماءاتهم ، وكانت أكثر المضامين الإعلامية تأثيراً فى ذلك على ما يبدو هى المسلسلات الإذاعية والتلفزيونية التى قدمت النموذج والمثل للأفراد الذين سافروا وعادوا وتمكنوا من حل مشاكلهم المادية ، وقد أفرطت وسائل الإعلام فى تقديم هذه الصورة ، على النحو الذى سنكشف عنه فيما بعد ، إلى الحد الذى خلق الشعور بالحاجة إلى السفر ، وانتظار الدور لدى كافة المصريين حتى بين أولئك الذين لا يمانون أصلاً من مشكلات مادية ، حيث أصبح استخراج جواز السفر والعمل بالخارج ، قيمة عليا لدى كافة المصريين بلا استثناء تتوارى أمامها كافة القيم الأخرى .

(٨ - هجرة المصريين)

وفى ظل هذا المناخ ونتيجة له ، تبدلت مواقع العديد من القيم على سلم التدرج القيمي ، حيث تزايدت قيمة الخلاص الفردى مقابل الخلاص الجماعى ، والعمل فى الخارج مقابل الانتماء للوطن والعمل بالداخل والكسب السريع مقابل العمل المنتج ، والهجرة للخارج مقابل الانتماء للوطن . وهكذا لعبت أجهزة الإعلام دوراً فى تهيئة المناخ الاجتماعى والقيمى ، المؤيد للهجرة ، ولإعادة تشكيل رؤى ومطامح واهتمامات جديدة للأفراد تتمشى مع التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة وتبنيها لسياسة تشجيع الهجرة الخارجية .

٣ - الإعلام وتنشيط حركة الهجرة :

لا يمكن توفير المعرفة والبيانات حول فكرة السفر للعمل بالخارج لدى الأفراد أو تعديل اتجاهاتهم تجاه هذه الفكرة وتحقيق الاقتناع بها . لكي يتخذ الفرد قراره بالسفر ، بل أن الأمر يتطلب مساعدة الأفراد ودفعهم لاتخاذ هذا القرار ، وهنا أجمع الباحثون على الدور المساعد والمنشط الذى يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام فى هذا المجال . وعلى الدور الاساسى والفعال للاتصال الشخصى فى تحقيق الإقناع بالفكرة الجديدة وبدء ممارستها^(١) .

وكما أوضح «روجرز وشو ميكر» ، فإن تبنى الفكرة الجديدة يمر بعدة مراحل أساسية^(٢) . هى المعرفة بالفكرة الجديدة وهى العملية التى تقوم بها

(١) شاهيناز طلعت ، وسائل الاعلام والتنبيه الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٢) أنظر مخطط روجرز وشوميكر لوصف هذه العملية فى :
Denis Mcquail & S. Windaahl, Communication Modils, longman
London, 1981, p. 53.

بكفاءة أجهزة الإعلام من خلال نشر البيانات والمعلومات حولها بحيث يصبح الأفراد على دراية بها ويكتسبون بعض الفهم عن أهميتها. ثم الاقتناع بأهمية الفكرة حيث تخاق هنا أجهزة الإعلام اتجاهها مؤيداً للفكرة وأهميتها. ثم تبني الفكرة الجديدة وممارستها في الحياة العملية (مرحلة اتخاذ القرار)، وهكذا تلعب أجهزة الإعلام دوراً مساعداً في تحقيق هذا التبني من خلال ما تثيره من مناقشات وآراء تغذي أنماط الانصال التقليدية التي تلعب الدور الاساسى في تحقيق هذا التبني وأخيراً تدعم الممارسة الجديدة من خلال استمرارية النشر والمتابعة والتقييم.

ومع ما قد يثيره مثل هذا التصور من أوجه نقد وبالذات حول شروط التسلسل والتعاقب، إذ ليس من الضروري أن تؤدي المعرفة إلى الإقناع، حيث قد يلعب التقييم والملاءمة هنا دوره في عدم تحقيق الإقناع وحتى إذا أدى التقييم من جانب الفرد إلى الاقتناع بالفكرة الجديدة، فإن اتخاذ قرار ممارسة الفكرة، قد تعوقه ظروف بنائية خارجة عن إرادة الفرد. إذ ليس كل فرد راغب في السفر ومهيأ له قادر على السفر. حيث قد يتوقف ذلك على مدى ما قد يتوفر له من إمكانيات للانتقال مثل مدى توافر التكاليف المادية وفرصة عمل أو الحصول على عقد... الخ. كذلك فإن الاقتناع أو تغيير الاتجاه ليس من الضروري أن يقع بين المعرفة والتبني في جميع الأحوال حيث أن هناك حالات لصنع القرار تتشكل من اتجاه ذاتي، وتوجد مناقشات مستفيضة حول فكرة أن تغيير الاتجاه يسبقه تغيير السلوك المرتبط به، إذ غالباً ما يكون السلوك نفسه سبباً رئيسياً لضبط وتعديل الاتجاه^(١).

(١) عيد الفتاح عبد النبي، دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية، رسالة دكتوراة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة ١٩٧٨ ص ٩٦.

ولذلك فإن قبول الأفراد لفكرة السفر ، واتخاذ القرار بالهجرة ، يحكمه متغيرات عديدة سوف نشير إليها وشيكاً ، ولكن ما نستطيع تأكيدده حالياً هو أنه بافتراض توافر الظروف الموضوعية المناسبة للفرد فإن أجهزة الاعلام تسهل كثيراً من مهمة الأفراد في اتخاذ قرار السفر ، ومساعدتهم في الاعداد لترتيبات الانتقال ، بما توفره من بيئة إعلامية ، يتعرف الفرد خلالها على فرص العمل في بلدان الإستقبال^(١) ، وأساليب المعيشة ، وظروف العمل هناك والمشكلات التي قد يواجهها ، وأساليب معالجتها إلى غيرها من الجوانب التي تساعد في إزالة أى تردد قد يرادو الفرد ويعوقه عن اتخاذ قراره بالسفر .

٤ - معالجة مشكلات الهجرة :

يترتب على الهجرة للعمل بالخارج مشكلات عديدة بعضها فردية وأخرى مجتمعية ، ويدور بعضها في الداخل والبعض الآخر في الخارج ، بعضها مباشر والآخر غير مباشر ، فهناك مثلاً مشكلات الاجازات والاعانات وتعليم أبناء المصريين في الخارج ، وتصاريح العمل والجمارك ، وتحويل المدخرات والرسوم القنصلية والعلاج والتأمين والحصول على فرصة العمل ، وعلى المستوى المجتمعي ، هناك المشكلات القيمية ، والأميرية ، والإقتصادية كالتصخم وارتفاع الأسعار والإستهلاك البذخى ... الخ . ومع هذه المشكلات ، وفي ظل تشجيع أجهزة الاعلام للهجرة ، فإن من أخص واجبات أجهزة الاعلام العمل على معالجة هذه المشكلات وذلك من خلال إبرازها وطرحها للنقاش وإدارة الحوار حولها سواء على

(١) راجع مثلاً اعلانات الصحف شبه اليومية حول فرص العمل بالخارج .

صفحات الجرائد أو برامج الإذاعة والتلفزيون ، والعمل من خلال هذه المناقشات على بلورة الحلول المناسبة وطرحها أمام الرأي العام والمستولين لآخذ القرارات بشأنها .

وفيما يتعلق بالآثار السلبية للهجرة أو المشكلات غير المباشرة لها فإن الوعي من جانب أجهزة الإعلام والقائمون عليها بطبيعة هذه المشكلات وأبعادها سوف يتيح لهذه الأجهزة العمل على معالجتها أو على الأقل الحد من آثارها المجتمعية الضارة ، وهذا هو الدور التنموي المتوقع من أجهزة الإعلام القيام به أو المساعدة في تحقيقه ، فتدهور قيمة العمل والإنتاجية وتزايد النزعة الفردية والخلاص الفردي وإعلاء شأن المادة والاستهلاك المظهري وضعف الانتماء للوطن وهي الجوانب السلبية المترتبة على الهجرة وأشار إليها الباحثون على أساس أنها تشكل عائقاً أمام أى جهود تنموية منتظرة ، فمن المتوقع أن تتجه المضامين الإعلامية المشاركة إلى العمل على معالجتها من خلال بث روح العمل الجماعي ، وإعلاء شأن العمل المنتج وتأكيده قيمته ، والدعوة إلى الادخار وترشيد الانفاق ، وهي قيم يمكن أن تتضمنها مضامين الرسائل المثارة سواء على صفحات الجرائد أو من خلال البرامج والمسلسلات الإذاعية والتلفزيونية ، وهو ما لا نعتقد أن أجهزة الإعلام تؤدبه حالياً في عمل سابق لصاحب الدراسة الراهنة^(١) . استهدف التعرف على طبيعة المناخ القيمي الذي عكسته الصحف اليومية المصرية خلال حقبة السبعينات أظهرت التحليلات . أن مضامين هذه الصحف في مجملها تعمل على تدعيم النزعة الفردية والخلاص الفردي ، والإستهلاك الطرقي وإعلاء شأن

(١) عبد الفتاح عبد النبي ، المناخ القيمي كما عكسته الصحف المصرية في حقبة السبعينيات ، ورقة مقدمة في إطار بحث جرائم البنوك ، الذي تجرية شعبة الجريمة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية (تحت الطبع)

المادة وإضعاف مركز قيم الترابط الأمرى، والتعاون أو العمل والإدخار وهو ما يوحى بأن أجهزة الإعلام تعكس الآثار السلبية بدلا من معالجتها كما هو مفترض .

مخطط لدراسة الإعلام والهجرة (التصور النظرى) :

إذا كان الحديث عن دور أجهزة الإعلام في مجال الهجرة للعمل سهلة وميسرة على مستوى التخيل النظرى حيث يمكن تصور قيام هذه الأجهزة بدور في مجال ترويع الفكرة وتعديل الاتجاهات نحوها ، وتوفير بيئة إعلامية - كما أوضحنا - بصفة عامة تمكن الفرد من الاقتناع واتخاذ قرار الهجرة ، إلا أن بحث هذا الأمر على المستوى الإجراءى أو الواقعى يعد أمراً بالغ الصعوبة ، إذ كيف يمكن قياس وتتبع حقيقة هذا الدور في الواقع الفعلى ، أو تحديد للعلاقة التى تربط الإعلام بالهجرة في إطار المتغيرات التى تحكم كلا منهما باعتبار أن كلاهما من المتغيرات التابعة التى تدور في فلك العوامل الأخرى الفاعلة في المجتمع وكذا في غيبة تواجد نظرية عامة للهجرة الدولية يمكن الاعتماد عليها في التحليل والتفسير والتنبؤ بمسار الظاهرة .

ومن جانبنا لا نريد أن يدفعنا الحماس للتخصص أو الدور الإعلامى إلى تجاهل الأوضاع البنيانية والظروف الموضوعية ، الداخلية والخارجية التى أفرزت ظاهرة الهجرة المهرية للعمل بصورتها الراهنة ولسكن في نفس الوقت لا نريد أن نقلل من أثر الجوانب المعرفية والثقافية التى تؤدي دورها في التأثير على هذه الظاهرة باعتبار أن قرار الهجرة ماهو في النهاية إلا قراراً فردياً يتخذه الفرد في إطار عدد من العوامل المتاحة أمامه ويكون للاطار الدلائلى والمعرفى للشخص الدور الحاسم فيها . وإذا كان أنصار

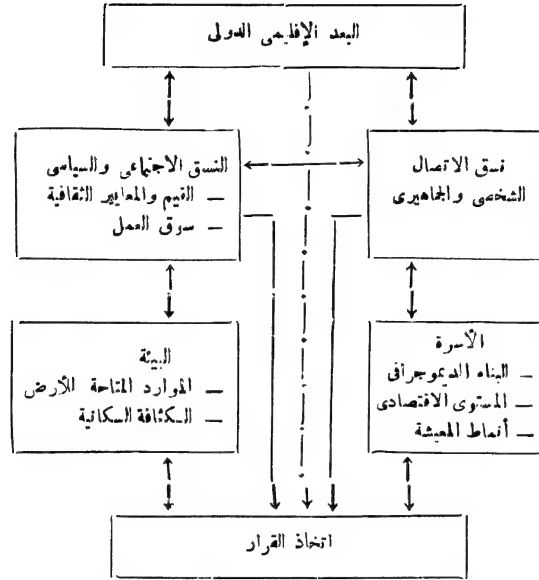
كلا من المدرسة البنائية والتبعية ، يتجاهلان هذا الدور في تفسيرهم لظاهرة الهجرة الدولية وينظرون إليه باعتباره عاملاً ثانوياً ، ويركزون بدلاً من ذلك على الأبعاد المجتمعية والمتغيرات الدولية ، فإن الرد على ذلك يكمن فيما يحدث من ممارسات فعلية فنجد أنه رغم تشابه الظروف الموضوعية فإن هناك بعض الأفراد المهاجرين بينما يرفض البعض الآخر الهجرة ، مفضلين بدائل أخرى عليها مما يشير إلى أن الأمر لا يتوقف بحسب على الظروف الموضوعية المحيطة بالفرد كما يؤكد أنصار المدرسة البنائية ، ولكن على عوامل أخرى ، تؤدي دورها في هذا المجال يأتي من بينها في تصوراتنا الجوانب القيمية والمعرفية التي يلعب الإعلام دوراً أساسياً فيها .

وإذا كان ثمة ظروف موضوعية وعوامل نفسية وقيمة وإعلامية تلعب دوراً أساسياً في هذا المجال ، فكيف يمكن تصور علاقة تجمع كل هذا المتغيرات جميعاً ، وإذا أمكن وضع نموذج يجمع بين هذه المتغيرات المتشابكة والمتداخلة ، فإنه بلا شك سوف يكون بالغ العموض والتعقيد بطريقة تفقد النموذج أهم وظائفه في البحث العلمي وهي التجديد والتبسيط والتوضيح . ومع ذلك فإن هذا التعقيد لا ينبغي أن يدفعنا إلى اليأس أو إلى هدم المحاولة والإجتهاد في صياغة رؤية نظرية للمتغيرات الأساسية الفاعلة في الظاهرة ، ولدور كل متغير فيها وموقعه بين المتغيرات الأخرى فن شأن ذلك تنظيم مناقشة الجوانب المختلفة لموضوع البحث ، وتوجيه الاهتمام إلى النقاط الرئيسية ، وبالذات إلى الأبعاد المختلفة لدور الإعلام في علاقته بالمتغيرات الأخرى الفاعلة في الظاهرة . وهذا بلا شك أفضل كثيراً من حالة العموض وإنعدام الرؤية التي نجسد أنفسنا فيها في هذه المرحلة من الدراسة .

وأيا كان الأمر ، فإنه ينبغي أن نوضح أن عناصر الرؤية النظرية التي نقوم بطرح معالمها حالياً ، ليست إبداعاً من خيال الباحث أو هي مستمدة من فراغ ولكن تم استخلاصها من تصورات نظريته سابقة^(١) . بعد محاولة تطويرها والربط بين عناصرها بصورة تتيح مدخلاً ملائماً للموضوع الذي نسمى إلى دراسته وهو العلاقة بين الإعلام والهجرة . وتمثل عناصر هذه الرؤية الوحدات الأساسية المباشرة التي تلعب دورها في اتخاذ الفرد لقراره بالهجرة ، ولا يعني تصورهما في شكل وحدات في المخطط إلى أنها منعزلة أو منفصلة بعضها عن الآخر ، وإنما هي في عملية تفاعل مستمر وحركة دائبة تعبر عن العملية الدينامية التي تربط بين كل منها بعبارة أخرى ، لانتشير عناصر المخطط المقترح إلى علاقات تفاعل نمطية أو رتيبة تربط بين وحداته ، وإنما إلى حركة ديناميكية متغيرة تعكس حقيقة الأوضاع السائدة في المجتمع المصري وما يمجج به الواقع من متغيرات ويلعب في إطارها أحد العناصر دوراً مسيطراً على العناصر الأخرى وفقاً للظروف السائدة في المجتمع في كل فترة تاريخية ، وبالتالي فإن محاولة النظر إلى المخطط في إطار العلاقات السببية أو تحديد متغيرات مستقلة وأخرى تابعة سوف يوقننا في إثبات النظرة الأحادية أو الحتمية . ومن ثم فإن أفضل أسلوب للنظر إلى عناصر هذا المخطط تكون في شكل عناصر متكاملة يعتمد كل منها على وجود الآخر ، ويمكن عرض عناصر المخطط على النحو التالي :

(١) راجع الفصل الثاني من الدراسة الراهنة .

شكل رقم (١)



(مخطط يوضح موقع وسائل الإعلام بين المتغيرات الأخرى الفاعلة في اتخاذ الفرد لقراره بالهجرة للعمل بالخارج) .

ويظهر المخطط أن ثمة عناصر أساسية فاعلة في اتخاذ الفرد قراره بالهجرة وهي البيئة ، والنسق الاجتماعي والسياسي ، والأسرة ، ونسق الاتصال والبعد الإقليمي والدولي .

ويتحدد دور البيئة فيما يتوافر من موارد متاحة، كالارض والثروات الطبيعية وكذا بالكثافة السكانية، ونصيب الأفراد من الثروات المتاحة. وفي المجتمع المصري، نجد أن عدد السكان قد تزايد بصورة كبيرة حتى تجاوز (٥٠ مليون) نسمة بنسبة زيادة سريعة جداً تجاوزت ٣٪ سنوياً وفق أحدث البيانات^(١). هذا العدد الكبير من السكان يتركز فوق شريط ضيق من الأرض في الوادي والدلتا، وهذا الشريط لا يمثل سوى ٤٪ على الأكثر من جملة مساحة الدولة الأمر الذي يجعل الكثافة السكانية في مصر من أعلى الكثافات السكانية في العالم، حيث تصل في المتوسط إلى حوالي ١٢٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد. أما باقي الأرض فهي صحارى لا يسكنها إلا أعداد صغيرة من السكان لا تصل إلى المليون نسمة من جملة السكان التي تزيد حالياً عن ٥٠ مليون نسمة.

وفي الوقت الذي تعمل فيه مصر سمات الدولة المكتظة بالسكان نجد أن مساحة الرقعة الزراعية لم تزد عن بداية هذا القرن سوى بنسبة ٢٠٪. وألتهمت عمليات الإعتداء على الأرض الزراعية من تجريف وتبوير، وإقامة مساكن، ما قامت به الدولة من جهود خلال هذه الفترة في مجال استصلاح الأراضي^(٢). ومع ضعف معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى نجد أن الموارد المتاحة أصبحت لا تشبع الاحتياجات الأساسية للسكان بالمجتمع المصري.

وفي ظل قلة موارد الأرض، وارتفاع الكثافة السكانية في مصر

(١) دراسات سكانية، العدد ٦٩، أبريل / يونيو ١٩٨٤ ص ٥٨.
(٢) عبد الفتاح عبد النبي، السلسلة الزراعية " وهدن - موارد الأرض، ورقة مقدمة في إطار بحث هجر موارد الأرض والمياه في القرية المصرية الذي يجرية قسم بحوث الجريفة، بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (تحت الطبع) ص.

وتوافر قوة عمل تصل إلى ما يزيد عن ١٣ مليون شخص وارتفاع نسبة المتعلمين فيها بالمقارنة بالدول العربية المجاورة ، أن أصبحت مصر تحوز أكبر قاعدة عمالية مدربة وصالحة للإستخدام في المنطقة العربية .
ويؤثر ذلك على اتخاذ الأفراد لقرار الهجرة كما أن قرار الهجرة يؤثر بالضرورة على الموارد المتاحة والتحويلات، والكثافة السكانية ومعدلات الخصوبة في المجتمع إلخ ..

فإذا انتقلنا إلى النسق السيامي والاجتماعي نجد أن هذا النسق كما يصوره المخطط يؤثر بصورة مباشرة في كل من البيئة واتخاذ قرار الهجرة فعل المستوى البيئي يتمثل هذا التأثير فيما يتخذ من سياسات ويطبق من إجراءات لتنمية الموارد البيئة ورفع الطاقة الإنتاجية في المجتمع، ومعالجة المشكلات السكانية إلخ .

وعلى مستوى اتخاذ القرار ، نجد أن الأمر يتوقف على مدى تشجيع أو إعاقه سياسة الدولة لهجرة العمالة للخارج ، وما يتوافر في المجتمع من قيم ومعايير ثقافية تعوق أو تشجع هذه الهجرة ، وأوضاع سوق العمل بالمجتمع وما يتوافر به من فرص عمالة إلخ .

وقد عايش المجتمع المصري من أواخر الستينات ومطلع السبعينات مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساهمت كثيراً في دفع الأفراد للهجرة إلى الخارج ، فقد بدأ الاقتصاد المصري منذ نهاية الستينات يعاني من صعوبات شديدة ، نتيجة الموارد الكبيرة التي وجهت إلى المجهود الحربي والصراع مع إسرائيل وحرب ٦٧ وما بعدها ، وفي إطار تزايد أعباء المواجهة الحربية والديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم ، عجزت البلاد عن الإستمرار في تعبئة ثدراً كافياً من رأس المال

من أجل الإستثمار ، الأمر الذى أدى إلى تراخى معدل الزيادة في خلق فرص جديدة للعمالة ، ومع تزايد الإنتاج نحو تشجيع القطاع الخاص والأخذ بسياسة الإنفتاح الاقتصادى ، بدأ الإلغاء التدريجى للقيود المفروضة على الهجرة في أعقاب إرتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر بهدف التخفيف من حدة البطالة وتضخم سوق العمل من ناحية وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية من ناحية أخرى . وهكذا مورست سياسة تصدير العمالة ، وتشجيع الأفراد على الهجرة كجزء لا يتجزأ من سياسة الإنفتاح الاقتصادى .

وعلى المستوى الاجتماعى ، بدأت تظهر فئات اجتماعية جديدة على قمة البناء الاجتماعى ، بعد تحطيم القيود التى فرضت عليها من قبل وانطلقت هذه الفئات بشراة تبحث عن جمع الأموال ، وتوافق ذلك مع هوى الصفوة الحاكمة الجديدة التى تربعت على قمة السلطة السياسية في البلاد وقد وجد هؤلاء جميعا ، أن تحقيق مصالحهم أولا ، ومصالح الاقتصاد المصرى ثانيا يمكن فى فتح الباب أمام رأس المال الأجنبى وتغليب المشروع الخاص ، وتحرير الاقتصاد . وفى إطار هذه التوجهات رأيت هذه الصفوة فتح باب الهجرة للخارج أمام الراغبين بل وتشجيع الأفراد على ذلك كوسيلة لمعالجة التوترات الاجتماعية التى نجمت عن إتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة من تطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادى ، وإفراغ البلاد من قوى التنوير أو المعارضة السياسية التى قد تقف عائقا أمام التوجهات الجديدة . وعلى المستوى الثقافى تضخمت في مصر مظاهر

التشوه الثقافي حيث انتشرت نقيجة لما تقدم من محاولات القيم الإستهلاكية والترفيهية وتغيرت مستويات التقييم الشعبي ومعايير المحكم على الأشياء . وقد ساعد ذلك على توفير بيئة موضوعية تدفع في اتجاه الهجرة والتأثير على موقف الأفراد لإزائها على عكس ما كان سائدا قبل حقبة السبعينات .

ومهما تسكن درجة تأثير النسق الاجتماعي السياسي السائد في المجتمع على قرار الهجرة ، فإن ثمة عامل آخر لا يقل أهمية في التأثير على هذا القرار كما يوضح المخطط المقترح ، وهو دور الأسرة وبتزايد قيمة هذا المتغير في المجتمع المصري وبالذات قطاع الريف الذي يشكل النسبة الغالبة من العمالة المهاجرة ، حيث ما يزال الترابط الأمري في الريف أكثر قوة وفاعلية في التأثير على تصرفات الأفراد . وعلى ضوء عدد أفراد الأسرة والمستوى الاقتصادي لها ، ونمط المعيشة للعائلة (متدة أو نووية) يتحدد درجة تأثير الأسرة في عملية الهجرة وتشير المشاهدات الواقعية أن كثيرا من الأفراد يرفضون فكرة السفر لالتي . لأنه ليس هناك عائلا الأسرة أو أن الأولاد في حاجة إلى رعاية أو غيرها من جوانب التأثير التي لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها مجرد متغير إضافي وإنما كمتغير فاعل وأساسي تتم في إطاره تشكيل دوافع الأفراد وقيمهم ، كما يتم من خلاله تلقى المعلومات وتفسيرها . ومناقشتها ووضعها موضع التنفيذ ومن هنا جاءت علاقة هذا المتغير مباشرة بتغير نسق الإتصال ، كما يوضح المخطط المقترح .

ويشير المخطط المقترح إلى أن نسق الإتصال بنمطية الشخص والجاهيزي يعد من أكثر عناصر الهجرة حيوية ونشاطا ، حيث يعتبر بمثابة القوة الرابطة (binding force) التي تربط كافة جوانب المتغيرات الفاعلة في ظاهرة الهجرة ويعمل على تغذيتها والمحافظة على حيويتها ، ففي

البداية يقوم نسق الإتصال بتقديم المعارف والمعلومات ، ونشرها على نطاق واسع في المجتمع حول فكرة الهجرة والجوانب المتعلقة بها ، هذه المعلومات تعد بمثابة منبهات تعمل على توسيع أفق الأفراد في المجتمع ورفع درجة طموحاتهم وتعديل اتجاهاتهم ومساعدة الأفراد في اتخاذ قرار الهجرة .

وفي مرحلة لاحقة لاتخاذ الفرد لقرار الهجرة ، فإن نسق الإنصال يساهم في الإعداد لترتيبات الإنتقال حيث يوفر بيئة إعلامية يتعرف الفرد من خلالها على فرص العمل في بلدان الإستقبال ، والبلدان التي يسهل الإنتقال إليها وظروف المعيشة هناك، وفي بلدان الإستقبال تعمل أجهزة الإعلام على ربط المهاجر بوطنه الأصلي، وفي معالجة المشكلات التي يواجهها في الخارج ، وعند العودة فإن هذه الأجهزة تعمل على توعية المهاجرين العائدين بطرق الإستثمار وتوجيه مدخراتهم وفي تقييم وقع الهجرة على المجتمع والمساعدة في حل المشكلات الاجتماعية المترتبة على الهجرة ونخص بالذات المشكلات الثقافية والأسرية .

هذا الدور المعرفي المهم ، والذي يقوم به نسق الإنصال بنمطية الشخص والجماهير ، والذي غاب عن معظم النماذج والتصورات النظرية التي سعت إلى دراسة الهجرة الدولية للعمل ، يؤثر ويتأثر كما يوضح المخطط المقترح بالنسق الاجتماعي السيامي وبالأصرة ، والبعد الدولي وبالفرد مباشرة فهو يعكس الأدولوجية السائدة وبمجموعة السياسات والقيم السائدة في البيئة والتي تشجع أو تعوق ظاهرة الهجرة ، وفي نفس الوقت يؤثر هو بالضرورة في القيم والمعايير الثقافية السائدة في البيئة وفي البناء السيامي الاجتماعي بقدراته المختلفة على بلورة رأى عام يمكن من خلاله الضغط لاتخاذ إجراءات معينة .

ومن ناحية أخرى يؤثر نسق الإتصال مباشرة في الأسرة باعتبارها الإطار الذي يتحرك في إطاره الفرد ويتخذ معظم قراراته ويتلقى في إطارها معظم معلوماته ويناقشها ويصرف على ضوء اتجاهاتها في المسائل المختلفة كما يؤثر نسق الإتصال في الفرد مباشرة باعتبار الوحدة المعنية الصغرى والمستهدفة من - وسائل هذا النسق وهو ما يحدث عادة ، عند ما يقرأ الفرد إهلافا أو خبراً أو مقالة في صحيفة حول الهجرة أو يشاهد برنامجاً تلفزيونياً ولا يناقش ذلك مع الآخرين . كما قد يتلقى الفرد معلوماته حول الهجرة من خلال نمط الإتصال الشخصي والمتمثل في شبكة المعارف والأصدقاء والزملاء ... الخ .

وإذا انتقلنا إلى البعد الإقليمي الدولي في المخطط المقترح^(١) . نجد أن هذا البعد يمارس دوراً مباشراً ويؤثر في إنتاج ظاهرة الهجرة الدولية للعمل من خلال علاقته بجانبين أساسيين هما ، البناء الإجتماعي والسياسي ، ونسق الإتصال المحلي ولذلك في إطار نمط التنمية السائدة في البلدان العربية ، والتبعية للنظام الرأسمالي العالمي ، ولا أنوى هنا الخوض في تفاصيل هذه الجوانب^(٢) . ولكن ما يهمنا أن نشير إليه هنا هو أن زيادة أسعار النفط

(١) يقصد بالبعد الإقليمي : الدول العربية المستقبلية للمعالة ، وبالبعد الدولي ، النظام الرأسمالي العالمي ، ومع أن المخطط يضع الاثنان معاً في متغير واحد ، تجاوزاً لمتطلبات التبسيط ، إلا أنه لا ينبغي أن يتجاهل التحليل موقع البعد الأول في تقسيم العمل الدولي وتبعيته الوثيقة للنظام الرأسمالي العالمي .

(٢) لمزيد من التفاصيل في هذه الجوانب انظر :

- نادر فرجاني ، رجل في أرض العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة العربية (١٣) بيروت ، نوفمبر ١٩٨٧ .
- سمير أمين ، التطور اللاهتكافي - دراسة في الشكليات =

واتجاه الدول العربية النفطية إلى توجيه جزء من عائداتها النفطية لتنفيذ بعض المشروعات التنموية خلق طلباً على العملة المصرية ، وأن هذا الطلب ذاته يتأثر بطبيعة نمط التنمية السائد في هذه الدول ، وموقف السلطات الرسمية بها من العملة الوافدة ، فقد شاهدنا مثلاً كيف قامت الحكومة الليبية باتخاذ قرار سياسي في مطلع عام ١٩٨٦ بالاستغناء عن ما يقرب من ١٠٠ ألف عامل مصري . كما يتأثر تنفيذ المشروعات التنموية في الدول العربية النفطية بتذبذب أسعار سوق النفط العالمي ، وقد لاحظنا اتجاه هذه الدول إلى الاستغناء عن العديد من العمالة وبالذات غير الماهرة بعد تدهور أسعار النفط في السوق العالمي ، بعد عام ١٩٨٤ حتى أن البعض بدأ يتحدث عن عودة إجبارية متوقعة للعمالة المصرية من الخارج . وهو أمر يوضح أهمية عدم تجاهل هذا الجانب وتأثيره في دراسة وفهم ظاهرة الهجرة المصرية للعمل بالخارج . كذلك فإن البعد الدولي والمتمثل في النظام الرأسمالي العالمي يؤثر بفاعلية في تشكيل معالم هذه الظاهرة ويكفي أن نشير هنا إلى تأثير المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد) و (البنك الدولي) على السياسات الاقتصادية في المجتمع المصري ، والضغط المستمر من جانب هذه المؤسسات لمزيد من الانفتاح والحرية وتمظيم المشروع الخاص ، ورفع الدعم ، وهو ما يساهم في رفع الأسعار ، وزيادة الأعباء المعيشية على الأفراد مما يؤدي بدوره إلى دفع الأفراد إلى التفكير في الهجرة الخارجية . كما أن دور العمالة الأجنبية الوافدة إلى

الاجتماعية للراسمالية المحيطة ، ترجمة برهان غليون ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ .
— عواطف عبد الرحمن ، قضايا التنمية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث عالم المعرفة ، ١٩٨٢ .

المنطقة العربية ، وهو وقف الشركات متعددة الجنسيات يعد من الجوانب المهمة في البعد الدولي، والتي تؤثر مباشرة على حجم الطلب على العمالة المصرية .

كما يؤثر البعد الإقليمي والدولي مباشرة على نسق الإتصال السائد في المجتمع المصري فهو الذي يغذي هذا النسق بالمعارف والمعلومات عن تقلبات سوق العمل ، وفرص العمل المتاحة أو المضامين الإعلامية والوسائل والأساليب التكنولوجية التي تدعم كفاءة الإتصال . . . الخ . وبصور المخطط إمكانية إحداث تأثير من جانب البعد الإقليمي والدولي على الفرد مباشرة في اتخاذ قرار الهجرة ، ونعني بالتحديد دور الإعلام الدولي والإذاعات الأجنبية والرسائل الشخصية الواردة من الخارج من جانب الأصدقاء والمعارف في إعداد الفرد وتجهيزه لاتخاذ قرار الهجرة .

وبعد فإن السؤال المطروح الآن ، ماذا قدم المخطط المقترح لدراسة علاقة الإعلام بالهجرة ؟ وكيف يمكن الاستفادة منه في توجيه الدراسة الراهنة ؟ والإجابة باختصار أن هذا المخطط أوضح المتغيرات الأساسية الفاعلة في إنتاج ظاهرة الهجرة ، وموقع أجهزة الإعلام بين هذه المتغيرات ، كما أظهر المحاور الأساسية ومستويات التحليل التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند فهم وتفسير علاقة الإعلام بظاهرة الهجرة .

الفصل الخامس

منهج البحث وأدواته

الفصل الخامس

منهج البحث وأدواته

مقدمة في الإشكاليات والقضايا :

تواجه الدراسة التطبيقية لدور أجهزة الإعلام في مجال الهجرة صعوبات عديدة ، ولعل أهم تلك الصعوبات هي تلك المتعلقة بكيفية حسم العلاقة التي تربط أجهزة الإعلام بظاهرة الهجرة . فهل أجهزة الإعلام تؤدي دوراً في إنتاج هذه الظاهرة ، أم أنها مجرد أداة تعكس الواقع الموضوعي بمجوانبه وأبعاده المختلفة الذي يلعب الدور الأساسي في تشكيل هذه الظاهرة والتأثير في مسارها .

وإذا سلطنا بوجدود علاقة بين أجهزة الإعلام وظاهرة الهجرة للعمل بالخارج كما يصور النموذج النظري للدراسة ، والذي عرضنا معالمه في الفصل السابق ، فكيف يمكن تحديد هذه العلاقة وقياس دور أجهزة الإعلام فيها وذلك في لحظة آنية ، هي فترة إجراء الدراسة الميدانية ، المحدودة بطبيعتها ، وضمان عزل تأثير العوامل الأخرى الفاعلة في إنتاج الظاهرة ، وبالتالي تلك الجوانب المتصلة بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدولية ... الخ .

وفي الطرف المقابل ، نجد أنفسنا نتحدث عن دور لأجهزة الإعلام في ظاهرة الهجرة ، بما يوحيه ذلك بامتنعالية وتفرد هذه الأجهزة ، رغم الافتناع التام بأنها مجرد أداة يتوقف موقفها ومدى كفاءتها على الطريقة التي تستخدم بها من قبل المجتمع ، والقائمين على شئونها . ومن ناحية أخرى ، يجد القارئ في إجمال الحديث عن أجهزة الإعلام كثيراً

من التجاوز وعدم التحديد ، على ضوء اختلاف قدرات ومهام كل وسيلة إعلامية ، حيث تباين مثلاً قدرات الصحف والراديو والتليفزيون في مجال نشر المعلومات وتزويج فكرة الهجرة بين الأفراد في مختلف قطاعات المجتمع، تبعاً لتباين إمكانات التعرض التي تتطلبها كل وسيلة من هذه الوسائل وتفاوت قدرات الأفراد في هذا المجال .

وإذا انتقلنا إلى مستوى أقل تجريداً ، نواجه بصعوبات منهجية أخرى تتعلق بالمعالجة المنهجية التي يمكن استخدامها لتتبع أثر أجهزة الإعلام في مجال الهجرة العمالية، وللشكل هنا، أن كثيراً من الدراسات التي سعت إلى الدراسة الميدانية لظاهرة الهجرة من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، قد اعتمدت على الاستبيان كأداة منهجية لجمع البيانات حول دوافع الهجرة ، وتحديد خصائصها وآثارها على المجتمع . ومع ما يمكن أن تقوم به هذه الأداة المنهجية في التعرف على خصائص الأفراد وأرائهم ، والكشف عن اتجاهاتهم وتفضيلاتهم ورغباتهم ، وبافتراض مراعاة اختيار الأسئلة وتحديد من توجه لهم بحرص كاف ، فإنها تهجز عن تقديم بيانات موثوقة ، حول ما يمكن أن يحدث من تأثير فعلي لمضامين أجهزة الإعلام على رؤى وتصرفات الأفراد في واقع الحياة اليومية ، حيث غالباً ما يأتي تأثير مضامين هذه الأجهزة على معارف وتصورات الأفراد بطريقة غير مباشرة وتراكمية . وبالتالي ، قد لا نشير إجابة المبحوث للسؤال المباشر في الاستبيان حول جوانب معرفية معينة بموضوع الهجرة إلى دور أجهزة الإعلام ، ولكن إلى الاتصالات الشخصية أو التنظيمات المؤسسية المعنية بترتيبات الانتقال كسكانب التفسير والسفارات والأجهزة الحكومية ... الخ . ويعني ذلك أن أسلوب الاستقصاء أو الاستبيان لا يكفي بمفرده لتتبع أثر أجهزة الإعلام على تصرفات الأفراد تجاه موضوع الهجرة .

كذلك فإن الدراسة المتعمقة لدور أجهزة الإعلام والكشف عن كفاءة وفعالية هذه الأجهزة في مجال الهجرة ، يتطلب كخطوة أولية ومنطقية ، فحص المضامين الإعلامية التي تثيرها هذه الأجهزة ، والكشف عن توجهاتها العامة وما تتضمنه من معلومات وأفكار ، أو ما تقدم به هذه المضامين من كفاءة في مجال التأثير . وإذا كان ذلك ممكنا في مجال الصحف ، فإن الأمر يصبح أكثر صعوبة فيما يتعلق بالمضامين الإعلامية المثارة عبر وسيلتي الراديو والتلفزيون حيث يتعذر الحصول أو استعارة المضامين التي ستخضع للتحليل عبر فترة زمنية ممتدة نسبيا وكافية للحكم عن الأثر التراكمي لهذه المضامين . وإذا تجاوزنا ذلك إلى الدراسة الميدانية للجمهور فأى جمهور نقصد ؟ وفي أى القطاعات ؟ هل هو جمهور المهاجرين أم العائدين من الهجرة ، أم الجمهور بعامة في مجتمع البحث ؟

ولإزاء هذه الصعوبات ، فقد روى أن يقتصر تحليل المضامين الإعلامية المثارة على أداة الصحف ، ومع ما قد يوجد من تباين في سمات المنتج الإعلامي بين هذه الأداة والأدوات الأخرى كالراديو والتلفزيون إلا أننا نعتقد أنه تباين في السمات الفنية المرتبطة بميكانيزمات العمل في كل وسيلة ومتطلبات الإنتاج الجماهيري فيها ويبقى التشابه في المحتوى العام لهذه المضامين من حيث الأفكار والتوجهات التي يفرضها الواقع الموضوعي ويرى الصفوة الحاكمة التي تسيطر بقوة على هذه الأجهزة .

كما روى أن تتحدد منطقة البحث الميداني في القطاع الريفي ، وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية . فن الناحية الذاتية يحدد هذا الاختيار

انتباه الباحث لهذا القطاع ، حيث ولد وتربى وقضى أكثر من نصف سنوات عمره فيه ، وما زالت له به علاقات وارتباطات تفرض على الباحث كجزء من الدين الذى يشعر به تجاه هذا القطاع أن يكون محل اهتمامه العلمى . . ومن الناحية الموضوعية فإن النسبة الغالبة من المهاجرين سواء هجرة داخلية أو خارجية تأق من القطاع الريفى ، كما نتصور أن القطاع الريفى والقرية المصرية على وجه التحديد ، هى أساس المجتمع المصرى ، فلسنا بعد مع استثناء بعض المحافظات أو بعض قطاعاتها سوى قرية كبيرة ، والاتجاه السائد يكون لتريف المدن أكثر ما يتجه إلى إحداث تغيرات حضرية فى القرى ، وعند إثارة هذه النقطة بالذات ، يجب ألا تتم فى ضوء تدليل عدد السكان الذين يعيشون فى المدن . ولكن فى ضوء السياق المحيط لإنتاجها واجتماعيا وثقافيا وأثر ذلك على حاملي خصائص هذا السياق ، زد على ذلك أن تنمية القرية المصرية والنهوض بها ، هى المقدمة الحقيقية الحاسمة لتنمية المجتمع المصرى بما فى ذلك قطاعه الصناعى ، فلا توجد صناعة متقدمة دون زراعة متقدمة تمد الأولى بالمواد الخام وعمد المستغلين فيها بالغذاء والكساء . وفضلا عن ذلك فإننا نتصور أن أزمة المجتمع المصرى الراهنة ، تعود فى جانبها الأكبر إلى أزمة القرية المصرية ، فقد ظلت القرية المصرية عبر التاريخ الطويل ، تمد المدن المصرية باحتياجاتها الأساسية من الغذاء . أما الآن فقد تزايد عدد سكان القرية على نحو يفوق القدرة الإنتاجية للأرض الزراعية التى ظلت مساحتها محدودة ، ولم تعد تلبى حتى احتياجات أبناء القرية . وفى ظل ذلك أصبحت القرية المصرية أكثر اعتماداً على المدينة فى إمدادها بالغذاء والكساء ، كما تحرك أبناء الريف فى شكل هجرات داخلية وخارجية كان لها مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

الكبيرة . ومن هنا فإن المماثلة الخامسة لازمة للمجتمع المصرى الحالية ، لا بد أن يتجه إلى إعادة إصلاح الخلل فى الدور الوظيفى التاريخى للقربة المصرية . مع ما يتطلبه ذلك من أبحاث ميدانية مستفيضة تمتد لتشمل كافة المجالات بما فيها المجال الإعلامى .

أولا : تساؤلات الدراسة :

وأيا كان الأمر ، فلتحقيق هدف الدراسة الراهنة ، والمتمثل فى الكشف عن دور أجهزة الإعلام فى مجال الهجرة العمالية ، وللمعالجة الصعوبات الخاصة ببحث هذا الدور ، فإن العمل الميدانى يتجه ليعطى جانبين أساسيين : الأول - تحليل المنتج الصحفى ، والثانى - الدراسة الميدانية للجمهور .

ويطرح كل جانب مجموعة من التساؤلات يمكن بلورتها على النحو التالى :

١ - التساؤلات الخاصة بالمنتج الصحفى :

- س ١ : ما حجم اهتمام الصحف المصرية بقضية هجرة العمالة المصرية ؟
- س ٢ : ما هى أبرز أنماط التحرير المستخدمة فى معالجة هذه القضية ؟
- س ٣ : ما هى نوعية الموضوعات والمواد المثارة على صفحات الصحف وتعلق بقضية الهجرة ؟
- س ٤ : ما هى وظيفة المضامين الصحفية المثارة حول هذه القضية ؟ وما هى توجهاتها العامة ؟
- س ٥ : ما موقف الصحف المصرية من قضية هجرة العمالة للخارج ؟ وإلى أى حد يتطابق هذا الموقف مع السياسة العامة للدولة إزاء هذه القضية ؟

س ٦ : كيف عالجت الصحف المشكلات والآثار السلبية المترتبة على هجرة العمالة أو عودتها من الخارج . بعبارة أخرى ، ما موقف الصحف من قضايا : الترابط الأمرى ، العمل والإنتاجية الاستهلاك والادخار .

٢ - التساؤلات الخاصة بالجمهور :

س ١ : ما هو حجم تعرض الجمهور بمنطقة البحث لأجهزة الإعلام المختلفة ؟

س ٢ : ما هي تصورات المبحوثين لموقف أجهزة الإعلام من قضية الهجرة ؟

س ٣ : ما هي رؤية المبحوثين لظاهرة هجرة العمالة للخارج ؟ ومدى وعيهم بالأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة ؟

س ٤ : ما مدى تطابق ما يوجد لدى المبحوثين من أفكار وتصورات حول الهجرة بما هو مطروح على صفحات الصحف ؟

س ٥ : إلى أى حد تؤثر أجهزة الإعلام على الأفراد بمنطقة البحث في اتخاذ قرار الهجرة ؟

ثانيا : المعالجة المنهجية للدراسة :

ولتحقيق أهداف كل جانب من جوانب الدراسة الميدانية والإجابة على ما يثيره البحث من تساؤلات مختلفة ، طبقت مجموعة الإجراءات والأدوات المنهجية التالية :

أولا : الإجراءات المنهجية لتحليل المنتج الصحفي :

يعتمد البحث هنا بصفة أساسية على تحليل المضمون ، كإجراء منهجى يستهدف الكشف عن حجم اهتمام الصحف بقضية الهجرة ،

وأسلوب المعالجة الصحفية لهذه القضية ، وتحديد نوعية وكفاءة المضامين الإعلامية المثارة حولها . ووظيفة هذه المضامين وتوجيهاتها العامة ، والتعرف على موقف الصحف موضع التحليل من قضية الهجرة وأسلوبها في معالجة مشكلاتها والآثار المجتمعية لها .

ويثير عادة استخدام هذا الاجراء المنهجى بعض التساؤلات منها مثلا ، هل هو منهج أم أسلوب أم أداة ؟ وما هو دور تحليل المضمون في البحث الإعلامى ؟ وإلى أى حد يمكن الاعتماد عليه في فهم ودراسة المشكلات والقضايا الإعلامية ؟

ولدينا أن الجدول الدائر بين الباحثين حول التكيف المنهجى وتحليل المضمون ، وتفاوت رؤيتهم في ذلك بين اعتباره منهج متكامل يفي بمتطلبات البحث العلمى ، أو وصفه بأنه مجرد أداة أو أسلوب ، يعود إلى عدم تحديد المفاهيم الخاصة بمعنى المنهج والأداة ، وبعدم هذا التحديد لازم وضرورى لحسم الجدول الدائر حول هذا الموضوع ، والمنهج فى أبسط تعريفاته ، هو مجموعة القواعد العقلية التى تستهدف الوصول إلى الحقائق من أسير سبلها^(١) ، أما الأداة ، فهى العملية التى يتم من خلالها تجميع البيانات حول الحقائق المختلفة المطلوب الوصول إليها . ويصبح السؤال ، هل تحليل المضمون يتيح إمكانية الوصول إلى حقائق المشكلات البحثية ؟ ونجيب على الفور بالنفى ، لأن تحليل المضمون ، لا يكشف إلا عن المضمون الظاهر لهذه المشكلات ، والمساعدة في تقديم بعض المؤشرات

(١) حسن الساعاتى ، مشكلة المنهج فى علم الاجتماع ، ورقة مقدمة فى ندوة مشكلة المنهج فى بحوث العلوم الاجتماعية التى عقدها المركز القومى للبحوث فى الفترة من ٢ - ٥ يناير ١٩٨٣ .

الأسكينة حولها ، بينما نظل هناك جوانب خفية وكامنة تتطلب مداخل وأدوات منهجية مكحلة لعملية تحليل المضمون حتى يمكن تعميق الفهم بالمشكلة البحثية وتحديد أبعادها المختلفة وتفسيرها .

إذا ، هل تحليل المضمون أداة منهجية؟ الواقع ، أن تحليل المضمون، أرقى من مجرد أداة لتجميع بيانات ومعلومات حول قضية البحث ، إذ أنه على خلاف الأدوات المنهجية الأخرى، كالاستبيان ، والملاحظة ، والمقابلة يقدم بيانات مصنفة ومرتبطة بل وشبه محللة ، وإذا كان تحليل المضمون ليس بمنهج أو أداة ، إذاً فيمكن تعريفه على أساس :

« أنه طريقة من طرق البحث ، يمكن أن تستخدم في الدراسات الإعلامية كأداة لمجمع البيانات وأسلوب لتحليل محتوى الرسائل الإعلامية » .

وقد أدخلت هذه الطريقة المنهجية في الدراسات الإعلامية المصرية منذ مطلع حقبة السبعينات ، وشاهدنا منذ هذا التاريخ إفراطاً كبيراً من جانب هذه الدراسات في استخدامها وادى شيوع هذا الاستخدام والتحفظات العديدة التي وجهت إلى نتائج الكثير من الدراسات التي اعتمدت على تحليل المضمون ، إلى إثارة كثير من الشكوك لدى الباحثين مؤخراً حول جدوى الاعتماد على تحليل المضمون في الوصول إلى نتائج محددة ودقيقة يمكن الوثوق بها .

والواقع أن قصور طريقة تحليل المضمون في تحقيق نتائج إيجابية حتى الآن في الدراسات الإعلامية ، لا يعود إلى الطريقة ذاتها ، بقدر ما يعود إلى الاستخدام غير الواعي بقواعد وأصول هذه الطريقة وتحميلها من الأهداف في البحث بأكثر من حدودها وإمكاناتها ، فضلاً عن

استخدام فئات التحليل غير واضحة ومتداخلة ، وإلى حد كبير نمطية .
لاتراعى متطلبات الدراسة وخصوصيتها ، والظروف التى يتم فيها إنتاج .
وتصير المضامين الإعلامية فى المجتمع المصرى .

ولقد درجت غالبية الدراسات التى استخدمت تحليل المضمون إلى .
وضع فئات لتحليل وفقا لمادة الرسالة ذاتها ، فإذا كنا مثلا نسمى إلى .
تحليل ما أثر حول موضوع الهجرة على صفحات الصحف ، فإنه بعد .
قراءة ما كتب على صفحات الصحف حول هذا الموضوع ، يتم تصنيفه .
بشكل أولى لصوغ فئات التحليل التى سيتم على ضوءها عد وقياس ووصف .
المادة المثارة ، وهو إجراء يعيبه - فى رأينا - تجاهل التحليل لمضمون مالم .
يثر أساسا فى المضمون على اعتبار أن مالم يتناوله المضمون يلعب دوراً .
تأثيريا قد لا يقل أهمية عن المضمون ذاته ، فإذا كان الكاتب الصحفي مثلا .
يركز على إيجابيات الهجرة الخارجية ، ولا يكتب شيئا عن سلبيات .
هذه الهجرة ، فإن تسكريس ما كرر لا يعزى فقط إلى ما كتب ، وإنما أسهم .
فيه مالم يكتب لالأنه لم يشغل حيزاً مكانيا أو زمانيا يحد من قيمة ما كتب .
ولما أيضا لأنه يحرم القارئ من أية مستوى من مستويات المقارنة التى .
كان يمكن أن تؤثر فى تسكريس وتكرار ما كتب بالفعل ، بل وتوضح .
تحيز هذا الكاتب بتكريره على جوانب معينة وإهماله لجوانب أخرى .
أو تناولها بصورة هامشية إلخ .

وتثار هنا قضية الموضوعية ، وما يؤكد عليه البعض من أهمية الإلتزام .
بالحيادة عند إجراء التحليل والإهتمام بالجانب السكى وإجراءات الصدق .
والثبات إلخ . والواقع أن الحديث عن موضوعية ونزاهة التحليل يعد .
حديثا سطحيا وزائفا إلى حد كبير ، حيث لا يتسنى الفصل بين الباحث .
وموضوع بحثه ، فقراءة المضمون لتحليله ، محدودة برؤية الباحث وفهمه .

لهذا المضمون ، وهي رؤية وفهم يتحددان بموقفه النظري وتوجهاته الفكرية الواضحة أو السكائمة ، وكذا بإعداداته وتنشئته والسياق المحيط به وحتى أولئك الذين يزعمون أنهم لا يبدؤون من إطار نظري أو موقف فسكري ، فإن عقولهم ليست صفحة بيضاء ، بل هي مليئة بخبراتهم وقيمهم وتنشئتهم التي تشكل بالضرورة رؤيتهم وفهمهم لها ، حتى وإن كانوا غير واعين بذلك الأمر الذي يؤثر في قراءتهم للمضمون وما يحتويه من أفكار ورموز ، ولذلك ، فإنني أميل إلى فهم قضية الموضوعية هنا على أساس أنها وعى الباحث بموضوع بحثه واتساق تحليلاته ونتائجه مع المقدمات التي يطرحها في بحثه .

وإذا انتقلنا إلى القضية الأكثر ارتباطا بالتحليل ، وهي المتعلقة بوحدة التحليل والفئات المستخدمة ، فإننا نجد ميلا من جانب الباحثين إلى الإعتماد على الكلمة أو الجملة ، أو الموضوع كوحدة للتحليل ، مع أن هذه الوحدات قد لا تعنى شيئا فالكلمة التي تتردد أكثر من مرة في المادة موضع التحليل لا تفهم إلا في سياق أكبر وفي زمان ومكان محددين كذلك فإن الجملة قد لا تفهم إلا في إطار الفقرة أو الموضوع الذي كتبت فيه ، كما أن الموضوع قد لا يكشف عن الأفعال والمواقف التي اشتملت عليها الرسالة الإعلامية ، وفي إطار البحث الزاهن ، فإن الدراسة تميل إلى الإعتماد على الفكرة المعروضة ، كوحدة للتحليل عوضاً عن الكلمة أو الفقرة ، أو الموضوع ، وذلك للإعتبارات المشار إليها ولمبررات تتعلق بلامعة هذه الوحدة للتحليل في رأينا لدراسة الأفكار المتارة على صفحات الصحف حول موضوع الهجرة .

وقد ارتبط تصميم استعادة التحليل بالنساقولالت التي يثيرها البحث حول المنتج الصحفي الخاص بموضوع هجرة العمالة ، فقد اشتمل بناء

الإستشارة على فئات تسعى إلى دراسة حجم إهتمام الصحف بقضية الهجرة العمالية، وأنماط التحرير المستخدمة، ومنتج المواد المثارة، ونوعية الأفكار المعروضة وتوجهاتها العامة .

ولقياس حجم الإهتمام اعتمد التحليل على فئات حجم التكرار، ومكان النشر، والموقع على الصفحات المختلفة للجريدة، فضلا عن وسائل الإبراز المستخدمة بما تشتمل عليه من عناوين وبراز وإطارات إلخ. وتضمنت أنماط التحرير المستخدمة على فئات الخبر، التحقيق، الحديث المقال، الرسائل الصحفية، الفتاوى والتدويعات، التعليقات والقصص، ويعامل السكاريكاتور الصحفي الذي يدور حول الهجرة معاملة المقال الصحفي .

وتسعى فئة منتج المادة الصحفية، إلى الكشف عن المصادر المختلفة التي قامت بعرض أفكارها حول موضوع الهجرة، وذلك من خلال التمييز بين أربعة مصادر مفترضة هي: مشولون، صحفيون بالجريدة، كاتب متخصص، كاتب غير متخصص، كما تحاول فئة الفكرة المعروضة، الكشف عن نوعية الآراء والأفكار المثارة حول قضية الهجرة، والتعرف على موقف الصحف من هذه القضية، وأسلوبها في معالجة مشكلاتها .

وعند الإنتهاء من تصميم استشارة التحليل، جرى وضع التعريفات الإجرائية الخاصة بكل فئة من فئات التحليل الواردة في الإستشارة، وذلك بهدف تحويل المفاهيم المجردة الواردة في الإستشارة إلى مفاهيم إجرائية يمكن عدها وقياسها على صفحات الصحف من ناحية وضمان ضبط وأحكام عملية التحليل وتسهيل إجراءات قياس الصدق والثبات فيما بعد .

وبعد مناقشة استشارة التحليل وكذا التعريفات الإجرائية الخاصة بها مع عدد من المحسكين وخبراء تحليل المضمون ، وإجراء التعديلات المقترحة ، اتجه العمل بعد ذلك إلى تجريب الاستشارة في استطلاع أولى ثم تطبيقه على أعداد جريدة الأهرام خلال شهر يناير ١٩٧٥ ، حيث ثبت صلاحية الاستشارة للتطبيق ولم تظهر أية صعوبات سوى صعوبتين الأولى : تتحدد في ورود نسبة كبيرة من المواد المرتبطة بالهجرة في صورة إعلانات عن وظائف وفرص عمل بالخارج ولم يكن باستشارة التحليل تصنيفها لها وعلى ذلك رؤى إدخالها في إطار فئة أنماط التحرير المستخدمة لكي تتضمن بالإضافة إلى القوالب السابق الإشارة إليها ، قالب الإعلان ، وتحددت الصعوبة الثانية في كيفية تنظيم عملية تسجيل الأفكار المثارة حول قضية الهجرة ، ولما لجة ذلك روعى وضع دكراسة ، إضافية بجانب استشارة التحليل تحتوى على بنود : الموضوع ، الفكرة المعروضة ، اسم الصحيفة ، التاريخ ، وملاحظات الباحث وذلك لتدوين الأفكار المعروضة حول موضوع الهجرة مما يسهل بعد ذلك عملية تصنيفها ووصفها أو الرجوع إليها وتوثيقها .

واتجه التفكير بعد ذلك لمعالجة المشكلات الخاصة بتحديد صحف البحث وسحب عينة التحليل ، وقد استقر الرأي على تركيز الاهتمام على الصحف اليومية الثلاث : الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، لمراتب تتعلق بحجم وانتشار هذه الصحف ، وما يمكن أن توفره من عمق زمني يتبع بحث الأثر التراكمي لها ، بالمقارنة بالصحف الأخرى الأكثر حداثة ، فضلا عن أهمية بحث الدور القوي والقموي المفترض لهذه الصحف في معالجة القضايا والمشكلات المجتمعية التي تواجه المجتمع المصري .

وتوفير حق زمني يتيح بحث الأثر التراكمي للمضامين الصحفية حول الهجرة ، ونظراً لتواكب ظاهرة الهجرة بصورتها الموسعة مع بدء التطبيق الفعلي لسياسة الانفتاح ، فقد تحددت الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٥ كفترة زمنية للدراسة ، ولإزاء طول الفترة الزمنية ، وضخامة أعداد الجرائد الثلاث ، كان من الطبيعي أن نلجأ إلى أسلوب العينات ، وقد سارت إجراءات سحب العينة داخل إطار هذه الفترة على النحو التالي :

١ - تحديد أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، كعينة ممثلة للفترة وإجراء التحليل عليها في الصحف الثلاث .

٢ - سحب ثلاثة شهور من كل عام من هذه الأعوام الثلاثة وتوزيعها على مدار العام بطريقة بنائية منتظمة الأسبوع الأول من يناير ، ثم الأسبوع الثاني من فبراير ، ثم الأسبوع الثالث من مارس ثم الأسبوع الرابع من إبريل ، فالأول من مايو ... وهكذا . وبلغ بذلك أعداد كل جريدة من الجرائد الثلاث التي ستخضع للتحليل (٢٥٢) عدداً بإجمالي (٧٥٦) عدداً للجرائد الثلاث بنسبة (٢٣,٣٪) من الحجم السكلي لأعداد الجرائد الثلاث خلال الأعوام الثلاثة ، وهي نسبة معقولة ، تتيح لنا الحكم على موقف الجرائد الثلاث من موضوع هجرة العمالة بدرجة ثقة عالية .

وتأتي الخطوة الأخيرة في الإجراءات المنهجية لهذا الجانب وهي الخاصة بقياس درجة صدق وثبات نتائج التحليل ، واهتمدنا هنا في ذلك على مناقشة نتائج التحليل مع عدد من المتخصصين حيث (١٠ - هجرة المصريين)

تأكد لدينا سلامة النتائج . كما جرى إعادة عملية التحليل في اختبار طبق على صحيفة الجمهورية وذلك بعد مرور شهر تقريبا على انتهاء عملية التحليل الأولى، ولم تسفر نتائج الإعادة عن وجود فروق يمتد بها، حيث تراوحت نسبة الاختلاف بين ١ - ٤٪ في بعض الفئات وهي اختلافات غير دالة إحصائيا مما يشير إلى درجة ثبات عالية في النتائج .

ثانيا : الإجراءات الخاصة بمنطقة البحث والجمهور :

يستهدف العمل الميداني في هذا الجانب ، الوقوف على حجم تعرض الجمهور في منطقة البحث لأجهزة الإعلام المختلفة ، ونوعية البرامج والموضوعات المفضلة لديهم في كل وسيلة إعلامية ، ودرجة اعتماد الجمهور على أجهزة الإعلام في الحصول على المعلومات بعامة ، فضلا عن الكشف عن معارف وتصورات الأفراد حول قضية الهجرة ، ومدى إسهام أجهزة الإعلام في تشكيل رؤى ومعارف الأفراد تجاه هذه القضية .

أولا : أدوات العمل الميداني :

ولتحقيق هذه الأهداف ، اتبع البحث منهج المسح بالعينة ، والمنهج المقارن ، وفي ذلك اعتمد على المقابلة الفردية والجماعية ، والملاحظة والحوارات الحرة المقننة كأدوات لجمع المادة العلمية من منطقة البحث . وقد أفادت المقابلات الفردية والجماعية والحوارات الحرة التي أجريت مع الأفراد في منطقة البحث في توفير العديد من البيانات حول درجة تعرض الأفراد لأجهزة الإعلام أو اعتمادهم عليها وتقييمهم لها والدور الذي تؤديه في حياتهم اليومية ، وكان الحوار يبدأ عادة بالحديث عن الغلاء والأسعار ، وتغير العلاقات بين الناس والمشكلات بالقرية .

وكان ذلك منطلقاً لتوجيه الحوار بعدد، ذلك إلى الجوانب المتعلقة بتصورات المبحوث نحو الهجرة، ورؤيته لأبعادها والمشكلات المترتبة عليها ودرجة تعرضه لأجهزة الإعلام واعتياده عليها وتقويمه لما تؤدبه في مجال الهجرة، وأضاف أسلوب الحوار الجماعي والمناقشات العامة على د كبرى، القرية، والمقهي، ومبنى الجمعية التعاونية الزراعية، وأماكن العمل، والجلسات العائلية التي نظمت أحياناً بطريقة الصدفة، فرصة تداعى بعض الأفكار والخبرات والمواقف لدى الجماهير والتي كان يصعب الكشف عنها خلال المقابلات الفردية الحرة أو المقننة وكان تدوين الملاحظات يتم عادة في أعقاب هذه الحوارات للحفاظ على تلقائيه المناقشة.

ولإ جانب ذلك استخدمت الملاحظة، وجرى توظيفها للكشف عن أنماط التعرض لأجهزة الإعلام، ومدى الاعتقاد هاياها كمصدر للمعلومات والمعرفة بموضوع الهجرة، ومسالك الأفراد في اتخاذ قرار السفر، ونوعية المشكلات المترتبة على الهجرة، والتفكيرات السلوكية التي تطرأ على المهاجرين العائدين.

كذلك اعتمد العمل الميداني على استمارة دليل المقابلة التي قام الباحث بنفسه بتطبيقها على المبحوثين من أفراد العينة في مقابلات مقننة وقد مر بناء هذا الدليل بعدة خطوات... بدأت أولاً، بالاطلاع على صحائف الاستبيان التي استخدمتها بعض الدراسات السابقة في موضوع الهجرة، ونذكر منها تحديد دراسات: المركز القومي للسكان، وعبد الباسط عبد المعطي، وهند خطاب، وأحمد حسام الدين نجاني^(١).

(١) تم الإشارة الى هذه الدراسات في أكثر من موضع في الجزء النظري للدراسة.

وفي خطوة ثانية قام الباحث ببعض الزيارات الاستطلاعية غير المقننة للقريبة بلغت أربع زيارات تم خلالها استقبارات حرة ومفتوحة مع عدد من سكان القرية، وسام ذلك في إكساب الباحث بالخبرة المباشرة بالميدان، وفهم الظروف السائدة بالقرية، وكيفية التعامل معها، وتلخيص المصروفات الموحدة وتكوين صداقات مع بعض أفرادها. وقد أفاد ذلك بصورة مباشرة في بناء الدليل، وزادت من قدرة الباحث على صياغة أسئلته، بالإضافة إلى أنها عمقت معرفة الباحث بالموضوعات التي ينبغي أن يتضمنها الدليل والموضوعات التي يجب أن يتلخاها فيه والحصول عليها بأدوات أخرى.

وفي خطوة ثالثة، قام الباحث بصياغة أسئلة الدليل واضحا في الاعتبار أهداف البحث، وتساؤلاته الأساسية، ومعتمداً على خبرته العملية في مجال البحوث ونتائج زيارته الاستطلاعية الأربع للقرية، ومحاتف الاستيوار للدراسات السابقة. وحرصت بنود وأسئلة الدليل على عدد من ذوي الخبرة بالموضوع، حيث أبدت بعض الملاحظات جرى مراعاتها في الصياغة النهائية لدليل المقابلة.

وفي خطوة رابعة، جرى تطبيق الدليل في اختبار أولى لكفاءته على أفراد من أبناء القرية من غير العينة الأصلية، وجاءت نتيجة الاختبار على النحو التالي:

- ١ - لا توجد مشاكل جوهرية في هيكل الدليل.
- ٢ - بعض الصياغات في حاجة إلى تعديل من حيث اللغة.
- ٣ - يوجد قدر من التحفظ في الحديث بالذات حول الجوانب المرتبطة بأوجه اتفاق المدخرات والعلاقات العائلية.

٤ - تجمع الأفراد حول المبحوث أثناء المقابلة بكثافة والتأثير على إجاباته على أسئلة الدليل .

٥ - موضوع البحث من الموضوعات المفضلة للحوار لدى الجميع ولا توجد مقاومة .

وقد نلاحظ أن إغلاق أسئلة الاستبصار وتقديم بدائل لإجابات جاهزة للمبحوث، سوف يضاعف من قاهلية الاستبصار وقدرته على تجميع بيانات واقعية خصوصاً بعد أن أثبت الاختبار الأولى صعوبة إجراء استبصار مطلق الأسئلة على ضوء تجمع العديد من الأفراد حول المبحوث والتأثير على اختياره لإحدى الإجابات ، ونتيجة لذلك روى ترك أسئلة الاستبصار مفتوحة واستخدامها كدليل للحوار مع المبحوثين على أن يتم تدوين الإجابات أثناء الحوار من قبل أحد الأفراد المرافقين للباحث أثناء إجراء المقابلات الميدانية المقننة .

وقد تضمن دليل المقابلة في صورته النهائية ثلاثة وثلاثين سؤالاً موزعة على النحو التالي :

المجموعة الأولى : وتتضمن الأسئلة من (١-١٥) وتسمى للكشف عن رؤية المبحوثين لظاهرة الهجرة وأبعادها المختلفة .

المجموعة الثانية : وتشمل الأسئلة من (١٦-٢١) وتهدف إلى قياس درجة تعرض الجمهور بمنطقة البحث لوسائل الإعلام المختلفة ، ومدى اهتمامهم على هذه الوسائل في تصريف شؤون حياتهم اليومية .

المجموعة الثالثة : وتحتوي على الأسئلة من (٢٢-٢٦) وتسمى للتعرف على علاقة أجهزة الإعلام بظاهرة الهجرة ، ودورها في تشكيل معالم هذه الظاهرة بمنطقة البحث .

المجموعة الرابعة : وتتضمن الأسئلة من (٢٧-٣٣) وتعنى بتسجيل بعض البيانات الأولية عن المبحوثين من حيث السن ، النوع ، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي ، المهنة ، المواقف من الهجرة ، نمط المعيشة ، الدخل .

ثانياً : المجال الجغرافي : (قرية البحث) .

وقع الاختيار على قرية « فقير » مركز قاقوس محافظة الشرقية لتطبيق الدراسة الميدانية ، ولا نستطيع أن نزعم أن هذا الاختيار كان عشوائياً صرفاً ، بل هو في الواقع اختيار عمدى تبرره مجموعة من المبررات الإجرائية والعملية ، فهي من ناحية - كما سنوضح وشيكاً - من حيث الموقع والحجم ، ونمط الملكية ، والنشاط الاقتصادي ، تمثل نموذجاً أصيلاً للنمط الغالب للقرية المصرية ، كما أنها تأثرت بطوروف التغيير التي شهدتها المجتمع المصري بالمناطق الريفية وبخاصة في الحقب الأخيرة وبالذات فيما يتعلق بالهجرة والانفتاح ، وارتفاع نسبة التعليم ، وسهولة المواصلات وانتشار أجهزة الإعلام وتزايد فيها نسبة المشتغلين بأعمال أخرى غير العمل الزراعي . كذلك فإن القرية تقع في النطاق الجغرافي لجامعة الزقازيق - مكان عمل الباحث - ومن ثم فإن اختيارها مجالاً للدراسة ، يصبح لإسهام في الدور المنوط بالجامعة في التفاعل مع مشاكل البيئة المحيطة ، ومعالجة هذه المشكلات وفق أسس علمية مدروسة . هذا فضلاً عما يقدمه هذا الاختيار من تسهيلات في الوقت والمال والجهد بالنسبة لباحث يجري دراسة بمفرده وعلى نفقته الخاصة .

هنا شروط

ثالثاً : الخصائص العامة لقرية البحث :

تعد قرية « قنقير » من القرى القديمة ذات الشهرة التاريخية حيث كانت تيمر أحد عواصم الدولة المصرية القديمة ، ويوجد بها حفائر ومناطق أثرية يقصدها الباحثون المهتمون للكشف عن آثارها ومعالمها القديمة . ويتبع قرية « قنقير » ست عزب تتوسطهم القرية وتبلغ مساحة زمام القرية بالعزب الست (٢٣٠٨) فداناً منها (٥٠٠) فداناً للعزب و (١٨٠٨) فداناً للقرية ذاتها .

وتقع القرية على طريق يهبط يربط بين مدينة الحسينية ومدينة الزقازيق وتبعد القرية مسافة (١٢٠) كيلو متر من مدينة القاهرة وعن مدينة الزقازيق مسافة (٣٥) كيلو متر ، وعن مركز فاقوس الذى تقبمه إدارياً مسافة (١١) كيلو متر وعن مركز الحسينية (١٢) كيلو متر .

ويبلغ عدد سكان القرية ١٢ ألف نسمة يمتثل غالبيتهم أعمال الزراعة فى المقام الأول ثم بعض الحرف التى أخذت تنمو حديثاً مثل أعمال التجارة والبناء والحرف الصناعية الصغيرة .

وقرية « قنقير » من القرى التى خضعت للإصلاح الزراعى ، وتبلغ مساحة أراضي الإصلاح بها (٤٤٠) فداناً بينما توزع بقية الحيازة على النحو التالى : ملك (١٥٧٩) فدان إيجار (٢٢٩) فدان ، مشاركة ٩٠٠ فدان ، ويوضح الجدول التالى نمط توزيع الملكية بقرية « قنقير » .

(نمط توزيع ملكية الاراضى الزراعية بقرية قننير^(١))

الفدان	ملك			إيجار			جملة		
	عدد	فدراط	مدين	عدد	فدراط	مدين	عدد	فدراط	مدين
أول من فدان	٣٢٤	١٧	١٧٨	٧٤	١٥	٤٢	٣٩٨	٨	٢٢١
من ١ : ٣	٤٢٢	—	٧٧٤	١٠٢	١٨	١٦٤	٢٥٥	١٨	٩٤١
من ٣ : ٥	٦٢	١٨	٢٢٩	٢	١١	٧	٦٤	٥	٢٤١
من ٥ : ١٠	٢١	—	١٥٦	٢	—	١٤	٢٣	١٠٥	١٧٥
أكثر من عشرة	١٤	٢٢	٢٢٣	—	—	—	١٤	٢٢	٢٢٣
الجملة	٨٤٣	٥٧	١٥٨٠	١٨٠	٤٤	٢٢٧	١٠٢٤	٢٠	٢٨١٤

وتكشف بيانات الجدول أن عدد الحائزين بقرية قننير ، يبلغ (١٠٢٤) جائراً ، وتحدد النسبة الغالبة من الحيازة في الفئة من ١ إلى أقل من ثلاثة أفدنة ، وبشكل كبار الملاك بالقرية عدد (١٤) فرداً يحوزون (٢٢٣) فداناً بنسبة (٨,٢٨ / ١٠٠) من إجمالى مساحة زمام القرية . تتوزع على النحو التالى : (فرد) ٣٠ فدان ، (٥ أفراد) من ١٣ - ١٩ فدان ، (٨ أفراد) بين ١١ - ١٥ فدان ، فى حين يوجد نسبة كبيرة بالقرية من غير الحائزين ، ويتجهون إلى بيع قوة عملهم للآخرين نظير أجر ، ويمكن مشاهدة أعداداً كبيرة من هؤلاء الأفراد فى الصباح الباكر وهم يجلسون على كبرى القرية ينتظراً للطلب وقدم مقاول الأنفاق من القرى والمراكز القريبة للعمل فى أعمال البناء وصب الخرسانة ، وشق الترع وترميم الجسور ألى والعودة فى المساء إلى القرية .

وتسود الزراعات التقليدية بالقرية ، فوفقاً لدورة صيف ١٩٨٨ تحددت نوعية الزراعات على النحو التالى :

(١) بيانات الجدول مستقاة من واقع سجلات الجمعية التعاونية الزراعية لقرية « قننير » .

قطن ٣٣٥ فدان ، أرز ٩٩٠ فدان ، زره ٥٨٠ فدان ، بينما لم تتجاوز مساحة البساتين عن ٥ أفدنة . وشتوى ١٩٨٨/١٩٨٩ ، كان توزيع هذه الزراعات كما يلي : قطن (٤٣٥) فدان ، قمح (٦١٠) فدان ، فول بلدى (٩٥) فدان ، برسيم (٦٣٨) فدان ، عدس (٩٥) فدان ، نخضار (١٠) أفدنة ، ثوم (٥) أفدنة بساتين (٥) أفدنة .

ويوجد بالقرية جمعية تعاونية زراعية ، ومدرسة ابتدائية ، وأخرى إعدادية ، ويدخل القرية الكهرباء ، وتنتشر بها أجهزة التلفزيون التى تغطى تقريبا غالبية البيوت ، وتعتمد القرية فى بقية خدماتها على مركزى قافوس والحسينية ، يساعد على ذلك سهولة المواصلات التى تربط القرية بكلا المركزين .

وتبدو محاولات الإمتداد العمرانى وإقامة البيوت على النقط الحديث واضحة فى مداخل القرية ، حيث تنتشر وبصورة عشوائية البيوت الجديدة المقامة على الأراضى الزراعية ، وتبدو الرغبة واضحة لدى سكان القرية لهدم البيوت القديمة المقامة بالطوب اللبن وإعادة بنائها بالطوب الأحمر ، ونتيجة لذلك تنتشر بالقرية ظاهرة إقامة قماش الطوب الأحمر حيث تشير البيانات المستقاة من الأخباريين عن وجود عدد يتراوح بين (٦٠ - ٧٠) قمينة مقامة هنا وهناك وأحيانا داخل البيوت ويتراوح حجم القمينة الواحدة بين ٥٠ - ١٠٠ ألف طوبة تستخدم فى الإستعمال الشخصى أو التجارة ، حيث لا يقل مكسب الفرد فى الألف طوبة عن (٣٥) جنيها .

وفضلا عن صناعة الطوب الأحمر ، يوجد بالقرية أربع مزارع دواجن يمتلكها كبار الملاك وتحديدا الأربعة الكبار منهم كما يتجه نسبة

غير قليلة من الأفراد للاشتغال بمهن أخرى غير العمل الزراعى مثل التجارة، وبالذات تجارة الماشية والحبوب، والخدمات، والتشييد والبناء وهو ما يؤكد تباين أوجه النشاط الاقتصادى بالقرية مع بروز دور الصناعات التحويلية، حيث يمكن للمتجول بالقرية أن يشهد العديد من ورش الحرفيين وبالذات ورش صناعة الموبيا والسكاكين والصباغة وبعض الحرف الأخرى المرتبطة بالزراعة.

رابعاً : المجال البشرى (عينة البحث) :

كان من الضرورى فى تحديد عينة الدراسة التى تم إجراء المقابلات المقننة معها، تمثيل كافة الفئات المهنية بالقرية، ولكن المشكلة التى واجهت الباحث كانت تنحصر فى تحديد العدد الأمثل الذى يكفل تمثيل أعضاء كل فئة من سكان القرية، وكيفية اختياره فهناك أساليب الاختيار العشوائية والعمدية التى تعتمد على محسكات مختلفة، وهناك العديد من الأساليب الإحصائية المستخدمة والتى تكفل دقة اختيار العينات التى يتم سحبها من مجتمع طبقى معين، منها الاختيار وفقاً للتوزيع المتساوى الذى يتم فى إطاره سحب عدد متماثل من الوحدات من كل فئة، والتوزيع المتناسب، الذى يراعى فيه حجم الفئة أو الجماعات المهنية المختلفة، وهو الأسلوب الذى تقرر استخدامه فى هذا البحث بما يتيحه من تمثيل كل جماعة مهنية بحجم وجودها بالمجتمع.

وكانت المشكلة الثانية تتعلق بتحديد وحدة سحب العينة وما إذا كانت هى الفرد، أم الأسرة، أم الوحدة السكنية، وقد رأينا اتخاذ الوحدة السكنية كأساس لسحب العينة وتحديد موقع الأفراد الذين سيطبق عليهم البحث. فالإهتمام على الوحدة السكنية كأساس لسحب العينة.

سيوفر الكثير من الوقت والجهد التي قد تتطلبها اتخاذ الفرد كوحدة
للتحليل ، بالإضافة إلى أنها تتيح لنا سهولة المراجعة والتثبت من بعض
البيانات .

وعلى ضوء البيانات الإحصائية ، ونتائج الزيارات الاستطلاعية
الأربع اجتمع البحث ، وإمكانات الباحث ، لاستقر الرأي على أنه يمكن
تمثيل مجتمع البحث بعينة بهل حجم مفرداتها (٢٠٠) مفردة لكي يتم
إجراء المقابلات المقننة معها بالإضافة إلى المقابلات الحرة والمناقشات
الجماعية التي تم إجرائها مع العديد من الأفراد من خارج نطاق هذه العينة
بأماكن العمل ، والمقهى ، وكبرى القرية ، ومبنى الجمعية التعاونية ،
والجلسات العائلية .. الخ .

وبعد تحديد مفردات العينة المطلوب سحبها من مجتمع القرية جرى
توزيعها على أعضاء المهن الاجتماعية تبعاً لحجم تواجدتها في الواقع الفعلي
مسترشدين في ذلك بالبيانات الإحصائية التي يوفرها الجهاز المركزي
للتعبئة العامة والإحصاء ، وكذلك البيانات التي حصلنا عليها من الجمعية
التعاونية الزراعية ، والسجل المدني لمركز مدينة د فاقوس ، وذلك على
النحو التالي :

مجتمع البحث		المهنة
النسبة بالمجتمع	العينة المطلوبة	
٤٢,٣	٨٥	فلاح
١٦,٣	٣٣	عامل
١٠,٣	٢١	موظف
٧,٢	١٤	حرفي
٣,٥	٧	مربي
٨,٢	١٦	تاجر
١٠,٢	٢٠	طالب
٢,٠	٤	أنشطة أخرى
١٠٠	٢٠٠	المجموع

ومن المفترض أن يؤدي اعتماد البحث على أسلوب للتوزيع المتناسب لمسح عينة البحث على هذا النحو ، إلى تمثيل كل فئة من فئات المجتمع في عينة البحث بحجم تواجدتها ، وبالتالي إتاحة الفرصة للوقوف على مدى تعرض كل منها لأجهزة الإعلام . وأسلوب تعاملها معها ، ومدى تأثيرها أو اعتمادها عليها . ومجموعة الأفكار والتصورات السائدة لدى كل فئة حول الجوانب المختلفة المتعلقة بظاهرة الهجرة .

وفي خطوة تالية لتحديد مواقع مفردات العينة بفئاتها وأحجامها المختلفة ، تم حصر الوحدات السكنية بالقرية ذاتها ، مع استبعاد العرب التابعة لها مسترشدين بذلك بقوائم حصر المباني وخرائط المساحة بالمجلس المحلي وبمساعدة بعض أبناء القرية وبعض الموظفين من ذوي المعرفة الوثيقة بالقرية مثل محصل الكهرباء والمياه بالمجلس المحلي ، ثم ترتيب هذه القوائم وتصنيفها وأعطائها رقماً متسلسلاً ، وتحديد نقطة البداية والنهاية لموقع

الوحدات المختلفة ، وقد بلغ عدد الوحدات السكنية بقربة « قنتير » (١٨٠٠) وحدة سكنية .

وعلى ضوء القوائم المصنفة والمرتبة رقميا ، بدأت عملية إختيار الوحدات السكنية بطريقة عشوائية بحته على أساس البدء برقم (٢٠) ثم (٢٥) ، (٣٠) ، وهكذا ، بحيث يتم إستبدال الوحدة بالرقم التالي لها مباشرة في حالة تعذر مقابلة أفرادها إذا كان ثمة صعوبات كغلق المكان ، أو سفر أصحابه ، أو رفضهم الإستجابة ... الخ .

وكان يتم تطبيق المقابلة المقننة مع أعضاء الوحدة السكنية ، الزوج والزوج وأبنائهما البالغين (٢٠ سنة فأكثر) الذين يقيمون معهم إقامة مشتركة سواء كانوا من الذكور أو الإناث ، وفي الغالب كان يوجد في المتوسط ثلاثة أفراد بالغين في وحدة المعيشة الواحدة ، كان يتم إجراء المقابلات المقننة مع كل واحد منهم على حدة . وكثيرا ما كانت تتضمن الوحدة السكنية الواحدة أفراداً ينتمى أعضاؤها إلى من مختلفه كآل . يكون الأب فلاحا والابن موظفا أو طالبا والزوج حرفة . . . وهكذا . وكان يتم التوقف عن تطبيق إستهارة الإستقبال على أعضاء المهنة الواحدة التي يستكمل عدد أعضاؤها طبقا لمفرداتها في العينة . وبلغ بذلك عدد الأسر التي جرى مقابلتها ، وفقا للأسس المشار إليها (٥٥) أسر تضم (٢٠٠) مفردة من مختلف المهن .

خامساً : الخصائص العامة لعينة البحث :

بلغ عـدد أعضاء عينة البحث (٢٠٠) فرداً يمثلون (٥٠) أسرة
ويمكن إبراز الملامح العامة لهذه العينة على النحو التالي :

١ - توزيع أعضاء عينة البحث حسب النوع :

النوع	العدد	النسبة
ذكر	١٣٠	٪ ٦٥
أنثى	٧٠	٪ ٣٥
المجملة	٢٠٠	٪ ١٠٠

٢ - توزيع أعضاء عينة البحث حسب السن :

فئات السن	العدد	النسبة
٢٠ - ٣٥	٩٤	٪ ٤٦,٧
٣٥ - ٦٠	٨٤	٪ ٤٢,-
٦٠ فأكثر	٢٢	٪ ١١,٣
المجملة	٢٠٠	٪ ١٠٠

٣ - توزيع هيئة البحث حسب المستوى التعليمي :

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
٥٣,٣	١٠٧	أى
٢٠,٣	٤١	يقرأ ويكتب
١٣,٢		مؤهل أقل من المتوسط
٦,٠٠	١٢	مؤهل متوسط
٤,٢	٨	مؤهل فوق المتوسط
٣,٠٠	٦	مؤهل جامعي
٪١٠٠	٢٠٠	الجملة

٤ - توزيع هيئة البحث حسب الحالة الاجتماعية :

النسبة	العدد	الحالة الاجتماعية
٦١,٨	١٢٤	متزوج
٣٢,٦	٤٦	أعزب
١٣,٢	٢٤	أرمل
٣,٠٤	٦	مطلق
٪١٠٠	٢٠٠	الجملة

٥ - توزيع مفردات هيئة البحث حسب الموقف من الهجرة :

الموقف من الهجرة	العدد	%
هاجر وعاد	٢٦	١٣,٨
لم يهاجر	١٧٤	٨٧,٢
المجملة	٢٠٠	%١٠٠

٦ - توزيع هيئة البحث حسب نمط المعيشة :

نمط المعيشة	العدد	النسبة
تعيش في أسرة - مستقلة	٧٠	%٣٥
تعيش في أسرة كبيرة	١٣٠	%٦٥
المجملة	٢٠٠	%١٠٠

٧ - توزيع مفردات هيئة البحث حسب الدخل :

الدخل	العدد	النسبة
أقل من ٢٥ جنيه	١٨	%٩ و ٣٢
أقل من ٥٠ جنيه	٤٠	%٢٠ و ٣٤
أقل من ١٠٠ جنيه	٧٤	%٣٧ و ٢٩
١٠٠ جنيه فأكثر	٢٦	%٢٣ و ٠٥
بدون دخل	(١٢) الطالبة	%٥ و ٢٣
المجملة	٢٠٠	%١٠٥ و ٢٣

ومقارنة الخصائص العامة لعينة البحث من حيث النوع ، والسكن ، والمستوى التعليمي ، والحالة الاجتماعية ، والمهنة ، مع الملاح العامة لقرية . فنتير ، نجد أن هناك تطابقاً كبيراً في معظم الخصائص دون تميز يذكر ، مما يؤكد لنا سلامة إجراءات إختيارها ، وبجملنا نطمئن إلى صدق تمثيل البيانات التي نحصل عليها من مقرراتها لمجموع مجتمع البحث ، وكما أشرنا من قبل فقد تمت مقابلة أعضاء عينة البحث في مقابلات مقننة ، أجاب فيها المبحوثون على أسئلة دليل المقابلة ، بالإضافة إلى اللقاءات المفتوحة الحرة والمناقشات العامة مع ممثلين للفئات المهنية المختلفة في مواقع متباينة سواء في المنزل أو أماكن العمل أو في المقهى . وعلى السكبرى ، أو الجلسات العائلية . . الخ . وقد أتاح لنا كل ذلك فرصة واسعة للحصول على كم هائل من البيانات حول المبحوثين ، ووفر لنا فرص الملاحظة لأساليب تعرضهم أو اعتمادهم على أجهزة الإعلام ، وكذا الوقوف على مدى الإنساق أو الاختلاف بين الاستجابات اللفظية على أسئلة دليل المقابلة ، وحقيقة الممارسات الفعلية للجمهور فيما يتعلق بالقضية موضوع البحث .

وسوف نسعى فيما يلي لعرض نتائج الدراسة الميدانية ، بقسميها : تحليل المضمون الصحفي ، والجمهور ، محاولين الإجابة في كل قسم على تساؤلات الدراسة ، وتحقيق أهداف البحث في التعرف على دور أجهزة الإعلام في ظاهرة الهجرة .

الفصل السادس

الهجرة على صفحات الصحف اليومية

1	1
2	2
3	3
4	4
5	5
6	6
7	7
8	8
9	9
10	10
11	11
12	12
13	13
14	14
15	15
16	16
17	17
18	18
19	19
20	20
21	21
22	22
23	23
24	24
25	25
26	26
27	27
28	28
29	29
30	30
31	31
32	32
33	33
34	34
35	35
36	36
37	37
38	38
39	39
40	40
41	41
42	42
43	43
44	44
45	45
46	46
47	47
48	48
49	49
50	50
51	51
52	52
53	53
54	54
55	55
56	56
57	57
58	58
59	59
60	60
61	61
62	62
63	63
64	64
65	65
66	66
67	67
68	68
69	69
70	70
71	71
72	72
73	73
74	74
75	75
76	76
77	77
78	78
79	79
80	80
81	81
82	82
83	83
84	84
85	85
86	86
87	87
88	88
89	89
90	90
91	91
92	92
93	93
94	94
95	95
96	96
97	97
98	98
99	99
100	100

١٦٠ الهجرة على صفحات الصحف اليومية

تفاوتت مداخيل الباحثين عند محاولة بحث دور أجهزة الإعلام وتحديد فعالية هذه الأجهزة وقدرتها التأثيرية في المجتمع ، فنجد مثلاً من يتجه مباشرة إلى الجمهور ، باعتباره الهدف المعنى بالتأثير . وهنا يكتفى الباحث بتطبيق استمارة إستقصاء يسعى من خلالها للتعرف على قدرات أفراد العينة في الوصول إلى الوسيلة الإعلامية ، ومدى حيازتهم لها ، ودرجة تعرضهم لمضامينها ، والموضوعات المفضلة لديهم ، ورأيهم في موضوعات معينة تتعلق بالبحث ، ورؤيتهم لدور الوسيلة موضع البحث . . الخ ، ومن نتائج تطبيق هذا الاستقصاء يخرج لنا مجموعة من المؤشرات التي تؤكد أو تنفي تأثير الأفراد بالوسيلة الإعلامية ، وبالتالي الحكم بقوة أو ضعف دورها في المجتمع .

وهناك البعض الآخر ، الذي يتجه أساساً إلى الرسائل ذاتها فيحاول فحص وتحليل محتوى هذه الرسائل ، والكشف عن طبيعتها وما تحمله من معاني وأفكار ، أو ما تنسم به من قدرات أفتاحية معينة ، وذلك للحكم على المقدرة التأثيرية للوسيلة الإعلامية ، وبالتالي تحديد حقيقة دورها ، وبالذات في قضية البحث المعنية . والترات المتوافر من الأبحاث يكشف عن توافر المدخلين : الأبحاث التي تركز على الجمهور ، والآخرى التي تسكتفي بتحليل المضمون . وواضح أن أباً من المدخلين غير كاف بمفرده لتحديد دور الوسيلة الإعلامية في مجال معين . أو تقويم كفاءتها التأثيرية على المجتمع . فحيازة أو تعرض الأفراد لأجهزة الإعلام ، لانعنى في جميع

الأحوال الفهم والاستيعاب من جانبهم لكل ما تثيره من مضامين إعلامية ، أو تأثرهم بتوجهات هذه المضامين ، حيث يحكم ذلك - في رأينا - ميكانزمات عديدة من بينها على الأقل ، القدرة الإقناعية للمضامين المثارة ، كما أن الرسائل الإعلامية حتى بإفترض توافر الصياغات العلمية لها ومراعاتها للجمهور المعنى فإنها تستقبل وتفهم في إطار سياق إجتماعي معين هو الذي يحدد بالضرورة فاعليتها وقوتها التأثيرية . ومن هنا فإن الجمع بين المدخلين يعد عاملا مهما للكشف عن دور أجهزة الإعلام تجاه قضية معينة كقضية الهجرة موضع البحث الراهن .

ومهمة هذا الفصل ، هو فحص المضامين الإعلامية المثارة على صفحات الصحف اليومية الثلاث حول موضوع الهجرة^(١) . محاولين التعرف على حجم اهتمام هذه الصحف بهذا الموضوع ، وأبرز أنماط التحرير المستخدمة ، ونوعية المضامين المثارة حول موضوع الهجرة للعمل بالخارج . وتوجهات هذه المضامين ، وأسلوب الصحف في معالجة القضايا والمشكلات المرتبطة بالهجرة . بعبارة أخرى يحاول هذا الفصل الإجابة على التساؤلات التي يثيرها البحث وتعلق بالمضامين الصحفية المثارة حول قضية الهجرة ، وتحديدًا حول العناصر التالية :

- ١ - حجم اهتمام الصحف اليومية بموضوع الهجرة .
- ٢ - أسلوب المعالجة الصحفية لهذا الموضوع .
- ٣ - نوعية الأفكار المثارة وتوجهاتها العامة .

(١) تعتمد أنواع الهجرة ، فهناك هجرة دائمة ، وهجرة مؤقتة ، هجرة داخلية وأخرى خارجية ، والدراسة الراهنة ، تعنى أساساً بالهجرة الخارجية المؤقتة من أجل العمل .

٤ - معالجة الصحف للجوانب المختلفة لقضية الهجرة .

ونعرض فيما يلي لهذه العناصر ، على ضوء ما كشفت عنه عملية تحليل المضمون للصحف الثلاث خلال أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ .

أولاً : حجم إهتمام الصحف بموضوع الهجرة :

نعمد في تقدير حجم إهتمام الجرائد الثلاث : الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، بموضوع الهجرة الخارجية للعمل موضوع البحث على نتائج تحليل الفئات التالية :

١ - حجم التكرار . ٢ - مكان النشر .

٣ - وسائل الإبراز المصاحبة .

١ - حجم التكرار :

كان معدل ظهور موضوع الهجرة موضع التحليل منخفضاً للغاية على صفحات الصحف الثلاث خلال فترات التحليل سواء من حيث عدد مفردات ظهور هذا الموضوع على إمتداد فترات التحليل الثلاث أو من حيث معدل تكرار الموضوع على صفحات العدد الواحد . فعلى إمتداد (٨١٠) عدداً هي إجمالى أعداد الجرائد التى طبق عليها التحليل فى الجرائد الثلاث ، وإذا افترضنا أن متوسط عدد صفحات العدد الواحد هو (١٢) صفحة ، أصبح لدينا (٩٧٢٠) صفحة ، لم يظهر موضوع الهجرة عليها سوى (٢٦٦) مرة بنسبة (٢.٧٤٪) .

ويوضح الجدول التالى هذه الحقيقة :

جدول رقم (١)

(حجم تكرار موضوع الهجرة على صفحات الصحف الثلاث)

معدل التكرار	الجريدة							
	الاهرام		الاخبار		الجمهورية		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مرة	٩٩	٧٥,٥٧	٧٠	٧٧,٧٨	٣٨	٨٤,٤٥	٢٠٧	٧٧,٨٣
مرتان	٢٣	١٧,٥٦	١٤	١٥,٥٦	٦	١٣,٣٣	٤٣	١٦,١٦
ثلاث مرات	٨	٦,١١	٤	٤,٤٤	١	٢,٢٢	١٣	٤,٨٨
اربع مرات	١	٠,٧٦	٢	٢,٢٢	—	—	٣	١,١٣
المجموع	١٣١	١٠٠	٩٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٢٦٦	١٠٠

وتظهر بيانات الجدول ، أن إجمالي عدد مرات ظهور المواد المرتبطة بالهجرة على صفحات الصحف الثلاث خلال ثلاثة أشهر من أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ لكل صحيفة ، بلغ ٢٦٦ تكراراً فقط ، كما أن معدل تكرار ظهور هذه المواد على صفحات العدد الواحد من الصحيفة يعد ضئيلاً أيضاً ، حيث مالت النسبة الغالبة من المواد المرتبطة بالهجرة للظهور مرة واحدة في العدد الواحد بنسبة (٧٧,٨٣ %) . في حين لم يتجاوز معدل تكرار ظهور هذه المواد في العدد الواحد لمرتين عن (١٦,١٦ %) ، وثلاث مرات (٤,٨٨ %) ، وأربع مرات عن (١,١٣ %) فإذا علمنا أن معدل التكرار في العدد الواحد كان يأتي في معظمه في صورة إعلانات عن وظائف وفرص عمل بالخارج ، ولا يأتي في شكل مضامين إعلامية أخرى ، لا توضح درجة تدني اهتمام الصحف الثلاث بموضوع هجرة العمالة للخارج .

لقد كان في اختيار أهرام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، كسنوات للتحليل قدر من التحيز لصالح توقع كثافة اهتمام الصحف الثلاث بموضوع الهجرة في عام ١٩٧٥ ، بدأ التنفيذ الفعلي لسياسة الانفتاح وتزايد تصريحات المسؤولين من مناخ الحرية والديمقراطية، والعهد الجديد وتشجيع الهجرة وفي عام ١٩٨٠ ، بلغت أسعار النفط ذروتها في الأسواق العالمية، وتزايدت هائذات الدول النفطية والاستثمارات الموجهة لإقامة البنية الأساسية في هذه الدول وبالتالي تزايد الطلب على العمالة في الوقت الذي تفاقمت فيه الضغوط الداخلية على المواطن المصري، واتجاه غالبية المصريين إلى الهجرة كوسيلة للتخفيف من هذه الضغوط وكحل لما يواجهونه من صعوبات في تدبير شؤون حياتهم اليومية. وفي عام ١٩٨٥ ، تدهورت أسعار النفط، وبدأت الدول النفطية في تقليص مشروعاتها التنموية، والتخلص من عدد من العمالة بها، وبدأ الحديث عن عودة متوقعة للعمالة. والحاجة إلى معالجة الآثار المترتبة على عودة إجبارية واسعة للعمالة المصرية بالخارج . ومع ذلك فقد لوحظ أن مستوى المعالجة الصحفية لموضوع الهجرة خلال هذه الأعوام محدود ومتناثر ولا يتفق مع مستوى وخطورة قضية الهجرة ، باعتبارها قضية تنموية ومجتمعية في المقام الأول .

وعلى مستوى الجرائد الثلاث، نلاحظ من بيانات الجدول أن جريدة الأهرام أكثر اهتماما من حيث معدل تكرار ظهور المواد المرتبطة بالهجرة من جريدة الأخبار والجمهورية وتأتي جريدة الأخبار في المرتبة الثانية . تليها الجمهورية من حيث درجة هذا الاهتمام ، وتبدو مثل هذه النتيجة بالغة الغرابة ، فمعرفة أن جريدة الأخبار تميل في معالمتها إلى الموضوعات الشعبية وخفيفة الظل ، وأن جريدة الجمهورية ، تميل إلى المضامين الخدمية ، مما كان يتوقع معه مزيداً من الاهتمام من جانب

الصحيفتين بموضوع الهجرة ، على العكس من جريدة الأهرام التي تيل إلى المحافظة والائزان النفسي في المعالجة والنقل على لسان المسترلين. وعندنا تبرر هذه النتيجة على ضوء تزايد أعداد صفحات جريدة الأهرام بالمقارنة بالجرائد الأخرى من ناحية ، وورود غالبية المواد المرتبطة بالهجرة على لسان مسئولين كما سنوضح فيما بعد من ناحية أخرى .

وعلى مستوى المقارنة بين الأعوام الثلاثة، نجد أن عام ١٩٧٥ ، كان أكثر الأعوام تناولا من جانب الجرائد الثلاث لموضوع الهجرة ، ويوضح الجدول التالي هذه الحقيقة .

جدول رقم (٢)

(مقارنة بين معدل تكرار موضوع الهجرة خلال الأعوام الثلاثة)

السنة	الجريدة							
	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٧٥	٣٧	٢٨٠٢٢	٤٥	٥٠	١٩	٤٣٢٢	١٠١	٣٧٠٩٧
١٩٨٠	٤٧	٣٥٠٨٨	١٨	٢٠	١٢	٣١٠١١	٧٩	٢٩٠٧٠
١٩٨٥	٤٧	٣٥٠٨٨	٢٧	٣٠	١٢	٢٦٠٦٧	٨٦	٣٢٠٣٣
المجموع	١٣١	٪ ١٠٠	٩٠	٪ ١٠٠	٤٥	٪ ١٠٠	٢٦٦	٪ ١٠٠

وتكشف بيانات الجدول، أن معدل تكرار المواد المرتبطة بالهجرة خلال عام ١٩٧٥ ، بلغ (١٠١) تكراراً على صفحات الصحف الثلاث بنسبة (٣٧٠٩٧ / ٪) من إجمالي تكرار ظهور هذه المواد خلال الأعوام الثلاثة والبالغ (٢٦٦) تكراراً ، ويأتى بعد ذلك عام ١٩٨٥ بنسبة (٣٢٠٣٣ / ٪) ، ثم عام ١٩٨٠ بنسبة (٢٩٠٧٠ / ٪) .

وتبدو هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير على ضوء السمات التي تحكم أسلوب المعالجة الصحفية للجراند الثلاث في المجتمع المصري، حيث يغلب على هذه المعالجة سمة الاعتدال والموسمية في معالجة القضايا والمشكلات المختلفة في المجتمع. وفي عام ١٩٧٥، كانت الدعوة على أشدها للانفتاح والهجرة ونيل المأوى والتخلص من عهد الانغلاق على حد تعبير هذه الصحف في تلك الفترة، وتساعدت تصريحات المسؤولين حول فتح الباب على مصرعيه لمن يريد أن يهاجر أو يعمل بالخارج. وكانت العلاقات مع الدول العربية وثيقة وقوية بعد التضامن العربي الرائع الذي تجلى في معارك أكتوبر، والحظر البترولي... الخ. ومن هنا تزايد الاهتمام السبي للصحف الثلاث بموضوع الهجرة والترويج له على صفحاتها.

وفي عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من اتساع نطاق تيار الهجرة، وتزايد حدة المشكلات المجتمعية المترتبة عليها، مما كان يستوجب معه ضرورة الاهتمام بهذه القضية، إلا أن إهمالها كما انعكس على صفحات الصحف الثلاثة. كان يعود -- في رأينا -- إلى تردى العلاقات المصرية العربية وطردها من جامعة الدول العربية بعد توقيع اتفاقية الصلح مع إسرائيل ولما كانت الصحف الثلاث ترتبط في معالجتها الصحفية للقضايا المختلفة بالسياسة العليا للدولة، فقد كان ثمة مخاوف دائمة من جانب المسؤولين من إجراءات انتقامية من جانب الدول العربية تمتد لتشمل طرد العمالة المصرية بالدول العربية. ومن هنا تجاهلت الصحف الثلاثة إثارة أو تناول القضية، حتى أن جريدة مثل الأخبار، لم تتجاوز عدد تكرار ظهور المواد المرتبطة بالهجرة على صفحاتها خلال ثلاثة شهور في عام ١٩٨٠ عن (١٨) تكراراً جاء غالبيتها في شكل إعلانات لطلب وظائف بالدول العربية.

وفي عام ١٩٨٥ ، تزايد الاهتمام النسبي مرة أخرى ، فقد تزايدت المشاؤف من عودة إجبارية العمالة المصرية من الخارج بعد انهيار أسعار النفط ، واتجاه الدول النفطية للتخاض من جانب كبير من العمالة لديها وبالذات غير الماهرة ، وقام ليبيا بقرار سبامى بطرد ما يقرب من ١٠٠ ألف عامل مصري دفعة واحدة ، وتزايدت تصريحات المسئولين نحو مزيد من الرعاية للمصريين العاملين بالخارج وعقد مؤتمر سنوى لهم لمناقشة مشكلاتهم ، والتدخل بمقد اتفاقيات مع الدول الأخرى لفتح أسواق عمالة جديدة أمام المصريين إلخ . وقد عكست الصحف الثلاث هذا المناخ وإن كان حجم اهتمامها النسبي بالقضية محدودا ، ظل دون مستوى عام ١٩٧٥ ، أو درجة الأهمية المجتمعية للقضية بصفة عامة .

٢ - مكان النشر :

إذا كان معدل طرح المواد المرتبطة بالهجرة على صفحات الجريدة يعكس قدر الأهمية التي توليها الجريدة للدوؤوع ، فإن مكان نشر هذه المواد على الصفحات المختلفة للجريدة ، وكذلك الموقع على كل صفحة يلقي لنا مزيداً من الضوء على مدى الأهمية التي توليها الجريدة للواد المرتبطة بالهجرة . ومع عدم توافر أبحاث ميدانية للتثبت من مدى الأهمية النسبية للصفحات المختلفة للجريدة أو الموقع على هذه الصفحات من حيث درجة التمرؤ ، إلا أنه إجماع بين خبراء الإخراج الصحفي ، على أن الصفحة الأولى ثم الخلفية تعد من الصفحات المهمة في الجريدة التي تحظى موادها بأعلى معدلات التمرؤ بالمقارنة بالصفحات الأخرى الداخلية . وإذا ما حاولنا تقسيم صفحات الجريدة إلى ستة أقسام وترتيب هذه الأقسام وفقاً لأهمية موقعها ، فإننا نجد الأقسام التالية ، أعلى أهمية ،

أعلى يسار ، قلب الصفحة ، أسفل يمين ، ذيل الصفحة أسفل يسار .

وقد لوحظ بصفة عامة ، تركيز إثارة المواد المرتبطة بالهجرة على الصفحات الداخلية للجرائد الثلاث . وكان يتدر ظهورها على الصفحات الأولى أو الخلفية . ويوضح الجدول التالي هذه الحقيقة :

جدول رقم (٣)

(توزيع مواد الهجرة على الصفحات المختلفة للجرائد الثلاث)

الجريدة										الصفحة
الأمم		الأخبار		الجمهورية		المجموع				
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
٨	٦.١١	١٠	١١.١١	١٢	١٢.٦٧	٣٠	١١.٢٨		أولى	
١١٤	٨٧.٠٢	٩٨	٧٥.٥٦	٢٣	٧٣.٣٣	٢١٥	٨٠.٨٣		داخلية	
٩	٦.٨٧	١٢	١٣.٢٣	—	—	٢١	٧.٨٩		خلفية	
٢٣١	١٠٠	٩٠	١٠٠	٤٥	١٠٠	٣٦٦	١٠٠		المجموع	

وكما هو واضح من بيانات الجدول ، ظهرت مواد الهجرة على الصفحات الداخلية (٢١٥) مرة بنسبة (٨٠.٨٣ %) من إجمالي عدد مرات طرح مواد الهجرة ، بينما لم يتجاوز عدد مرات ظهورها على الصفحة الأولى أو الخلفية (٣٠) و (٢١) مرة بنسبة (١١.٢٨ %) و (٧.٨٩ %) على الترتيب على الرغم من أهميتهما كما أوضحنا من حيث درجة التعرض للدراة المثارة عايبهما مما يعكس ما سبق أن أشرنا إليه من انخفاض درجة اهتمام الصحف الثلاثة بالقضية موضوع البحث .

وعلى مستوى المقارنة بين الجرائد الثلاث ، نجد أن جريدة الجمهورية تتولى أهمية نسبية بالمقارنة بجريدتي الاخبار والأهرام من حيث إثارة مواد الهجرة على الصفحات الأولى ، ويعود ذلك في المقام الأول إلى سياسة إخراج الجريدة ، والتي تركز أساساً على إبراز المواد الخدمية والتي تحظى بالقبول والأهمية لدى الجمهور بالمقارنة مثلاً بجريدة الأهرام التي تميل إلى المحافظة والإتزان النسبي في العرض على أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أن تدنى معالجة الصحف الثلاث لموضوع الهجرة عام ١٩٨٠ ، والذي سبق أن أشرنا إليه ، قد انعكس أيضاً في توزيع مواد الهجرة على صفحاتها المختلفة خلال هذا العام حيث لم يتجاوز عدد مرات ظهور هذه المواد على الصفحات الأولى للصحف الثلاث عن (٤) مرات بنسبة (٠.٥٪) من إجمالي مواد الهجرة التي أثّرت خلال هذا العام ، في حين أن عدد مرات الظهور هذه على الصفحات الأولى قد ارتفعت إلى (١٧) مرة خلال عام ١٩٧٥ بنسبة (١٦.٨٣٪) وإلى (١٩) مرة خلال عام ١٩٨٥ بنسبة (٢٢.٠٩٪) مما يؤكد تباين درجة اهتمام الصحف اليومية بقضية الهجرة على امتداد فترة التحليل ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ، وأرى هذا الاهتمام قد ارتبط أساساً بالمناخ السياسي العام ، والرؤية الرسمية للدولة ودرجة اهتمامها بالقضية عبر فترة التحليل .

فإذا انتقلنا إلى توزيع مواد الهجرة على المواقع المختلفة ، نجد أن معظم هذه المواد توزع على المواقع المهمة في الصفحة وبوضوح الجدول التالي هذه الحقيقة :

جدول رقم (٤)

(توزيع مواد الهجرة من حيث الموقع على الصفحات المختلفة
للصحف الثلاث)

الموقع	الجريدة							
	الأهرام		الأخبار		الجمهورية		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أعلى يمين	١٢	٩١٦	١٠	١١١٢	٣	٤٤٤	٢٤	٩٥٢
أعلى يسار	٤٠	٣٠٥٣	١٦	١٧٧٧	٧	١٥٥٥	٦٣	٢٣٦٨
قلب الصفحة	٢٤	١٨٣٢	١٣	١٤٤٤	١٠	٢٢٢٣	٤٧	١٧٦٨
أسفل يمين	٢٣	١٦٧٩	٢٣	٢٥٥٥	١١	٢٤٤٤	٥٦	٢١٠٦
ذيل الصفحة	١١	٨٣٩	١٤	١٥٥٦	٥	١١١٢	٣٠	١١٢٨
أسفل يسار	٨	٦١١	١٠	١١١٢	٥	١١١١	٢٣	٨٦٤
صدر الصفحة	٨	٦١٢	٢	٢٢٢	٥	١١١١	١٥	٥٦٤
صفحة كاملة	٦	٤٥٨	٢	٢٢٢	—	—	٨	٣٠٥
المجموع	١٣١	١٠٠%	٩٠	١٠٠%	٤٥	١٠٠%	٢٦٦	١٠٠%

وكما هو واضح من بيانات الجدول ، كان هناك (٢٣٦٨ %) ،
(٢١٠٦ %) و (١٧٦٨ %) من المواد المتعلقة بالهجرة موضع البحث
تقع في مناطق أعلى يسار وأسفل يمين وقلب الصفحة على الترتيب .
فإذا أضف إلى ذلك ما يزيد عن (٨ %) من هذه المواد تقع في صدر
الصفحة أو على صفحة كاملة لانفتح لنا درجة تركيز المواد المتعلقة
بالهجرة في المواقع المهمة على الصفحات . في حين لم تتجاوز نسبة إثارة مواد

الهجرة في ذيل الصفحة عن (١١٢٨/١) من إجمالى المواد المتعلقة بالهجرة
على امتداد فترة التحليل بالصحف الثلاث .

ولدينا أن احتلال معظم المواد المتعلقة بالهجرة للدوايق المهمة للصفحة
بالجرائد الثلاث ، لا يشير إلى توجهات معينة من جانب هذه الجرائد
تجاه موضوعات الهجرة ، أو حرصا منها على إبراز هذه الموضوعات ،
بقدر ما يشير إلى موسمية طرح قضية الهجرة ، وارتباط غالبية موادها
بالمصادر الرسمية سواء في شكل تصريحات من جانب المسؤولين بالدولة ،
أو في شكل إعلانات عن وظائف خالية ، وسواء كان الأمر تصريحاً
لمسؤول أو إعلانياً من قبل هيئة رسمية ، فإنه وفقاً لسياسة إخراج هذه
الصحف ، فإن المادة الصحفية هنا تحظى بأهمية خاصة بصرف النظر عن
طبيعة هذه المادة أو مدى حاجة الجمهور إليها .

وعلى مستوى المقارنة بين الجرائد الثلاث من حيث درجة العناية
كل جريدة بمواد الهجرة وتوزيعها على المواقع المختلفة لصفحاتها، نجد أن
جريدة الأهرام تأتي في المرتبة الأولى بالمقارنة بجريدتي الأخبار
والجمهورية على الترتيب . فعلى امتداد عينة التحليل خصصت ست
صفحات كاملة لتغطية موضوع الهجرة ، هيئت إلى صفحتين بجريدتي
الأخبار ، بينما لم تخصص جريدة الجمهورية أية صفحات كاملة للموضوع
خلال فترة التحليل ، كما ارتفعت نسبة توزيع مواد الهجرة بمنطقة أعلى
يسار - وهي من المناطق المهمة - بجريدة الأهرام إلى (٣٠.٥٣٪) .
في حين أنها لم تتجاوز (١٧.٧٧٪) و (١٥.٥٥٪) بجريدتي الأخبار
والجمهورية على الترتيب . وهو أمر يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من أن
جريدة الأهرام ، كانت أكثر اهتماماً من حيث معدل تكرار ظهور
المواد المرتبطة بالهجرة من جريدتي الأخبار والجمهورية ، وانعكس هذا

الاهتمام أيضا في عناية الجريدة بتوزيع مواد الهجرة على المواقع المهمة على صفحاتها بالمقارنة بالصحف الأخرى .

٣ - وسائل الإبراز المصاحبة :

إذا كان معدل التكرار ، ومكان النشر سواء من حيث نوع الصفحة أو الموقع عليها من العناصر المهمة في الكشف عن حجم اهتمام الجرائد بمضامين معينة ، فإن وسائل الإبراز المصاحبة لنشر هذه المضامين ، تعد عنصرا آخر لا يقل أهمية في جذب نظر القارئ . وإثارة اهتمامه . . . ونتابع هنا محاولة التعرف على الأهمية النسبية التي توليها الجرائد الثلاث للموضوعات الخاصة بالهجرة ، وذلك بالاستعانة بوسيلة مهمة من وسائل الإبراز وهي العناوين المصاحبة لموضوعات الهجرة .

وتظهر نتائج تحليل فئة العناوين ، ندرة ظهور موضوعات الهجرة على صفحات الجرائد الثلاث وهي تحمل عنوانا د مانشيت ، ويقصد به العنوان الذي تحمله الجريدة في رأس صفحاتها الأولى ، بينما تظهر غالبية الموضوعات وهي تحمل عنوانا د عمود ، وهو العنوان الذي يقع على أكثر من عمود بالصفحة . ويوضح الجدول رقم (٥) نسبة توزيع أشكال العناوين المختلفة المستخدمة في تحرير مواد الهجرة بالصحف الثلاث :

جدول رقم (٥)

(توزيع أشكال العناوين على الموضوعات الخاصة بالهجرة في الجرائد الثلاث)

الجريدة										العناوين
المجموع		الجمهورية		الاخبار		الاهرام				
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
١٠٧٦	١	٢٠٢٣	١	١٠١١	١	٠.٧٦	١	مانشيت		
١٣٩٨	١٧	—	—	٥٥٥	٥	١٣.٩٨	١٧	رئيسي		
٦٩٤٧	٩١	٧٣٣٣	٢٣	٦١١٢	٥٥	٦٩.٤٧	٩١	متد		
١٦٧٩	٢٢	٢٤١٤	١١	٣٢٢٢	٢٩	١٦.٧٩	٢٢	عادي		
١٣١	١٠٠	٢٦٦	١٠٠	٩٠	١٠٠	٢٦٦	١٠٠	المجموع		

ويظهر من بيانات الجدول، أن العنوان د المتد، قد حصل على أعلى نسبة من إجمالى العناوين المصاحبة لموضوعات الهجرة (٦٧.٢٩٪) وبلى ذلك العنوان د العادى، بنسبة (٢٣.٣١٪) فى حين لم تتجاوز نسبة ظهور العنوان د المانشيت، أو د الرئيسى، وهو الذى يتصدر الصفحة عن (١.١٣٪)، (٨.٢٧٪) على الترتيب. فإذا أضفنا نسبة العنوان د المتد، إلى نسبة العنوان د العادى، يتضح لنا إلى أى حد تلتق موضوعات الهجرة موضع البحث أهمية خاصة من حيث درجة الإبراز على صفحات الجرائد الثلاث، حيث تصبح نسبتها معا (٩٠.٦٠٪).

وبلاحظ من البيانات التفصيلية، اختفاء استخدام العنوان د المانشيت، فى إخراج موضوعات الهجرة على صفحات الجرائد الثلاث

عام ١٩٨٠ ، كما تضاهل إلى حد كبير نسبة استخدام العنوان الرئيس ، في هذا العام بالمقارنة بعامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ . وتركزت النسبة العظمى من العناوين في العنوان « المتعدد » الذي صاحب أساساً المضامين المتعلقة بالإعلانات عن وظائف بالخارج ، وهو أمر يدعم صحة ما سبق أن أشرنا إليه من انخفاض درجة الاهتمام النسبي للجرائد الثلاث بموضوعات الهجرة خلال عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ،

كما يلاحظ الارتفاع النسبي لاستخدام العنوان « المانشيت » ، أو « الرئيس » خلال عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ . وذلك نتيجة لتزايد اهتمام المستورلين بقضايا الهجرة والعاملين بالخارج خلال هذا العام ، بل وعقد مؤتمر سنوي لمناقشة مشكلاتهم ، وهو المؤتمر الذي كان يحضره كبار رجال الدولة ، ويلقى فيه رئيس الجمهورية خطاباً كان يتصدر مع ردود الوزراء المختصين على أسئلة ومداولات أعضاء المؤتمر صفحات الجرائد الثلاث .

فإذا انتقلنا إلى أشكال الإبراز الأخرى مثل الصور والإطارات والبراز ، نلاحظ الارتفاع النسبي لاستخدام هذه الأساليب في إبراز موضوعات الهجرة ، حيث وصل عدد تكرارات ظهورها مصاحبة لهذه الموضوعات (١٢٨) تكراراً بنسبة (٤٨٪) من إجمال تكرارات ظهور موضوعات الهجرة والبالغ عددها (٢٦٦) تكراراً وتبدو مثل هذه النتيجة منطقية على ضوء ما سبق أن أشرنا إليه من أن غالبية موضوعات الهجرة تركزت أساساً ، أما في صورة مضامين إعلانية عن وظائف أو فرص عمل بالخارج ، وهي مضامين عادة ما تصاحب ببراز وإطارات لإبرازها أو تميزها على المواد التحريرية المجاورة ، أو في صورة مضامين واردة من مصادر رسمية تتطلب وفقاً لسياسة إخراج الجرائد موضع التحليل درجة إبراز تتمثل في نشر صور المسؤولين أو وضع إطارات حولها .

وتظل الملاحظة التي سبق أن أشرنا إليها فيما يتعلق بقباب استخدام العناوين المصاحبة لمواد الهجرة عبر سنوات التحليل المختلفة قائمة فيها بتعلق باستخدام البراوز والإطارات والصور ، حيث كان عام ١٩٨٠ هو أقل سنوات التحليل استخداماً من جانب الجرائد الثلاثة لهذه الوسائل في إبراز مواد وموضوعات الهجرة المثارة على صفحات الجرائد الثلاثة خلال هذا العام بالمقارنة بعامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ على الترتيب ، مما يضيف تدعياً آخر للبيانات التي تشير إلى الانخفاض النسبي لدرجة اهتمام الصحف بوضع البحث بقضية الهجرة خلال عام ١٩٨٠ بالمقارنة بعامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ .

ثانياً : أسلوب المعالجة الصحفية لقضية الهجرة :

إذا كانت فئات حجم التكرار ، مكان النشر ، ووسائل الإبراز المستخدمة من عناوين وصور وبراوز وإطارات تلعب دوراً في الكشف عن درجة الأهمية التي توليها الجرائد للمضامين الصحفية المختلفة ، فإن أسلوب المعالجة الصحفية لهذه المضامين ، وبالتحديد فيما يتعلق بقوالب التحرير المستخدمة ، ومصدر إنتاج المواد الصحفية ، تعد عنصراً مهماً للمحلل الصحفي لارتباطها بقدرة هذه المضامين على التأثير^(١) . فلكل قالب من قوالب التحرير خصائص وقدرات تختلف عن الأنماط والقوالب الأخرى ، فالخبير الصحفي الذي يروي الواقعة أو الحادث الجارية يختلف في قدرته التأثيرية عن المذلل الصحفي الذي يتناول فكرة أو قضية من القضايا بالشرح والتحليل أو التعليق وإبداء الرأي . كذلك يختلف

(١) من المؤكد أننا في حاجة إلى أبحاث ميدانية توضح أي القوالب الصحفية أكثر تأثيراً أو إقبالا من جانب الجمهور من القوالب الأخرى ، حيث مازلنا نعتد حتى الآن في ذلك على تكهنات وتوقعات تتطلب التفاصيل البحثي الميداني .

الحديث الصحفي ، وهو الحضور الذي يجريه المحرر مع شخصية من الشخصيات أو جماعة من الجماعات عن التحقيق الصحفي الذي يطرح قضية من القضايا ويتناولها بالبحث والتقصي مع كافة العناصر أطراف هذه القضية . ويختلف كل ذلك عن القصص أو الأمثال والصور والرسائل الصحفية التي تتزايد استخدامها في الصحف المصرية كأحد قوالب التحرير الصحفي التي تنقل الأحداث والمعلومات والآراء والتوجيهات والتفسيرات ... الخ .

كذلك ، فإن مصدر إنتاج المواد الصحفية له علاقة أيضا بفاعلية تأثير المادة المنشورة ، حيث تشير الأبحاث الإعلامية في هذا الجانب إلى أنه كلما كان المصدر أكثر اطلاعا ، وعلى دراية بالموضوع ، ويتمتع بالبيئة والثقة والسمعة الطيبة لدى الجماهير ، كانت قدراته التأثيرية عالية والعكس يصبح صحيحا في هذه الحالة أيضا . كما أن معرفة هوية المصدر ، وتحديد انتماءاته يتيح للبحرل الصحفي فهم توجهات المادة ووظيفتها الإعلامية .

(١) قوالب التحرير المستخدمة :

وقد كشفت نتائج تحليل فئة قوالب التحرير المستخدمة في إثارة المضامين المرتبطة بالهجرة عن سيادة نمط الإعلان الصحفي والخبر الصحفي^(١) . وبلى ذلك المقال الصحفي والتحقيق الصحفي ، والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية ، بينما يتضاءل إلى حد كبير ورود مواد الهجرة في شكل أحاديث أو قصص وندوات ويوضح الجدول التالي هذه الحقيقة :

(١) قد يثار بعض التحفظات على تصنيف الإعلان الصحفي ضمن قوالب التحرير الصحفي ، على أساس أن الإعلان فن قائم بذاته ، يمكن أن يتضمن خبرا ، أو مقالا ، أو حتى تحقيقا .. الخ وقد ملنا إلى ذلك نظرا لورود جانب كبير من مواد الهجرة على صفحات الصحف الثلاث ، في شكل إعلانات عن وظائف أو فرص عمل بالخارج ، كان من المهم رصدنا وتمييزها عن القوالب الأخرى ، ومع ذلك يمكن اعتبار غالبية أن لم يكن كل المضامين التي يتم رصدها ، أخبارا صحفية تحمل معلومات جديدة إلى القارئ حول مرض عمل مغرية بالخارج .

جدول رقم (٦)

(القوالب الصحفية المستخدمة في تحرير مواد الهجرة بالجرائد الثلاث)

أنماط التحرير	الجريدة					
	الأهرام		الأخبار		الجمهورية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
إعلان	٤٠	٣٠٠٥٣	٤٩	٥٤٠٤٤	١٢	٢٦٠٦٧
خبر	٢٦	١٩٠٨٥	٢٢	٢٤٠٤٤	٢١	٤٦٠٦٧
تحقيق	١٤	١٠٠٦٩	٣	٣٠٣٣	١	٢٠٢٢
مقال	٤٢	٣٢٠٠٦	١٤	١٥٠٥٦	٢	٤٠٤٤
حديث	١	٠٠٧٦	—	—	٣	٦٠٦٧
قصص وأمثال	—	—	—	—	١	٢٠٢٢
مؤتمرات رسائل تعليقات	٨	٦٠١١	٢	٢٠٢٣	٥	١١٠١١
المجموع	١٣١	% ١٠٠	٩٠	% ١٠٠	٤٥	% ١٠٠

وكما هو واضح من بيانات الجدول، حظى في الإعلان الصحفي (١٠١) تكراراً بنسبة (٣٧٩٧٪) من إجمالي تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة في تحرير مواد الهجرة والبالغ عددها (٢٦٦) تكراراً. وبلى ذلك في الأهمية قالب الخبر الصحفي (٦٩) تكراراً بنسبة (٢٥٩٤٪)

وفي المرتبة الثالثة يأتي المقال الصحفي (٥٨) تكراراً بنسبة (٢١,٨١٪) ثم التحقيق الصحفي بنسبة تصل (٦,٧٦٪) ، ثم المؤتمرات والرسائل والتعليقات بنسبة (٥,٦٤٪) في حين لم يتجاوز استخدام فن الحديث الصحفي أو القالب القصصي والأمثال الشعبية عن (١,٥١٪) و (٠,٣٧٪) على الترتيب .

وتشير هذه البيانات إلى طبيعة المواد المقدمة على صفحات الصحف الثلاث حول قضية الهجرة ودرجة وعي هذه الصحف بأبعاد هذه القضية فأولاً ، نجد أن الجانب الأكبر من المادة المقدمة يغلب عليها الطابع الخبري فلدينا (٩١ و ٦٣٪) من إجمالي المواد المثارة حول الهجرة عبارة عن إعلانات وأخبار صحفية هدفها لا يتجاوز تقديم مجموعة من المعارف والمعلومات حول وظائف وفرص عمل بالخارج ، وتصريحات وأقرارات من جانب المسؤولين في أمر يتعلق بالهجرة أو المهجرين العاملين بالخارج لتسهيل إجراءات السفر ، أو تنظيم إجراءات التعاقد ، والإعارات والتأمين على العاملين بالخارج ، والتحويلات .. إلخ . ولا نتوقع من مثل هذه المضامين الخبرية سوى تحقيق المعرفة ورفع درجة التطلع للسفر والترويج للفكرة بين الأفراد ، وهو ما نعتقد بأن الصحف الثلاث قد ساهمت في تحقيقه بنجاح كبير حتى بالمقارنة بالوسائل الإعلامية الأخرى كالراديو ، والتلفزيون ، حيث تلاحظ الاعتماد الشديد من جانب الأفراد على الصحف في المعرفة بتقنيات سوق العمل ، والفرص المتاحة للعمل بالخارج بل أن عدد غير قليل من الأفراد وبالذات من فئة الشباب لا يقبلون على الجرائد إلا من أجل البحث عن إعلان حول وظيفة أو فرصة عمل بالخارج .

وفي المقابل ، نجد إهمالاً واضحاً من جانب الجرائد الثلاث في التعامل

مع موضوع الهجرة، باعتباره قضية لها أبعادها وتأثيراتها المجتمعية المتبانية التي تؤثر على مسيرة التنمية، وقد انعكس هذا الإهمال في ضآلة استخدام القوالب الصحفية الأخرى، فالمقال الصحفي والتحقيق الصحفي، والحديث. والمؤتمرات والرسائل والسكريكاتور... إلخ. وهي القوالب التي يمكن أن تقوم بمهام التفسير والتوجيه ومعالجة المشكلات، وهو أمر يكشف عن ضآلة الدور المتحقق الذي تقوم به الصحف موضوع البحث في معالجة القضايا والمشكلات التنموية في المجتمع وعلى رأسها قضية هجرة العمالة للخارج.

وعلى مستوى المقارنة بين الجرائد الثلاث، نجد أن جريدة الأهرام تحتل المركز الأول، من حيث تنوع استخدام قوالب التحرير المستخدمة في معالجة المواد المتعلقة بالهجرة، فالمقال الصحفي الذي يعرض بالرأى والتحليل للقضايا والمشكلات المجتمعية يحتل المرتبة الأولى بين أنماط التحرير الأخرى (٤٢) تكراراً بنسبة (٣٢.٠٦٪) من إجمالي تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة على صفحات جريدة الأهرام لمعالجة قضية الهجرة والبالغ عددها (١٣١) تكراراً. وبأى بعد ذلك في الترتيب الإعلان الصحفي (٣٠.٥٣٪) والخبر الصحفي (١٩.٨٥٪) والتحقيق الصحفي (١٠.٦٩٪) والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية بنسبة (٦.١١٪) واختفى تماماً استخدام قالب القصة والأمثال أو السكريكاتور الصحفي، ولم يتجاوز استخدام قالب الحديث الصحفي عن (٠.٧٦٪)، من إجمالي القوالب المستخدمة، وواضح من هذه البيانات، التزايد النسبي لوظائف التفسير والتوجيه والتحليل التي تؤديها المواد المنارة حول الهجرة بجريدة الأهرام والتي تعكسها قوالب المقال والتحقيق الصحفي والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية وذلك بالمقارنة بجريدتي الأخبار والجمهورية.

ومن ناحية أخرى يحظى الإعلان الصحفي بالأهمية القصوى بجريدة الأخبار بنسبة (٥٤٤/١) من إجمالي القوالب المستخدمة لتحرير مواد الهجرة بهذه الجريدة، وهو أمر يفوق بكثير النسبة العامة لمجموع الجرائد الثلاث في استخدام هذا القالب والبالغة فقط (٣٧١٧/١) حيث يتزايد الإقبال على الإعلان بجريدة الأخبار عن الوظائف وفرص العمل بالخارج من جانب الجهات المملنة بالمقارنة بالجرائد الأخرى ، ويأتي بعد ذلك الخبر الصحفي بنسبة تقارب النسبة العامة للجرائد الثلاث ، حيث تصل إلى (٣٤٤٤/١) ويأتي بعد ذلك استخدام بقية القوالب حيث لم يتجاوز نسبة استخدام المقال الصحفي عن (١٥٥٦/١) والتحقيق الصحفي عن (٣٣٣/١) والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية عن (٢٣٣/١) وتلاشى تماماً استخدام قالب الحديث الصحفي ، أو قالب القصة والأمثال والكاريكاتور الصحفي .

وفي المقابل ، نجد أن جريدة الجمهورية تتميز بتفوق استخدام قالب الخبر الصحفي على بقية القوالب الأخرى في تغطية مواد الهجرة على صفحاتها ، حيث تصل نسبة استخدام هذا القالب إلى (٤٦٦٧/١) وتضاءلت إلى حد كبير استخدام بقية القوالب الصحفية الهامة بالجريدة حيث لم يتجاوز نسبة استخدام قالب المقال الصحفي مثلاً عن (٤٤٤/١) والتحقيق الصحفي عن (٢٢٢/١) من إجمالي القوالب المستخدمة، ومع ذلك نجد تميز نسي بجريدة الجمهورية في استخدام قالب الحديث الصحفي والمؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية بالمقارنة بجريدتي الأهرام والأخبار ففي حين يتلاشى استخدام قالب الحديث الصحفي بجريدتي الأهرام والأخبار تقريباً ، نجد أن نسبة استخدام هذا القالب تصل بجريدة الجمهورية إلى (٦٦٧/١) . كما يرفع نسبة استخدام المؤتمرات والرسائل

والتعليقات الصحفية بالجريدة ، حيث تصل إلى (١١١١/٠) من إجمالي القوالب المستخدمة بها ، وهو نسبة تفوق ما هو سائد بالجريدتين الأخرتين .

ويشير كل ذلك ، إلى أنه على الرغم من التشابه العام في محتوى وتوجهات المضامين الإعلامية التي تنشرها الجرائد الثلاث ، والذي تفرضه تشابه الظروف الموضوعية التي تحكم ممارسات هذه الجرائد وبالذات فيما يتعلق بأساليب تمويلها وإدارتها ، إلا أن ثمة تباين قائم بينها فيما يتعلق بأساليب المعالجة الصحفية للمواد المثارة ، وفي الوظائف الإعلامية لهذه المواد تفرضه خصوصية سياسات التحرير والإخراج لكل جريدة ورؤية وتوجهات العاملين بكل منها للقضايا والمشكلات المجتمعية ، ومدى فهمهم لوظيفة الصحافة في المجتمع بصفة عامة .

ولقد كان لطبيعة الظروف والمراحل التي مرت بها قضية الهجرة تأثيرات واضحة على أسلوب المعالجة الصحفية للجرائد الثلاث لموضوعات الهجرة ففي بداية فترة التحليل (١٩٧٥) كانت الحاجة ملحة للترويج . لفكرة السفر والدعوة لها ، ونشر المعرفة حولها بين الأفراد ولم يكن ثمة مشاكل أو أثار سلبية قد ظهرت بعدلها في المجتمع ، ومن هنا نجد تزايد الكثافة النسبية للإعلانات على صفحات الصحف الثلاث (٥١٤٩/٠) من إجمالي قوالب التحرير المستخدمة خلال هذا العام ، وبلى ذلك الخبر الصحفي بنسبة (٢٠٧٩/٠) ثم المقال الصحفي الذي يدعو إلى فتح الباب على مصرعيه ، وإزالة العقبات أمام هجرة المصريين للخارج كحل وغرغ من الأزمة الاقتصادية وتدعياً لسياسة الإنفتاح والحرية التي أعلن عنها نظام الحكم آنذاك بنسبة (١٤٨٥/٠) وتلاشت تماماً بقية القوالب للصحفية الأخرى ، وظل الحال تقريباً كما هو خلال عام ١٩٨٠ من سيادة

قوائم الإدلاء والخبر الصحفي ، ولا نجد مبرراً واضحاً خلال عام ١٩٨٠ لتجاهل الجرائد الثلاث معالجة قضية الهجرة في قوائم صحفية تحمل الآراء والتحليلات لأجوانب المختلفة لهذه القضية رغم اشتداد تيار الهجرة ووضوح خطورة القضية بعمامة على المجتمع خلال هذا العام .

وفي عام ١٩٨٥ ، بدأت حدة تيار الهجرة الخارجية في الإنكسار وعلى ذلك . انخفض قالب الإعلان خلال هذا العام إلى (٢٧٩٠ /) من إجمالي القوائم المستخدمة واحتل بذلك المرتبة الثانية بعد الخبر الصحفي الذي حظى بـ (٣٩٥٣ /) نتيجة لتزايد تصريحات المسؤولين حول توقع عودة العمالة المصرية ، والحاجة إلى فتح أسواق عمل جديدة بالخارج ، وعقد إتفاقيات عمالة مع الدول المستقبلية للعمالة المصرية ، وحل مشاكل المصريين بالخارج . إلخ . كما لوحظ التزايد النسبي في استخدام قالب المقال الصحفي (١٧٤٤ /) وكذا المؤتمرات والرسائل والتعليقات الصحفية (٨١٤ /) نتيجة لبدء طرح الموضوع كقضية على ما يبدو ، بعد المخاوف التي ترددت من احتمالات هجرة إجبارية للعمالة المصرية بعد انخفاض أسعار النفط وبدء الدول المستقبلية للعمالة المصرية في الاستغناء عن جانب منها وبالذات العمالة غير الماهرة ، واتخاذ ليبيا لقرار طرد ما يقرب من ١٠٠ ألف عامل مصري دفعة واحدة ، وهو أمر يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه من اتجاه الصحف موضع البحث إلى معالجة القضايا والمشكلات المجتمعية بصورة موسمية ومفتعلة إلى حد كبير ، تميلها الظروف المتغيرة بدلاً من أن تسير على خطة إعلامية واضحة وثابتة تمكنها من التصدي بفاعلية لهذه المشكلات والمساعدة في إيجاد الحلول لها . ومعالجة الآثار والنتائج السلبية أو الضارة المترتبة عليها .

(ب) منتج المواد المتعلقة بالهجرة:

من المفيد للمحلل الصحفي أن يكشف عن مصدر إنتاج المواد الصحفية التي يسعى إلى تحليلها وذلك بهدف التعرف من ناحية على قدراته التأثيرية وما يحظى به من ثقة لدى الجماهير ، ومن ناحية أخرى للكشف عن توجهات هذه المواد وقيمتها الحقيقية أو مدى تعبيرها عن مصالح معينة . ونقصد بمصدر إنتاج المواد الصحفية . الشخص أو الجهة التي انبثقت عنها المادة المقدمة . وفي هذه الإطار يمكن تحديد أربعة مصادر من المتوقع أن تساهم في تشكيل المادة الصحفية المتعلقة بالهجرة وهم : المسؤولون ، صحفي يعمل بالجريدة ، كاتب متخصص ، كاتب غير متخصص ، ويكون المصدر مشغولاً إذا صدرت المادة على لسان مشغول سواء في شكل تصريحات أو أحاديث أو لقاءات صحفية أو إذا نقلت على لسان أحد العاملين بالأجهزة والمؤسسات الحكومية أو إذا تضمنت المادة الحديث عما يجري من وقائع وأحداث داخل إحدى المؤسسات والهيئات الحكومية .

ويكون الصحفي الذي يعمل بالجريدة منتجاً للمادة ، عندما تأتي هذه المادة على لسانه سواء في شكل مقالات أو تعليقات أو ما يبدعه من آراء ومواقف . وفي حالة المواد التي تجمع فيها المسادة بين المصدر المسؤول والمصدر الصحفي . كما قد تكون في التحقيقات أو الأحاديث الصحفية أو غيرها ، فإن المادة تصنف تحت بند مصدر صحفي يعمل بالجريدة .

أما المصدران الثالث والرابع ، فيقصد بهما أن تأتي المادة على لسان كاتب متخصص أو غير متخصص ويكشف عن تخصص الكاتب من خلال التعرف على هويته ونوع المهنة أو الوظيفة التي يشغلها وعلاقة ذلك بالموضوع الذي يكتب فيه . ويصبح الكاتب غير متخصص في الحالات

التي يعتمد فيها موضوع المادة عن المهنة أو الوظيفة التي يشغلها ، كما قد تكون في حالات رسائل بريد القراء أو التعليقات أو الشكاوى .. الخ .

ويلاحظ أن التحليل هنا لم يحاول التمييز بين المستويات المختلفة للمصادر الأربعة ، حيث لم نحاول مثلاً تقسيم المستولين إلى مستويات وظيفية مختلفة ، وكذلك الصحفيون والكتاب . فقد أردنا فقط تلمس الاتجاهات العامة وإمكانية تطوير إستخدام هذه الفئة من فئات التحليل غير المسبوق إستخدامها مستقبلاً وذلك بصورة تتيح تحديد هوية منتج المادة الإعلامية بطريقة أكثر عمقا وتركيزاً . ويوضح الجدول رقم (٧) البيانات الخاصة بهذه الفئة :

جدول رقم (٧)

(منتج المواد المتعلقة بالهجرة بالحراند الثلاث)

الحرية								فتح المادة
المجموع		الجمهورية		الأخبار		١٠ هرام		
العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
٤٧٧٤	١٢٧	٣٧٧٨	١٧	٦٤٤٤	٥٨	٣٩٧٠	٥٢	مستولون
٣٥٧١	٩٥	٤٦٦٧	٢١	٣٤٤٥	٣١	٣٢٨٢	٤٣	صحفي بالحرية
١١٦٩	٣١	٢٢٢	١	—	—	٢٢٩٠	٣٠	كاتب متخصص
٤٨٩	١٣	١٣٣٣	٦	١١١	١	٤٥٨	٦	كاتب غير متخصص
١٠٠	٣٦٦	١٠٠	٤٥	١٠٠	٩٠	١٠٠	١٣١	المجموع

وتكشف بيانات الجدول ، عن ورود غالبية المواد المتعلقة بالهجرة على لسان المسؤولين ، حيث وصلت إلى (١٢٧) تكراراً بنسبة (٤٧٧٪) ، وقد تمثل ذلك بنسبة كبيرة في الإعلانات التي كانت تنشرها السفارات والجهات المختلفة حول وظائف وفرص عمل بالخارج والتي صنفت على أساس أنها مواد منتجة من قبل جهات رسمية ولم يكن للصحف أو العاملين بها أى دور فيها سوى النشر على صفحات الجرائد موضع البحث . ويأتى بعد ذلك وفي مرتبة تالية الصحفيون العاملون بالصحف بنسبة (٣٥٧١٪) من إجمالي المصادر التي ساهمت في إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة . وقد تمثل ذلك في المقالات والأخبار والتعليقات التي كانوا ينشرونها حول الجوانب المختلفة لموضوع الهجرة .

وكان الكتاب المتخصصين كخبراء وزارة القوى العاملة ، والتنظيم والإدارة ، وأساتذة الجامعات وكبار الكتاب هم المصدر الثالث من حيث الأهمية في إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة بنسبة تصل إلى (١١٦٩٪) من إجمالي المصادر وتحددت كتاباتهم أساساً في المقالات التي كانوا ينشرونها وتتصل بالجوانب المختلفة لقضية الهجرة . ويأتى بعد ذلك في المرتبة الأخيرة الكتاب غير المتخصصين بنسبة لم تتجاوز (٤٨٩٪) وكان معظمهم من أصحاب الرسائل الصحفية وبالذات في أبواب بريد وكتاب المقالات من غير ذوي التخصص في الموضوع المطروح .

ومع أن المدقق في البيانات يلاحظ لاستمرارية تميز مصدر المسؤولين ، باعتباره أهم المصادر في إنتاج المسودات المتعلقة بالهجرة بالجرائد الثلاث ، إلا أن ثمة أوجه للتباين بين الصحف الثلاث جديدة بالإشارة . فمن ناحية نلاحظ ارتفاع نسبة اشتراك الكتاب المتخصصين في إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة بجريدة الاهرام بنسبة تصل إلى

(٢٢٩٠٪) في حين تلاشى تماما هذا المصدر بجريدة الأخبار ، ولم يتجاوز بجريدة الجمهورية (٢٢٢٪) من إجمالى المصادر بهذه الجريدة ، وهو أمر يفهم على ضوء يمين جريدة الأهرام بوصفها جريدة تميل إلى المحافظة وأكثر اهتماما بالرأى الذى تستمده عادة من نخبة من المتخصصين فى شتى مجالات العلم والمعرفة ، ينظر إليهم دائما على أنهم صفوة رجالات الفكر فى مصر ، ومن ناحية أخرى يأتى المصدر الصحفى بجريدة الجمهورية ليحتل المرتبة الأولى بدلا من مصدر المسئولين بنسبة تصل إلى (٤٦٧٪) كما يرتفع إلى حد كبير نسبة اعتماد جريدة الجمهورية على الكتاب غير المتخصصين فى إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة بالمقارنة بجريدتى الأهرام والأخبار ، حيث تصل نسبة الإعتماد على هذا المصدر إلى (١٣٣٪) من إجمالى المصادر فيها ، فى حين لم تتجاوز هذه النسبة بجريدة الأهرام عن (٤٥٨٪) وجريدة الأخبار عن (١١١٪) ويمكن فهم هذا التباين بجريدة الجمهورية على ضوء قلة الميل للإعلان بجريدة الجمهورية عن فرص العمل بالخارج ، ومن هنا انخفضت نسبة المصدر المسئول بالجريدة إلى (٣٧٧٨٪) بالمقارنة مثلا بتزايد الميل للإعلان عن هذه الفرص بجريدة الأخبار والتي رفعت نسبة مشاركة المصدر المسئول فى إنتاج المواد المتعلقة بالهجرة إلى (٦٤٤٤٪) من إجمالى المصادر بهذه الجريدة ، كما يؤدى الميل للتحرير الحدى الذى تتميز به جريدة الجمهورية إلى الأفراد للكتابات والرسائل الصحفية التى يرسلها للجريدة أفراد من غير ذوى التخصص . ومن هنا ارتفعت نسبة مشاركة مصدر الكتاب غير المتخصصين بهذه الجريدة بالمقارنة بجريدتى الأهرام والأخبار .

ثالثا : الأفكار والتصورات المطروحة حول الهجرة :

استهدف العرض السابق لفئات حجم الإهتمام ، أسلوب المعالجة الصحفية ، منتج مواد الهجرة ، التعرف على كثافة طرح القضية موضع

البحث على صفحات الجرائد الثلاث ، وعلى طبيعة المواد المثارة حولها وكفاءتها التأثيرية - ومن المفيد هنا - ولعله الهدف الاساسى من وراء هذا الفصل - التعرف على ماهية الافكار والتصورات المطروحة حول قضية الهجرة ، بهدف مقارنتها في موضع لاحق بما يوجد لدى الجمهور من افكار وتصورات حول ذات القضية وذلك في محاولة تهدف للإجابة على تساؤل البحث الرئيسى والذي يدور حول ماهية دور الإعلام في تشكيل معالم ظاهرة الهجرة للعمل في مصر .

وسوف نعتمد في التعرف على نوعية الافكار المثارة على صفحات الجرائد موضع البحث وتوجهات هذه الافكار على نتائج تحليل فئة الفكرة المعروضة ، الواردة في استمارة تحليل المضمون حول موضوع الهجرة .

أولاً : الافكار المعروضة خلال عام ١٩٧٥ :

حملت صفحات الجرائد موضع البحث خلال عام ١٩٧٥ - بداية فترة التحليل - الأنباء عن صدور قانون جديد يحكم أوضاع المصريين العاملين بالخارج . ويمتخ تسهيلات كبيرة لهم ، ويزيل كافة العقوبات التى تعترض سبيل الهجرة للعمل بالخارج . فقد قرر القانون حق المهاجر فى العودة لوظيفته خلال سنة من استقالته . كما تضمن إعفاءات جبركية وتسهيلات فى التحويلات مع السماح بالعمل بأى بلد دون الحاجة إلى تصريح أمن والاحتفاظ بالوظيفة والجنسية المصرية^(١) . كما حملت تصريحات رئيس الوزراء آنذاك والذي أكد خلالها بأن مصر تشجع الإعارة للخارج وأن تصدير العمالة أصبح هدفاً لسياسة الدولة^(٢) . وفى هذا الإطار اتجهت المصامين الصحفية المثارة إلى الدعوة إلى

(١) جريدة الجمهورية فى ١٧/١/١٩٧٥ .

(٢) جريدة الجمهورية فى ٨/٩/١٩٧٥ .

الهجرة للعمل بالخارج والترويج للفكرة بين الأفراد والإيحاء بأنها أصبحت حلماً يراود الكثيرين كوسيلة للإرتقاء والتخلص من متاعب الحياة المادية في مصر ، وتحت عنوان « أفتحوا الباب للعمل بالخارج » ، انتقدت جريدة الجمهورية قرار وزير التعليم بمنع التعاقدات الشخصية ، ودعت الوزير إلى إعادة النظر في قراره ، وتساءلت الصحيفة : لماذا يفصل الموظف المعار إذا تأخر عن العودة للوطن ، ولماذا لا تمد مدة الإعارة لمن يطلبها في الخارج^(١) . وفي موضع آخر ، أكدت الجريدة ، أن مثل هذه القرارات تعد قيداً على المصلحة العامة ومصلحة الأفراد ينبغي إزالته^(٢) . وتدعو جريدة « الأخبار » ، إلى تشجيع الهجرة والعناية بالمصريين العاملين بالخارج ، وحل مشكلاتهم ، وتقترح إنشاء وزارة لرعايتهم يكون لها مندوب أو مكتب في كل دولة يتولى حل مشاكل العاملين بالخارج وتوفير فرص عمل أفضل لهم ، وبذلك تصبح مكاسب المصيريين بالملايين^(٣) .

وظلت فكرة إنشاء وزارة للمصريين بالخارج تعرض وبالجاح على صفحات جريدة الأخبار وبالذات من خلال عمود « أنيس منصور » . مواقف فقد عاد يؤكد على الفكرة في أكثر من مقالة له^(٤) . ويعرض لمبرراتها بقوله : « ليس عندنا تقاليد في الهجرة ، ليس عندنا تاريخ طويل وعادات ومغامرات وسجلات وسوف يزداد عدد المصريين في الخارج وللمهاجرين والمغتربين ، وتتضاعف مشاكلهم ، ولذلك يجب الإهتمام بهم . ولا تزال هجرة المصريين للخارج تخضع المصدفة أو تخضع للعلاقات

(١) جريدة الجمهورية في ١٨/٩/١٩٧٥ .

(٢) جريدة الجمهورية في ٢٠/٩/١٩٧٥ .

(٣) جريدة الأخبار في ٢٢/٤/١٩٧٥ ، وكذلك في ١٢/٥/١٩٧٥ .

(٤) راجع أنيس منصور « مواقف » يومي ١٦/٥ ، ٢١/٥/١٩٧٥ .

(١٣ - هجرة المصريين)

الشخصية ، فكل مهاجر يستدعي أهله وأصدقائه وهو الذى يضمن لهم العمل والإقامة ، وهو الذى يختار لهم نوعيات العمل ، وفي أحيان كثيرة ينجح المهاجرون . أما الذين يفشلون فهم معذورون لأن أحد لم يبصرهم بشئ . ولأن أحداً لم يقل لهم شيئاً عن احتياجات هذه البلاد الجديدة لهم ... ولذلك ينبغي أن نعجل بإنشاء وزارة لهذه الملايين^(١) .

وتحمل جريدة الجمهورية د الانباء عن بدء الخطوات التنفيذية لهجيرة الفلاحين للعراق ، وتقدم تفصيلات عديدة لهذه العملية ، فالحد الأدنى لتلك الأمرة المهاجرة لن يقل عن ثمانية أفدنة وتزويد كل أسرة بقرعة د فريزيان ، وباحتياجاتها من البذور والمهاد فضلاً عن تهئية مسكن لها تقيم به إقامة دائمة ومريحة^(٢) .

كما تنشر جريدة الاخبار تصريح الرئيس السادات والذى دعا فيه إلى ضرورة توفير كل الضمانات لانجاح هجرة الفلاح المصرى للعمل في أرض العراق ، وتؤكد الجريدة ، أنه هناك مايزيد عن (٥٠٠) أسرة سوف يبدأ وصولها في الشهر القادم . وبعد ذلك تنوال تهجير الأمر على دفعات^(٣) .

وفي أعقاب هذا التصريح يكتب د أنيس منصور : أنا أدعوا للسفر والهجرة ولعمل الشريف في أى مكان من الأرض ، فالعامل مصرى في جميع الأحوال . وهو ينفع نفسه وغيره وبلده .. وليس هذه نظرية جديدة ولكنها حقيقة جريتها وأكدها ونجحت فيها دول كثيرة في ظل العصور وقد ساعدت وسوف أفعل عددا كبيرا من الشباب على السفر وعلى العمل

-
- (١) جريدة الاخبار فى ١٦/٥/١٩٧٥ .
(٢) جريدة الجمهورية فى ٢١/٣/١٩٧٥ .
(٣) جريدة الاخبار فى ١٩/٥/١٩٧٥ .

بالخارج ، وأصدرت عدة كتب تامل من السفر لذة وأملا ومغامرة^(١) .
ولا بعد السفر للعمل بالخارج لذة وأملا ومغامرة ، ولكن يمكن أن
يجمل الفرد في مرتبة الوزير ، في أعقاب الإعلان عن التشكيل الوزاري
الجديد ، نشرت جريدة الاخبار صورة كاريكاتورية لأحد الأفراد يقول:
« حيث كده يبقى لازم أجيب عتدعمل من بره أشتغل بيه وزير في الصيف »^(٢)
وفي صورة كاريكاتورية أخرى تقدم أحد الأفراد يطلب « أجازة بدون
مرتب علشان أعمل في شركة أجنبية »^(٣) .

وتؤكده جريدة الأهرام ، أن الهجرة أصبحت مفتوحة ، وهناك
تيسيرات كبيرة الآن لراغبى الهجرة للخارج^(٤) . وأن الشباب من طلبة
الجامعات وخريجوها يسارعون للسفر وبأعداد كبيرة إلى لندن للعمل
في جميع المهن والتخصصات وهناك نماذج عديدة حققت نجاحات كبيرة
في ذلك . بل أن هناك عروسان قطعا دراستهما وذهبا للعمل والزفاف
في لندن^(٥) .

وتمضى جريدة الأهرام في الترويج لفكرة السفر ، فتعرض تحقيقا
موسما على صفحاتها تحت عنوان « نظرة على الأرض التي تفتح ذراعيها
الآن » وتقع هذه الأرض في نصف الكرة الجنوبي (نيوزيلاند) ويوجد
بها الكثير من المصريين الناجحين ، وتستقبل المزيد ، حيث الفرج والحياة
الرغبة بدلا من قرف القاهرة ، وضيق سبل العيش عندنا^(٦) .

كما تواصل الجريدة في معالجات صحفية أخرى ، التأكيد على فكرة

(١) أنيس منصور ، مواقف في ١٩٧٥/٥/٣٠ .

(٢) الأخبيل في ١٩٧٥/٤/١٦ .

(٣) الأخبيل في ١٩٧٥/٤/١٠ .

(٤) الأهرام في ١٩٧٥/١/١٦ .

(٥) الأهرام في ١٩٧٥/٨/٤ .

(٦) الأهرام في ١٩٧٥/٨/٥ .

السفر، وتصويرها كما لو كانت حلما يراود الجميع فتنتشر صورة لتواحم الأفراد من جميع المدن لتغيير أحوالهم من أجل السفر للخارج^(١). ونماذج من الشباب الذين عملوا بالخارج وكونوا ثروات كبيرة مكنتهم من افتتاح مشروعات بالداخل تدر عليهم مبالغ طائلة^(٢). بل وتدعو إلى عدم النظر إلى المبعوثين الذين لا يرغبون في العودة، نظراً لأن وجودهم في الخارج يمثل دعابة إيجابية لصورة العرب^(٣).

وتقدم جريدة «الأخبار» نموذجاً آخر لعدد كبير من المصريين الذين يجلسون على الأرصفة في شوارع جدة، ويتحدثون بالبلدي ويتاجرون في منتجات خان الخليل والأرز وغيرها من الأشياء، وتؤكد الجريدة أن المصريين سوف يكونون نماذج جيدة في الخارج بعد أن تمتلئ أيديهم وجيوبهم وعقولهم فأصبروا عليهم^(٤).

كما تلقت جريدة الجمهورية «الأنظار» إلى فلاح المستقبل، وترى أنه ينبغي أن تكون صورة الفلاح واضحة لأية خطة تعليمية وصناعية واقتصادية وتؤكد على أن الطلب على الفلاحين المصريين من الدول العربية سيصبح قريباً مثل الطلب على المدرسين والأطباء والمهندسين وغيرهم من ذوى الخبرات وقد فتح العراق الباب، لذلك يجب أن يكون المستوى الأدنى للفلاح العامل في السنوات القادمة وفي عصر العلم والتكنولوجيا من حملة شهادة الثانوية الزراعية^(٥).

ودارت بقية المضامين المثارة خلال عام ١٩٧٥ حول إعلانات حول فرص عمل بالخارج. كانت لجريدة «الأخبار» النصيب الأكبر منها من المنظور الكمي حيث أفسحت الجريدة مساحة واسعة شبه ثابتة على امتداد

(١) الأهرام : في ١٩٧٥/٨/٢٣ .

(٢) الأهرام : في ١٩٧٥/٩/٩ .

(٣) الأهرام : في ١٩٧٥/٨/٣ .

(٤) الأخبار : في ١٩٧٥/٤/٢٠ .

(٥) الجمهورية : في ١٩٧٥/١/٢٣ .

هذا العام . تحت عنوان وظائف خالية تملك في كل مكان وقد لوحظ أن هذه الوظائف المعلن عنها، ارتبطت أساساً بالعمالة الفنية الماهرة من مهندسين من مختلف التخصصات ، وأطباء وأساتذة جامعات ومدرسين، ووردت من دول : المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية، وليبيا، العراق، دبي، أبوظبي، الأردن، السودان، الجزائر، سوريا ولبنان، ولم تظهر أية إعلانات في الجرائد الثلاث عن طلب عمالة يدوية أو غير ماهرة باستثناء إعلان واحد ورد من المملكة العربية السعودية عن طلب عمال بناء ، وما نشر حول بدء عمليات تهجير الفلاحين المصريين للعراق، ومع ذلك فقد لوحظ الإعلان عن مكاتب للتسفير التي تبدو أنها كانت تلعب الدور الرئيسي في تسفير العمالة غير الماهرة أو اليدوية كفئات الحرفيين والعمال والفلاحين. وقد انعكس ذلك فيما نشرته الصحف الثلاث على فترات متباعدة عن عمليات النصب التي راح ضحيتها المئات من البسطاء من جانب عصيانات تزوير التأشيرات ومكاتب التسفير المزيفة ، دون أن تقدم السلطات المسؤولة عن اتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة هذه الظاهرة. في حين اكتفت الصحف بإزائها بمجرد الإعلان عن هذه الجرائم، والتحذير منها، وهو التحذير الذي فقد قوته على أرض الواقع ، لما بسبب قلة إقبال هذه الفئات - العمال والفلاحين على الصحف سواء من جراء انتشار الأمية وعدم المعرفة بالقراءة لدى عدد كبير منهم أو لاعتناع البعض الآخر بابتعاد هذه الصحف عن التعرض لقضاياهم ومهمهم ومشكلات حياتهم اليومية أو بسبب الإفراط في الترويح والترغيب لفكرة السفر وتصويرها على صفحات الصحف الثلاث كما لو كانت هي الحلم والأمل والمنقذ الذي تضعف وتتوارى أمامه أية مخاطر أخرى قد يتعرض لها الفرد . ولم تعرض الجرائد الثلاث خلال عام ١٩٧٥/الآية مشكلات تتعلق

بالهجرة أو لتأثيراتها على المجتمع، واقتصرت المشكلة الوحيدة التي أثارها على جانب إجرائي أو تنظيمي، يرتبط أساساً بالإعارات الخارجية وما يحدث به من تجاوزات وحتى هذه المشكلة فقد عرضت لها من منطلق ترويجي دعائي، حيث لم تناقش مثلا تأثير هذه الإعارات التي اتسع نطاقها على ممارسة المؤسسات والهيئات الداخلية لوظيفتها، وإنما اكتفت بمناقشة المسؤولين بضرورة تنظيم هذه العملية تأكيداً لمبدأ تكافؤ الفرص، وتحقيقاً لحلم الأفراد في السفر على حد وصف المضامين المثارة بالصحف الثلاث .

ثانياً : الأفكار المعروضة خلال عام ١٩٨٠ :

على الرغم من تغطية الأفكار المعروضة على صفحات الجرائد الثلاث خلال عام ١٩٨٠ ، وتماثلها إلى حد كبير سواء في المحتوى أو الاتجاه مع نظيرتها المطروحة خلال عام ١٩٧٥ ، إلا أن ثمة أوجه للتباين يمكن ملاحظتها . فأولاً : مالت روح هذه المضامين إلى التذعيم والتأكيد على فكرة السفر وليس مجرد التنبيه والدعوة لها . وثانياً : بدء التعامل مع الموضوع كقضية لها أبعادها وتأثيراتها المجتمعية التي ينبغي التصدي لها . فنجد مثلا جريدة الجمهورية ، تخصص باباً ثابتاً تحت عنوان « مصريون في الخارج » ، تعرض فيه نماذج وقصص لأفراد يعملون في الخارج ، ويحققون نجاحات كبيرة ، وتميل المعالجة في عموميتها إلى تقديم النموذج أو الفرد باعتباره فخرًا للمصر ومثلاً ينبغي أن يحتذى من جميع الأفراد . ومن المفيد هنا أن نعرض نموذجاً لمثل هذه الكتابات نظراً لخطورتها وتأثيراتها :

« ضاقت به سبيل الحياة في مصر ، يخرج من الصباح الباكر إلى الشركة العربية المتحدة بالإسكندرية . . . ويعمل وردية كاملة ، يؤدي عمله بإخلاص . . . يقاضي ٧٩ قرشاً كل يوم . . . ومسؤولياته تكبر . . . الزوجة

والأولاد... الأجر لا يكفى... ويتجه تفكيره إلى البحث عن عمل بعد الظهور أى عمل إضافي... ولكنه لا يجد، ويتجه تفكيره إلى التمثال... إلى الهجرة،.

د وهناك لم يجد صعوبة في أن يلتحق بمصنع لإنتاج الغزل في اليونان في نفس العمل الذي كان يؤديه، فقد رحب به صاحب العمل، سهل له إجراءات الإقامة، بعد أن ثبت أن المصريين أكفاء في العمل،.

وواضح من العرض، درجة الإلحاح والتأكيد على فكرة السفر باعتبارها المخرج والملاذ الوحيد أمام الفرد، فالعامل يعمل في شركة النسيج، وهو يعمل وردية كاملة وبتفاني وإخلاص، ولكن هذا العمل والتفاني لن يجدي فالأجر ضعيف، والمسئوليات كبيرة، وسبل العيش في مصر ضاقت، حتى مضاعفت الجهد والعمل الإضافي لن يجدي أيضاً والسبيل هو الهجرة التي لا بد منها... وهناك في الخارج يجد الفرد الترحيب واختفاء المشكلات. ويمكن الخطورة هنا هو ما تتركه مثل هذه الكتابات من تأثيرات واضحة على قيم أصيلة ومرغوبة في المجتمع المصري وبالذات في المرحلة الراهنة وبأقوى على رأسها قيم الانتماء، والعمل، وحب الوطن، والتضامن الجماعي... الخ.

وتمضى المضامين المثارة على صفحات جريدة «الأخبار» على هذا المنوال، فتمرض تحت عنوان متكرر «ناجحون في كل مكان، صوراً عديدة لتأذج من الشباب الذي يعمل ويكسب في الخارج^(١). ولكن بدأ واضحاً تأثير المناخ السيامي العام والعلاقات المصرية العربية والتي كانت قد وصلت إلى مرحلة القطيعة شبه الكاملة بسبب توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل، وطرد مصر من جامعة الدول العربية، فقد لوحظ

(١) انظر على سبيل المثال جريدة الأخبار بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٠، ص ٣١.

اختفاء باب وظائف تمك في كل مكان ، الذي كانت تفرد له الجريدة عام ١٩٧٥ ، ويحظى بالإقبال من قبل الأفراد . كما لوحظ تضام المادة المثارة حول موضوع الهجرة عموماً بالمقارنة بجريدة الأهرام والجمهورية بسبب تطرف الجريدة على ما يبدو في معاداة العرب عموماً وانحيازها التام لوجهة النظر الرسمية فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول العربية . واقتصرت هذه المادة على الدعوة إلى تنظيم الإعارة وهي فكرة نمطية قديمة والحاجة إلى توفير الحماية التأمينية للعاملين المصريين في الخارج بعد أن ثبت أنهم يعودون إلى الوطن دون الحصول على حقوقهم التأمينية^(١) . بالإضافة إلى بعض الإعلانات عن فرص عمل بالخارج لوحظ محدوديتها النسبية بالمقارنة بعام ١٩٧٥ واقتصارها على دول السعودية، وقطر وسلطنة عمان والإمارات العربية .

ولذا كانت المضامين المثارة على صفحات جريدة الجمهورية ، والأخبار ، خلال عام ١٩٨٠ ، قد مالت لتدعيم وتثبيت فكرة السفر ، فإننا نجد منحا آخر على صفحات جريدة الأهرام ، فقد تلاشت أو كادت على صفحات هذه الجريدة ، تلك المضامين المروجة لفكرة السفر ، كإعلانات والتحقيقات الصحفية والزيارات الخارجية للعاملين المصريين بالخارج والتي كانت تفرد لها الجريدة على صفحاتها خلال عام ١٩٧٥ . وانجبت المضامين إلى مناقشة المشكلات المرتبطة بالهجرة . فأولاً : هناك شكوى من عدم تنظيم الإعارة وتجاهل إدراج بعض الفئات وبالذات من شباب العاملين الذين يرغبون في بناء مستقبلهم^(٢) .

وثانياً : وقوع العديد من عمليات النصب من جانب مكاتب التفسير للأفراد الراغبين في السفر للعمل بالخارج ، بل واشترك أطراف أجنبية

(١) الأخبار في ١٠/٤/١٩٨٠ و ٢/٥/١٩٨٠ .
(٢) الأهرام في ٨/٨/١٩٨٠ ، وكذلك في ١٠/٨/١٩٨٠ .

في هذه العمليات^(١) . وثالثاً : وهذا هو الأهم يوجد مشكلة سوء توزيع العمالة وتسرب العمالة الماهرة للخارج^(٢) .

وحول مشكلة نقص العمالة الفنية ، أوضحت جريدة الأهرام ، أن هذه المشكلة الناجمة عن تسرب الكفاءات الفنية للخارج ، تؤدي إلى اختلال التركيب الإجتماعي في مصر ، وأن الأمر في حاجة إلى دراسة علمية لسوق العمل حتى يمكن أن نوائم بين احتياجات التنمية في مصر ، والوفاء باحتياجات الدول العربية الشقيقة من العمالة^(٣) .

وفي أعقاب ذلك ، حملت صفحات الجريدة الأنباء عن مناقشة مشروع لتنظيم الهجرة والعمل بالخارج ، وعن إجراءات لحظر إنشاء مكاتب خاصة لتشغيل العمال بالخارج أو التعاقد معهم أو تسفيرهم^(٤) .

ثم أدارت الجريدة حملة صحفية موسعة استمرت لمدة شهر ونصف تقريباً تحت عنوان « العقول المصرية المهاجرة كيب نعيدنا » رأينا من المفيد تتبعها رغم خروجها عن نطاق العينة الأصلية . وقد ظهرت الحملة في سلسلة من المقالات المتتابعة لبعض الكتاب والمفكرين ، أبدى كل منهم رأيه في قضية الهجرة بالذات هجرة أصحاب العقول والخبرات المميزة إلى الخارج . ومن تتبع هذه الكتابات يمكن رصد الاتجاهات الآتية :

الاتجاه الأول : ويدعو إلى تقييد هذه الهجرة والمحافظة على أصحاب الخبرات وإعطاء الدول العربية الفرزة الثانية أو الثالثة وإبقاء الصفوة في مصر ، لأن ذلك حق المجتمع^(٥) ، ولا يكتفى أصحاب هذا الاتجاه بالتأكيد

(١) انظر الإهرام في ١٩٨٠/٨/٩ وكذلك في ١٥/٨ ، ٢٩/٩/١٩٨٠ .

(٢) انظر الإهرام في ١٩٨٠/٨/٩ وكذلك في ١/٩/١٩٨٠ .

(٣) انظر الإهرام في ١٩٨٠/٨/٩ .

(٤) انظر الإهرام في ١/٩/١٩٨٠ .

(٥) انظر الإهرام في ٩/٩/١٩٨٠ .

على أهمية المحافظة على العقول النادرة وعدم التفريط فيها من أجل التنمية . ولكن يؤكّدون على أن هجرة الصناع والحرفيين أيضاً لا تقل خطورة^(١) . بل أنها هي سبب المعاناة التي يعيشها المواطن المصري ، فهي سبب الغلاء^(٢) .

الاتجاه الثاني : ويرى إباحة الهجرة بكافة مستوياتها وأنواعها فهي أولاً جزء من الدين الإسلامى الذى يحض على الهجرة إذا ضاقت بالفرد سبل الحياة في وطنه^(٣) . وثانياً : أن الهجرة ظاهرة صحية ومكسب لمصر و: مطلوبة لتكملة مشوار الوحدة بين مصر والدول العربية ، وهي ليست خطيرة كما قد يتصور البعض ، لأن البلد مليئة بالخبرات وأصحاب الكفاءات . والقضية في النهاية مامى إلا عرض وطلب^(٤) .

الاتجاه الثالث : ويقف أصحابه موقفاً وسطاً فيتحدّثون ، عادة ، عن الحاجة إلى التنظيم ، فن الصالح مثلاً أن نشجع على هجرة العمالة اليدوية، ونحافظ على العمالة الفنية^(٥) .

وأياً كانت هذه الاتجاهات، وتفاوت رؤيتها لآراء الهجرة بين الإباحة والتقيّد أو التنظيم ، فإن المدقّق في هذه الكتابات يجد أنها جميعاً تعمل في التقويم النهائي على تشجيع الهجرة والترويج لها ، حيث تنبّه عند الحديث عن دوافع الهجرة وأسبابها بإلقاء اللوم على المجتمع . ومن المفيد هنا أن نعرض لمجموعة من هذه الدوافع والأسباب التي ساقها معظم إن لم يكن كل الكتابات لنرى في أي اتجاه تعمل هذه الكتابات :

(١) انظر الأهرام في ١٠/١/ ١٩٨٠ .

(٢) انظر الأهرام في ٩/٢١/ ١٩٨٠ .

(٣) انظر الأهرام في ٩/٢٣/ ١٩٨٠ .

(٤) الأهرام في ١٠/٥/ ١٩٨٠ ، ١٠/١٢/ ١٩٨٠ .

(٥) الأهرام في ١٠/١٥/ ١٩٨٠ .

« الوطن لا يمينا سبل الحياة للواطن صاحب الخبرة ، توجد معوقات مادية وأدبية تواجه أصحاب العقول والخبرات وعلى المجتمع أن يزِيل الروتين ويفتح الأبواب ، وتوفير سبل الراحة لأصحاب العقول ، المجتمعات في الخارج مفتوحة والمرتبات مغرية ، بينما مجتمعاتنا مغلقة ومرتبنا وضعية ، إمكانياتنا المادية غير كافية ولا نستطيع أن نفعل شيئا ، من حق الإنسان أن يهاجر إذا لم تتوفر أسباب الحياة في وطنه وهي غير متوفرة في مصر ، لا تتوفر في مصر الحد الأدنى من مستوى البحث العلمي ، والمشكلات المادية منقائمة ، نفق البيرقراطية وتدهور مراكز العلماء . »

وفي ظل مناخ كهذا يسوده الإحباط واليأس ، ويلقى فيه باللوم على المجتمع والظروف المعيشية ، فإن القارىء أوحى المشؤل لابد أن يقرر في النهاية إباحة الهجرة والتردد في تقييدها طالما أن الظروف أقوى والأمل مفقود ، وإمكانيات المعيشة السكرية مستحيلة . وفي إطار سيادة النزعة الفردية ، وقيم الخلاص الفردي الذي تروج له بقية المضامين الماثرة تتوارى فعالية أية كتابات قد يدعوا إليها أنصار اتجاه تقييد الهجرة وتفضيل البقاء والعمل في مصر .

ثالثاً : الأفكار المدروسة خلال عام ١٩٨٥ :

على الرغم من استمرارية نشر المضامين المروجة لفكرة السفر على صفحات الجرائد الثلاث خلال عام ١٩٨٥ ، إلا أن الملاحظ تركز الجانب الأكبر من هذه المضامين حول جوانب إجرائية وتنظيمية تتعلق أساساً بتفانم الأزمة الاقتصادية في مصر وتحرك أجهزة الدولة بشكل طاقاتها لتقوية الصلة بالمصريين العاملين بالخارج وحل مشكلاتهم بل

وتدليلهم في محاولته من جانبها لجذب أكبر قدر ممكن من مدخراتهم لكي
تصب في وعاء الاقتصاد القوي . والعمل على ضمان إستمرارية هذا
المصدر من خلال الحد من تيار الهجرة العائدة .

ومن هذا المنطلق والتوجه العام ، تحمل جريدة الجمهورية خيراً
للخريجن الذين يعملون بالخارج تؤكد لهم فيه أن وزارة القوى العاملة
لن تسقط حقهم في التعيين^(١) ، وأن تصاريح العمل للخارج سوف
تصرف في ٢٤ ساعة فقط^(٢) ، كما تنشر إستغاثة المصريين العاملين في
الكويت وطلبهم حل مشاكل التعاقب ابنائهم بالنازوية العامة .

وتحت عنوان د المصريون في الخارج مرة أخرى وليست أخيرة ،
تسائل الجريدة عن الطريقة التي يمكن أن تساعد بها المصريين العاملين
بالخارج باعتبارهم قطاعاً حيوياً أدوا واجبهم المالي نحو الوطن في
أزمته^(٣) . وتنشر الجريدة نبأ إرسال بعثة إقتصادية مصرية إلى السعودية
لتجميع شكاوى المصريين ومقترحاتهم في مجال الاستئجار ، وخبراً آخر
حول إجراءات للتوسع في مكاتب التمثيل العمالي بالخارج والعمل على عقد
اتفاقيات عمالية جديدة مع الدول المستقبلة للعمالة المصرية^(٤) .

وتنحو المضامين المثارة بجريدة الأخبار ، نفس المنحنى بالإشارات
والأجازات بدون مرتب أصبحت مطلقة وحق عشر سنوات واختصار
لمجرات الإفراج عن طرود العائدين من الخارج لحضور المؤتمر
الثالث للمصريين العاملين في الخارج . وتصاريح العمل سوف تمنح في

-
- (١) راجع الجمهورية في ١٩٨٥/١/٢٧ .
(٢) جريدة الجمهورية في ١٩٨٥/٢/٢ .
(٣) جريدة الجمهورية في ١٩٨٥/٢/١٥ .
(٤) الجمهورية في ١٩٨٥/٣/١٩ .

ظرف ساعة ، وإن يمنع أى مواطن من السفر بسبب عدم استخراج تصريح عمل ، والدولة تتخذ كافة الإجراءات لتسهيل وتنظيم لتحقاق العمال المصريين بالخارج^(١) .

ونظراً لاستمرارية عمليات الذهب ، وتواجد المكاتب الوهمية لتسفير الأفراد للخارج والتي وقع ضحيتها العديد من الأفراد^(٢) . حملت جريدة الأخبار الأنباء عن افتتاح ٢٣ مكتباً رسمياً لتسفير العمال للخارج والإستغناء عن المكاتب الأهلية لاستغلالها العمال ، وعقد اتفاقيات لحماية العمال المصريين في الدول المختلفة ، وتكثيف الاتصالات مع الإنجارات .
المالية بالخارج لمعرفة احتياجات ونوع حجم العملة المطلوبة^(٣) .

ورداً على ما أثير بعد احتمالات عودة مفاجئة وإجبارية للعمالة المصرية بالخارج بعد انهيار أسعار النفط ، واتجاه الدول المستقبلية للعمالة لتخفيض حجمها ، نشرت جريدة الأخبار ، رأياً لوزارة القوى العاملة ، تؤكد فيه ، أن الوزارة تتوقع عودة ٥٠ ألف عامل فقط من الدول العربية هذا العام . كما أن الوزارة لا تتوقع خفضاً مفاجئاً في حجم العملة المصرية الموجودة حالياً بالدول العربية وأنها - أى الوزارة - تتابع باستمرار عن طريق مكاتبها المالية الآثار الإنكماشية لازمة البترول على الدول الخليجية وآثار ذلك على طلب العملة المصرية . كما أن عودة ٥٠ ألف عامل يمكن أن تستوعبهم السوق المصرية ، وليس هناك خطورة

(١) راجع جريدة الأخبار في ١٩٨٥/٥/٧ ، ١٩٨٥/٥/٩ ، ١٩٨٥/٦/٢٧ .
(٢) راجع على سبيل المثال حادثة نصب نشرت بجريدة الأخبار بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨ .
(٣) الأخبار في ١٩٨٥/٦/١٨ .

في ذلك^(١).

وفي إطار تحريك أجهزة الدولة واهتمامها بالمصريين العاملين بالخارج والعمل على حل مشكلاتهم، وتدعيم قدراتهم التنافسية بالخارج وزيادة الارتباط بهم، من خلال عقد مؤتمر سنوي لهم بمصر، قد يكون دافعها الأول اقتصادي بحث - كما أشرنا - تدلن جريدة الأخبار عن إنشاء بنك للمصريين العاملين بالخارج لجذب مدخراتهم وتمويل المشروعات الإستثمارية^(٢). وتنشر تصريحاً للوزير الهجرة، يذكر فيه أن مصر تفتح ذراعيها لكل أبنائها في الخارج وأن الوزارة تقوم بمجهود كبير في سبيل تسهيل وتزليل العقبات أمام أبناءها في الخارج^(٣).

وتحت عنوان «المصريون في الخارج»، تقدم الجريدة عدة مقترحات لحل مشكلات العاملين المصريين بالخارج من بينها^(٤).

١ - إعداد مشروع الاتحاد العام للمصريين بالخارج لحماية كل العاملين المصريين بالخارج.

٢ - إجراء دراسات دورية لسوق العمالة الخارجية للتعرف على مدى قدراتها على تحمل العمالة وتطور حاجتها إلى هذه العمالة، حتى لا يتجه العاملون المصريون بطريقة عشوائية إلى أسواق للعمالة، قد لا تكون في حاجة إليهم.

٣ - إنشاء جهاز خاص لإرشاد الشباب الذي يرغب في هجرة مؤقتة أو دائمة إلى مواقع العمل بالدول الأخرى :

(١) الأخبار في ١٩٨٥/٥/٩.

(٢) الأخبار في ١٩٨٥/٤/١٥.

(٣) الأخبار في ١٩٨٥/٥/١٦.

(٤) الأخبار في ١٩٨٥/٤/٢٥.

فإذا انتقلنا إلى المضامين الصحفية المثارة على صفحات جريدة الأهرام خلال عام ١٩٨٥ ، نجد أن هذه المضامين تشير في اتجاهين الأول : يتجه إلى تنشيط وتدعيم فكرة السفر ، والآخر يعمل على التوطين من المخاوف التي تتردد حول عودة إجبارية للعمالة المصرية في الخارج وفي إطار الاتجاه الأول ، ينشر جريد الأهرام قصة لشاب عمل في الخارج عدة سنوات وحقق نجاحات ، ويتساءل محرر الباب لماذا لا يفعل الآخرون مثله^(١) . ويكتب « أنيس منصور » :

« مازلت أَدعو إلى الهجرة ، وقد ساعدت كثيرين على السفر . وليس الدعوة إلى الهجرة كغراً بمصر ، وإنما هي انتشار وبحث عن المكان الأفضل الذي يعيش فيه المواطن المصري ويكون أقدر على خدمة أسرته ووطنه ، ولن يكون للهاجر المصري أثر في وطنه الثاني وفي وطنه الأول ، إلا إذا كان قوة ، ومن أجل أن يكون قوة يجب ألا نغمض عنهم عيوننا لفظلوا هلى العين والرأس وفي القلب لتسكون كذلك عندهم »^(٢) .

وفي موضع آخر يكتب « أنيس منصور » : لو هاجر إلى أمريكا مليون مصري ، لو استقر في ليبيا نصف مليون لسكان للأحداث مسار آخر ، وكانت مهمة أى مبعوث مصري ستكون أسهل كثيراً من هذا العناء الذى يلقيه الرسمىون ذهاباً وإياباً فى الشرح والتوضيح والإقناع لو كان ولكنه ممكن فى عشرات السنين القادمة^(٣) .

وحول قضية عودة العمالة المصرية ، وتأثير ذلك على الإقتصاد القومى باعتبار أن تحويلات العاملين المصريين من أهم مصادر الحصول على

(١) الأهرام فى ١٩٨٥/٨/٢ .

(٢) أنيس منصور ، مواقف ، جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/٨/١٥ .

(٣) أنيس منصور ، مواقف ، جريدة الأهرام فى ١٩٨٥/١٠/٢ .

العملات الأجنبية ، أجرت جريدة الأهرام حديثاً مع رئيس الوزراء د كمال حسن على ، آنذاك ، يشكل مضمون ما جاء به من أفكار الأساس لما طرح من أفكار بعد ذلك على صفحات الجريدة حول ذات القضية^(١) فقد أوضح رئيس الوزراء ، أن افتراض عودة العمالة مبالغ فيه ، فكثيراً من الدول العربية تفضل الخبرة المصرية بمختلف مستوياتها والتي أصبحت إلى حد كبير جزءاً من دولا ب العمل في هذه الدول ، كما أن العمالة المصرية عنصر الاستقرار السامى فى الدول العربية ، فهى مكملة ثقافياً من عروبته لشعوب هذه الدول ، بجانب أن لاشأن لها بالعمل السياسى العربى فكل اهتمامها هو العطاء الفنى إزاء تحديات التنمية العربية .

وأوضح رئيس الحكومة ، أنه حتى بإفتراض عودة بعض العمالة المصرية فرحاً بهم فى وطنهم وسوق العمل فى مصر عطش شديد أهم لأنهم يمثلون عنصر ندرة من حيث الخبرة وهو ما نفتقده حالياً فى مجالات عديدة ومع ذلك نتحمل غيابهم فى سبيل أخواتنا العرب ولا أعتقد أنه سيكون هناك مشا كل لعودتهم .

وفى نفس الاتجاه ، نشرت جريدة الأهرام تصريحاً لوزير القوى العاملة أكد فيه ، د أن تأثير انخفاض عائدات البترول بالدول العربية سيكون محدوداً بالنسبة للعمالة المصرية ، حيث أوضحت الدراسات التى قامت بها الوزارة أن نسبة الخفض فى حجم قوة العمل المصرية بهذه الدول لن يتجاوز ١٥ ٪ من مجموعها ، وأكد الوزير ، أن سوق العمل المصرية قادرة عن استيعاب العمالة العائدة خاصة وأنها تركزت فى عمال التشييد والبناء والزراعة وهى الحرف التى يمانى السوق المصرية من نقص فيها ، وأضاف الوزير ، د أن سوق العمل بالعراق وحدها يستوعب نصف

(١) جريدة الأهرام فى ٣/٨/١٩٨٥ .

قوة العمل المصرية بالدول العربية ، فى نفس الوقت ، فإن العمالة المصرية تمثل العمود الفقرى للتنمية فى باقى الدول العربية^(١) .

وفى إطار هذا التهمين من جانب المسؤولين بالدولة لما يتردد من احتمالات تناقص أعداد المصريين العاملين بالخارج ، وبالذات بعد قرار ليبيا لإنهاء عقود ١٠٠ ألف عامل مصرى دفعة واحدة وتأثير ذلك على الإقتصاد القومى ، لم تناقش الجريدة الموضوع كقضية ، وإنما سارت معالجتها بطريقة مفتعلة على نفس المنوال من التهمين من شأن الموضوع ، فساهمات المصريين فى الخارج ضعيفة فى النقد الأجنبى^(٢) . والعمالة العائدة تعيد التوازن لسوق العمل وتخفض تكلفة الإنتاج وأسعار خدمات الحرفيين^(٣) . وأن هذه العودة تمثل نقطة البدء الصحيحة لتصبح مسار الإقتصاد المصرى^(٤) . وهنا فقط ولأول مرة بدأت تظهر الكتابات عن الآثار السلبية للهجرة على المجتمع من ارتفاع الأسعار ، والانتفخ ، وتدهور أخلاقيات العمل والإنتاجية ، وتفاقم الاستهلاك ، وأن عودة العمالة سوف تزيل هذه الآثار ، وواضح درجة افتعال معالجة الجريدة للموضوع كرد فعل للقرار السياسى الذى اتخذته ليبيا ، حيث لم يسبق أن أشارت الجريدة من قبل إلى هذه الآثار فى نفس الوقت الذى تتحدث فيه عن الحاجة إلى تشجيع الهجرة وفتح أسواق عمل جديدة فى أفريقيا .

ونتمنى الجريدة ، فتسددو إلى الحاجة للحفاظ على مستوى العمالة

(١) جريدة الاهرام فى ١٩٨٥/٨/٧ .

(٢) الاهرام فى ١٩٨٥/٨/٢٥ .

(٣) الاهرام فى ١٩٨٥/٨/٢٢ .

(٤) الاهرام فى ١٩٨٥/٩/١٢ .

المصرية في الدول العربية ، وزيادة أعدادها ، وفتح أسواق جديدة لها في الخارج ، وانتقد القرار الذي بطرد العمالة المصرية . وتصف القرار بالتعسف ، وتوحي بأن الأسعار بدأت ترتفع في ليبيا نتيجة له^(١) . وتبرز تصريحات الرئيس مبارك « وتأكيد » ، بأن الذين ارتكبوا خطأ طرد العمالة المصرية من ليبيا ، سيدفعون الثمن غالبا ، وأن مصر ستصرف مبدوء ، وأن عودة العمالة المصرية من ليبيا لا يمثل أية مشكلة على الإطلاق لمصر^(٢) . كما تنتقد موقف جريدة « الأهالي » ، من قرار ليبيا طرد العمالة ، وتتهم الصحيفة بأنها تغازل العقيد القذافي^(٣) .

وبعد أن خفت حدة الأزمة مع ليبيا ، عادت الجريدة إلى الترويج لفكرة السفر من جديد ، وتوحي بأن هناك فرص عمل جديدة للمصريين بالسعودية ، وأنها علبت - أي مصادر الجريدة - بأن هناك توجيهات عليا بالسعودية بعدم استخدام العمالة الآسيوية ، وقصر الإستغناء عليها مع المحافظة على العمالة العربية بعامة والمصرية بصفة خاصة ، ومنح موافقات الاستخدام الجديدة على العمالة^(٤) . كما تتحدث عن ضرورة تحسين السجلات البشرية الوظيفية عند تصديرها ، وحتى التجنس بالجنسية الأجنبية حتى يمكن أن تنافس في الخارج^(٥) .

وفي الوقت الذي ظلت صفحات الجريدة تحمل إلى القراء إعلانات عن فرص عمل بالخارج بدول السعودية ، الكويت ، وأبوظبي ، وسلطنة

(١) الأهرام في ١٢/٨/١٩٨٥ .

(٢) الأهرام في ٤/٩/١٩٨٥ .

(٣) الأهرام في ١٢/٨/١٩٨٥ وكذلك في ١٤/٨/١٩٨٥ .

(٤) الأهرام في ٩/٨/١٩٨٥ .

(٥) الأهرام في ٣٠/١٠/١٩٨٥ .

عمان والعراق ومعظمها موجهة للمهالة الفنية كأعضاء هيئة التدريس والأطباء والمهندسين، حملت صفحاتها - مثلها هو الحال على امتداد فترة التحليل - جرائم مكاتب السفريات التي تبيع الوهم - على حد وصف الجريدة - للفلاحين، والعمال البسطاء^(١) الذين وقعوا طويلاً ضحية لاحتيايل هذه المكاتب واستغلال رغبتهم العارمة في السفر للعمل بالخارج دون إجراءات رادعة من جانب المسؤولين .

رابعاً : معالجة الصحف للجوانب المختلفة لقضية الهجرة :

عرضنا في الصفحات السابقة، مجموعة الأفكار والتصورات التي تضمنتها المواد المتعلقة بالهجرة وتم رصدتها خلال فترة التحليل سواء في شكل أخبار أو إعلانات ومقالات وتحقيقات وأحاديث صحفية... الخ. وواضح من خلال العرض أن اتجاه المعالجة مال بلا استثناء بين الجرائد الثلاث، إلى الترويج لفكرة السفر في البداية، ثم تدعيمها. والإلحاح عليها بعد ذلك في المراحل اللاحقة، ويبدو أن هذه المهمة هي الوحيدة التي قامت بها الصحف الثلاث إزاء هذه القضية .

فباستثناء مناقشة بعض الجوانب الإجرائية أو التنظيمية المرتبطة بقضية الهجرة مثل مشاكل التأمين، والنحويلات، وتنظيم الإعانات، بالإضافة إلى القضية الوحيدة، التي عكستها حول احتمالات عودة إجبارية العمالة المصرية من الخارج، والتي عولجت كما أوضحنا بطريقة هامشية ومفتعلة، كرد فعل ميامي للوقف مسع لليبيا ظلت بقية الجوانب المرتبطة بقضية الهجرة مثل علاقة الهجرة، بارتفاع الأسعار والتضخم، وزيادة الاستهلاك وتأثر الإنتاجية، وتدهور قيمة العمل، والتفكك الأسري وزيادة قيم الخلاص الفردي والنزعة

(١) انظر على سبيل المثال الأهرام في ١٨/١٠/١٩٨٥ .

الفردية... الخ. بلا مناقشة تقريباً على صفحات الجرائد الثلاث، مما يجعلنا نحكم بدرجة ثقة عالية بتقاعس هذه الجرائد عن القيام بوظائفها التنموية في المجتمع، وبالذات وظائف التوجيه والإرشاد والتوعية، ومعالجة المشكلات والتفتية لها وتعمية الرأي العام، والضغط من خلاله لاتخاذ القرار.

وحتى لا نتهم بالتجاوز، أو استخلاص أحكام ارنجالية، كالقول بتقاعس الجرائد موضع البحث عن القيام بوظائفها التنموية في المجتمع، واقتصار هذه الوظائف على مهمة الدعاية والترويج لفكرة الهجرة وإهمال بقية الجوانب المتصلة بالقضية على خطورتها، وما قد ينار من احتمالات مناقشة هذه الجوانب في مضامين صحفية أخرى لم تكن موضع التحليل، نعرض للحقائق التالية :

١ - كان الدور غير المباشر الذي لعبته الصحف في الترويج لفكرة الهجرة أثر يفوق بكثير الأثر المباشر لتلك المضامين التي عرضنا لها، وانتهينا إلى أنها تعمل في اتجاه الدعاية لفكرة والترويج لها. فالنشر المكثف من جانب الجرائد الثلاث عن جرائم الاختلاس، وأزمة الإسكان، وغلاء الأسعار، وتدهور أخلاقيات العمل، وتشجيع الصحف على العمل البدوى وترك الوظيفة الحكومية، والحديث عن العمالة الزائدة، والبطالة المقنعة، والتركيز عن أخبار الجمارك والإعفاءات الممنوحة للعائدين من الخارج، والإعلان عن التيسيرات للعاملين بالخارج في التعليم وشراء الأراضي وحجز الشقق، والنشر المكثف عن صور الحياة في دول الخليج، والغنى الفاحش الذي تعيش فيه هذه الدول وارتفاع دخول الأفراد بها وجرائم سرقات نفائس شقة العائدين من الخارج، والزيجات التي تم من أغنياء عرب والإعلانات

الاستهلاكية والترفيه ، وأخبار الاستيلاء على أموال العائدين والنصب عليهم والمضامين الموجهة للعاملين بالخارج العائدين للشراء بالدولار ، وتحويل مؤتمهم إلى دعوة للاتفاق والاستثمار وكلها مضامين مثارة وملدوسة على صفحات الجرائد ، من شأنها خفاق جوأ نفسيا محيطاً تصبح في إطاره الهجرة والرغبة في السفر ، قيمة عليا لدى الأفراد تتوارى أمامها جميع القيم الأخرى ، بل وخلق تطلعات تفوق بكثير إمكانيات العديد من أفراد المجتمع ومن بينهم الغير قادرين على السفر وتحمل تكاليفه ، وهو ما نلنسه حالياً ، وكما سنكشف عنه في الدراسة الميدانية من رغبة عارمة لدى الأفراد على اختلاف مستوياتهم للسفر إلى الخارج فإذا كان التطلع عارما والإمكانيات والفرص محدودة وقاصرة ، فلنسا أن نتوقع الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها الوظيفة الوحيدة التي قامت بها الصحف الثلاث في مجال معالجة الجوانب المختلفة لقضية الهجرة بما يدعم بالتالى صحة ما أشرنا إليه من تقاعس هذه الصحف عن القيام بدورها التنموي المنتظر لإزاء قضية الهجرة .

٢ - لانسير المضامين المثارة على صفحات الجرائد الثلاث في اتجاه معالجة تدهور قيمة العمل والإنتاجية، وهو التدهور الملحوظ في المجتمع المصرى حالياً، والذي جاء في جانب منه كآثر مباشر وغير مباشر لظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج ، وكان من أخص واجبات الصحف من وجهة النظر التنموية والدور المتوقع للإعلام في المجتمع ، العمل على معالجة هذا التدهور ، والتأكيد على قيمة العمل ، وتدعيم مركزها على سلم التدرج القيمي في المجتمع ، خصوصاً وأن التراث الثقافي والديني في المجتمع يعلو من شأن هذه القيمة ويؤكد عليها ويضمها في مرتبة عليا بين قيم أخرى جوهرية كالإيمان ، والتعاون ، وحب الآخرين ... الخ .

وهو ما تمّ تقم به الصحف بل على العكس أدت ممارسات هذه الصحف إلى المزيد من تدهور قيمة العمل والإنتاجية، ونظرة على ما تمّ رسده من أفسكار مثارة تنهّل بقيدة العمل يمكن أن تنضح هذه الحقيقة :

التراسخ في العمل وعدم الاكتراث والجدية، الفوضى وعدم الانتظام في كل شيء، عمليات السكسب والإثراء غير المشروع والحاجة إلى الانضباط وتباطؤ العمل والفوضى في المؤسسات الحكومية، ضعف أحكام القضاء وعدم قدرتها على الردع، الإهمال في المكاتب الحكومية عدم الدقة والانتظام في العمل، القدرة على الإنجاز في الغرب واللباس التام عندنا، قلة الإنتاج وتقاعس الموظفين والعامل عن العمل، تأكل مؤسسات وأجهزة المجتمع، جشع الحرفين ومغالاتهم في الأجور، عدم أهمية الوقت والحوّل، تعقيدات ومتاعب في إنجاز مصالح الناس، الثروة تأتيه وهو نائم، فقدان الأمل في الإدارات الحكومية، الفوضى وعدم الجدية في الشارع المصري، قلة ذوق العاملين مع الجمهور، التعقيدات الإدارية والروتين وعدم التنظيم في العمل، ليس هناك تقدم في تحقيق الوعود، السكل وحب الموظفين للأجازات ... الخ .

وفي ظل مناخ كهذا، لابد أن تنواري قيمة العمل، وتمتاز الثقة بالنفس، وتقتل دوافع الأفراد للحرص على العمل والإنجاز ويتكسرس لديهم الشعور بعدم الجدوى والإحباط أو الانتهاء، مما يشكل من ناحية باعثاً آخر يدفع في اتجاه الهجرة، ومن ناحية أخرى، ينبغي أية دعاوى قد تتحدث عن دور تنموي للصحف في معالجة مشكلات الهجرة من خلال مضامين أخرى مثارة خير التي أخضعت للتحليل، ويدعم بالتالي صحة الحكم بتقاعس الجرائد موضع البحث عن القيام بوظائفها التنموية، تجاه قضية الهجرة .

٣ - تسير غالبية المضامين المثارة على صفحات الجرائد الثلاث سواء تلك التي كانت موضع التحليل أو غيرها في اتجاه لا يدعم قيمة الترابط الأمرى ، وهى القيمة التى تجمع كافة دراسات الهجرة على أنها تأثرت وبشدة فى الاتجاه السلمى من جراء عملية الهجرة العالمية ، وما يحدث نتيجة لها من منازعات وخلافات مادية وعاطفية داخل الأسر المصرية ، فنجد إحدى الجرائد تنشر كاريكاتورا ساخراً يقف فيه أحد الأزواج ويقول : قضيت شهر من أسعد أيام حياتى الزوجية . وبعدين مرأتى رجعت البيت ،^(١) . وبعد ذلك يومين تنشر ذات الجريدة ، كاريكاتورا لإحدى الزوجات تقول فيه : أنا صبيح سعيدة معاه . . . لكن الظاهر أن السعادة موش هية كل شىء^(٢) . هذا على مستوى العناية موضع التحليل ، فإذا ألقينا نظرة شاملة ومتفحصة لبقية المضامين ، نجد أنه باستثناء كتابات محدودة تتحدث عن أهمية طاعة الزوجة لزوجها ، ووقوف الزوجية بجوار زوجها ودعوة الأبناء لتكريم أمهاتهم في عيدها أن الكثرة الغالبة من هذه المضامين والى تأخذ شكل وقائع وحوادث وقصص ورسائل عاطفية تتحدث عن الجرائم التى تقع بين أفراد العائلة الواحدة ، وتحكى الروايات التى تشير إلى تفسخ الأسرة المصرية وبطريقة تهدش الحياء العام أحياناً ، فتتحدث مثلاً عن الأم الذى تلقى بأبنها فى الشارع بعد ولادته لرفض الزوج تأنيث بيت لها ، وتحريض زوجة على قتل زوجها وخيانته مع أحد عماله ، والرجل الذى تنازل عن زوجته مقابل ٤ ألف جنيه والعامل الذى يخنق زوجته ليتزوج بأخرى والذى يقتل زوجته حرصاً على الشقة ، والأم التى تذبح أطفالها الأربعة إلخ .

(١) جريدة الجمهورية فى ١٩٨٥/٢/٣ .

(٢) جريدة الجمهورية فى ١٩٨٥/٢/٤ .

وقد دخلت تلك الوقائع وتفاصيلها عن طريق الجرائد إلى البيوت وأماكن العمل وتحولت إلى موضوعات لأحاديث السكبار وأثارت تساؤلات الصغار غير ما أضافته إلى معارفهم ، وما يمننا هنا هو التأكيد على أن الصحف بهذا المسلك، لم تدعم قيم الترابط الأمرى، كما هو متوقع ومفترض لمعالجة الآثار السلبية للهجرة ، وإنما عملت وتعمل بلا وعى فى اتجاه التفتك الأمرى ، مضيفة بذلك تدعياً آخر لصحة حكمتنا بتقاعس هذه الجرائد عن القيام بوظيفتها التنويرية تجاه قضايا المجتمع وتحديد قضية الهجرة .

٤ - فإذا انتقلنا إلى الجوانب الخاصة بمظاهر الإفراط الاستهلاكية وقلة الميل للادخار ، والتي صاحبت ظاهرة الهجرة الخارجية وتطبيق سياسة الانفتاح وأشار إليها الباحثون فى أكثر من موضع، نجد أن هذه الجوانب لم تحظ هى الأخرى بالرعاية والأهمية من جانب الجرائد الثلاث رغم خطورتها على مستقبل التنمية فى المجتمع . فقد ساعدت السيولة النقدية التى توافرت لدى العديد من أسر العاملين بالخارج إلى تزايد الميل إلى الشراء والإقبال على اقتناء الكثير من السلع الترفية والسكالية التى لم تكن مدرجة من قبل فى إطار اهتماماتهم كما أن العاملين بالخارج عادة ما يحملون عند عودتهم ما يستطيعون من الهدايا وأدوات الترفية ، وتلبية أية تطلعات استهلاكية لدى زوهم مهما كان حجمها اعتقاداً منهم بأن من شأن ذلك تعويض الحرمان العاطفى الذى عانوه طوال فترة غياب رب الأسرة بالخارج .

ويقتل مثل هذا السلوك الإنفاق البذخى إلى الأفراد الآخرين حتى هؤلاء الذين لم تنح لهم فرصة السفر للخارج، وذلك بفعل عمليات التفاعل والتقليد والمحاكاة ، ويصبح الاتجاه السائد لدى الجميع هو الميل إلى

الاستهلاك والإنفاق المظري، وهي الاتجاهات التي تعد معوقاً رئيسياً من معوقات التنمية وتطلب معالجة فعالة من جانب الصحف كأداة تنموية من أخص واجباتها تهئية المناخ الملائم لعمليات التغيير والتنمية في المجتمع من خلال نشر المضامين التي من شأنها مكافحة قيم الاستهلاك المظري والتأكيد على قيم الادخار والاستثمار، وهو ما تقاعست الصحف الثلاث عن القيام به، بل على العكس ساهمت الصحف الثلاث بوعي وبدون على أذكاء التطلعات الفردية والاستهلاكية لدى الأفراد في المجتمع: ولسنا في حاجة هنا للخوض في الحديث عن العديد من المضامين الصحفية الداعية إلى الاستهلاك أو المخفية علمية. ويكفي أن نشير فقط إلى باب حديث المدينة بجريدة الجم، رية، وصفحة الاجتماعيات بجريدة الأهرام، وصفحة الجديد في السوق بجريدة الأخبار، بالإضافة إلى العديد من الإعلانات الاستفزازية والمثيرة للمحقد الاجتماعي التي تمتلئ بها صفحات الجرائد الثلاث والتي تتوارى في إطارها قيمة الادخار وتندعم عوضاً عنها قيم الاستهلاك والمحاكاة والتقليد مما يدفعنا إلى القول، بأن هذه الصحف لم تقاعس فقط عن القيام بدورها التنموي إزاء الجوانب المختلفة لقضية الهجرة، بل وعملت في الاتجاه المضاد الذي يدعم الآثار السلبية المترتبة على هذه القضية في المجتمع.

استخلاصات أساسية :

واختصاراً للقول، وتحديدأ لجوانب معينة استهدفت من وراء العرض السابق، وقبل النزول إلى جمهور القرية نوضح الجوانب التالية:

٢ - كان حجم اهتمام الصحف الثلاث بقضية الهجرة وعلى امتداد فترة التحليل متواضعاً للغاية سواء بمعايير معدل تكرار طرح

موضوعات هذه القضية على امتداد فترة التحليل أو معدل الطرح على صفحات العدد الواحد أو معايير مكان النشر على صفحات الجريدة ودرجة الإبراز التي توليها الصحف لموضوعات هذه القضية . وجاءت جريدة الأهرام في المرتبة الأولى من حيث درجة الاهتمام النسبي بقضايا الهجرة بالمقارنة بجريدتي الأخبار والجمهورية على الترتيب .

٢ - قدم الجانب الأكبر من المضامين المرتبطة بالهجرة على صفحات الجرائد الثلاث في قوالب : الإعلان الصحفي ، والتقرير الصحفي ، ثم المقال الصحفي في المرتبة الثالثة وتدننى ظهور هذه المضامين في قوالب تحريرية أخرى كالحديث الصحفي والتحقيق الصحفي ، والمؤتمرات والندوات ، والرسائل الصحفية والقصص والأمثال . الخ . وعكس ذلك الطابع الخبرى والمعرفى الغالب لهذه المضامين .

٣ - لم تتجاوز المضامين الصحفية المثارة على صفحات الجرائد الثلاث حد الدعاية والترويج لفكرة الهجرة في البداية ، ثم تدعم هذه الفكرة وتأكيدا بعد ذلك على امتداد فترة التحليل . وتلاشى أو كادت وظائف أخرى مهمة كالتروعية ، والتوجيه ، وبلورة الرأى العام تجاه الجوانب والأبعاد المختلفة لقضية الهجرة ، وبالتالي - وهذا هو المهم - لا يجوز لنا أن ننسب أية تصورات أو مدركات قد نكشف عنها لدى الجمهور حول جوانب معينة لقضية الهجرة إلى الصحف ، وعلينا أن نبحث عن مصادر هذه التصورات لدى الجمهور خلال المقابلات الميدانية .

٤ - أثبت استعراض الأفكار والتصورات التي وردت في المضامين المرتبطة بالهجرة خلال فترة التحليل ، وكذا الرؤية العامة للباحث لبقية المضامين الصحفية الأخرى المثارة ، أن الجرائد الثلاث موضع البحث.

قد تقادحت عن القيام بدورها التنويري في طرح ومناقشة الجوانب المختلفة انسانية الهجرة أو العمل دلي معالجة الآثار السلبية المترتبة على هذه القضية في المجتمع بل وحملت أحياناً في الاتجاه المضاد والعكسي الذي يدعم جوانب سلبية جديدة . جاءت في جانب منها كأثر مباشر أو غير مباشر ظاهرة الهجرة ، يأتي على رأسها ، تدهور قيمة العمل والإنتاجية ، والتفكك الأسري والإفراط الاستهلاكي .

• - وأخيراً - وهذا هام لتحليل الميداني فيما بعد- فإن المضامين الصحفية المرتبطة بالهجرة والتي جرى استعراضها أو تحليلها على صفحات الجرائد الثلاث لم تخاطب جمهور القوية ولم تعكس أى مظهر من مظاهر الهجرة الفلاحية الخارج باستثناء الإشارة العريضة إلى موضوع هجرة الفلاحين المصريين إلى العراق ، والإعلان من حين لآخر عن جرائم مكاتب التسفير الوهمية التي وقع ضحيتها العديد من الفلاحين البسطاء ، وبالتالي لنا أن نتوقع ألا يكون للمصحف دور يعتد به في آليات الهجرة الفلاحية للخارج . وهو ما سنتثبت منه خلال الدراسة الميدانية . والتي نعرض لنتائجها في الفصل القادم .

~~الفصل السابع~~

~~رؤية الجمهور وفاعلية أجهزة الإعلام~~

الفصل السابع

أرجاء: رؤية الجمهور وفاعلية أجهزة الاعلام

بعد استعراض سمات المضمون الإعلامي المقدم على صفحات الجرائد الثلاث والتوجهات العامة لهذا المضمون حول موضوع هجرة العمالة المصرية للخارج يصبح من المنطقي، وحتى تكتمل الحلقة، أن نسأل، هل وصل هذا المضمون إلى الجمهور بمنطقة البحث، وكيف وصله؟ وما هو تأثيره لدى الجمهور؟ وعند بحث هذا التأثير، هل يختلف الموقف عند من تعرض لهذا المضمون ومن لم يتعرض له؟

ويسمى هذا الفصل، إلى عرض نتائج العمل الميداني بقرية البحث، وما يتوافر لدينا من بيانات حصلنا عليها سواء من خلال المقابلات المقننة التي طبقت خلالها استمارة دليل المقابلة، أو من خلال الحوار المفتوح مع المبحوثين. وملاحظة أسلوب تعاملهم مع أجهزة الإعلام المختلفة في مجرى الحياة الفعلية وترتبط خطه عرض البيانات بالإجابة على التساؤلات التي يثيرها البحث في هذا الجانب والتي تدور حول مدى تعرض الجمهور بمنطقة البحث لأجهزة الإعلام المختلفة، وحقائق تصوراتهم لموقف هذه الأجهزة من قضية الهجرة، وكذا رؤيتهم لظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج ومدى وعيهم بالأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، وعلاقة ما يوجد من تصورات لدى الجمهور حول الهجرة بما هو متعارف من مضامين إعلامية، ودرجة اعتماد الأفراد على أجهزة الإعلام في اتخاذ قرار الهجرة، وبصورة أكثر تحديدا يتضمن الفصل مناقشة العناصر الثلاثة التالية:

١ - رؤية الجمهور للجوانب المختلفة لظاهرة الهجرة.

٢ — تعرض الجمهور لأجهزة الإعلام المختلفة بمنطقة البحث .

٣ — أجهزة الإعلام وهجرة العمالة (التأثير — والفاعلية) .

أولاً : رؤية الجمهور لظاهرة الهجرة :

تشير البيانات المبدئية إلى أن جميع الأفراد بقرية البحث سواء من داخل إطار العينة الأصلية أو خارجها ، لديهم معرفة واسعة بموضوع هجرة العمالة إلى الخارج . وتتحدد هذه المعرفة في أن هناك رغبة عارمة لدى الناس على اختلاف مستوياتهم للسفر والعمل بالخارج فترة مؤقتة والعودة إلى البلد ببعض المدخرات تمينهم على الوفاء بمتطلبات الحياة المادية ومواجهة مشاكلهم الخاصة وضمان مستقبلهم ومستقبل أولادهم . وأن ذلك هو أحد الطرق المتاحة أمام الفرد الذي يعاني من مشكلات مادية ، وضيق في كسب لقمة العيش ، وعلى الرغم من أن الجانب الأكبر من المبحوثين لم يتمكن من تحديد عدد الأفراد الذين سافروا للعمل بالخارج في القرية ، إلا أن إجاباتهم التلقائية على تساؤلنا الخاص بتصورهم حول العدد التقريبي للهاجرين بالقرية تعكس شعوراً كبيراً لديهم بضخامة هذا العدد : ديوه ، كثير أوى بابيه ، كل الناس بقسافر ، أعرف ناس كثير سافرت ، اللي بيقدر يسافر بيسافر ، الناس كثير بتروح وتيجي من بره إلى غيرها من الإجابات التي تكشف عن إدراك واضح من جانب الأفراد بالقرية باتساع نطاق ظاهرة الهجرة . سواء على مستوى القرية أو القرى ، والمراكز الأخرى المجاورة .

وقد أفضى هذا الإدراك على ما يبدو إلى خلق شعوراً لدى المبحوثين بمنطقة البحث بأن الهجرة إلى الخارج أصبحت مطلباً عاماً واتجاهاً مفضلاً لدى جميع الأفراد على اختلاف مستوياتهم أو حاجاتهم الحقيقية إلى الهجرة

والبحث عن فرص عمل خارج نطاق مجتمعهم المحلي ، وقد بلغ هذا الشعور من العمق إلى الحد الذي أصبح يشكل في حد ذاته دافعا قويا يضاف إلى جملة الدوافع والأسباب التي تدفع بالأفراد إلى اتخاذ قرارهم بالسفر للعمل بالخارج وذلك بفعل عمليات التقليد والمحاكاة ومسايرة المجموع .. إلخ .

وتكشف المناقشات المستفيضة مع المستويات المهنية المختلفة ، أن ثمة علاقة بين نوع المهنة ودرجة الإحساس بحجم ظاهرة الهجرة ، حيث تلاحظ تزايد الشعور بظاهرة الهجرة والميل إلى تضخيم حجمها لدى فئات الموظفين والمهنيين والحرفيين والطلبة ، في حين يقلص هذا الشعور لدى فئات الفلاحين ، والعمال والتجار على الترتيب ، وبصفة عامة كلما ارتفع المستوى الثقافي والتعليمي للبحوث كلما مالت إجاباته حول تقديره لحجم ظاهرة الهجرة ، وعدد المهاجرين بالقرية إلى التضخيم ، مما يكشف عن درجة تأثير المتغير التعليمي والثقافي في تعميق الإحساس باتساع نطاق ظاهرة الهجرة ، بما يتيح هذا المتغير من فرص وقدرات أفضل في التعرض والتفاعل مع أساليب الإتصال المختلفة من ناحية ، وتوسيع مدركات الفرد بما يحدث من تغيرات اجتماعية وحرالك اجتماعي بالقرية بفعل عمليات الهجرة من ناحية أخرى .

وحول رؤية المبحوثين للأماكن التي يقصدها عامة المهاجرون للعمل بالخارج في القرية ، جاءت العراق والأردن في المرتبة الأولى كما توضح بيانات الجدول التالي :

(١٥ - هجرة المصريين)

جدول رقم (١)

معرفة المبحوثين ببلدان مقصد المهاجرين للعمل بالخارج

بلد المقصد	العدد	النسبة
العراق	٧٠	٢٥٪
الأردن	٥٠	٢٥٪
العراق والأردن	٣٠	١٥٪
ليبيا	٢٠	١٠٪
السعودية	١٦	٨٪
السعودية	٨	٤٪
دول أخرى	٤	٢٪
لأعرف	٢	١٪
المجموع	٢٠٠	

وبلاحظ من بيانات الجدول أن العراق والأردن قد حظيت بما يقرب من ٧٥٪ من إجابات المبحوثين حول الأماكن التي يهاجر إليها أبناء القرية للعمل بالخارج ، وهو أمر طبيعي ويسهل فهمه على ضوء سهولة إجراءات السفر إلى هذين البلدين من حيث قلة نفقات الانتقال من ناحية وعدم اشتراط الحصول على تصريح دخول من جهة أخرى، ويأتى بعد ذلك فى مرتبة تالية ليبيا، والسعودية ودول أخرى على الترتيب ، ويكشف الحوار مع المبحوثين على أن ليبيا كانت تحتل فى فترة متقدمة على أهمية خاصة كبلد يقصده المهاجرون من أبناء القرية، ثم تلاشى مركزها تقريبا بعد ذلك بسبب صعوبة إجراءات

السفر إليها والعلاقات المتوترة بينها وبين مصر في الوقت الحاضر . ومع ذلك ، فقد تحدث البعض عن تجربتهم الطيبة في العمل في ليبيا وتمنياتهم أن تعود هذه الأيام : لقد شفت أيام حلوة في ليبيا ، الشغل واقه كان حلوفى ليبيا ، الواحد عرف يحوش قرشين هناك ، لو بفتحوا الحدود علشان نسافر لليبيا تانى . . إلى غيرها من الإجابات التى تكشف عن إدراك واضح من جانب بعض المبحوثين الذين خبروا العمل في ليبيا في المراحل الأولى من الهجرة ، بقلة الدخل وصعوبة ومشقة العمل حالياً بالخارج وبالذات في دولتي العراق والأردن التى تكثر بها في الوقت الراهن العمالة المصرية اليدوية وغير اليدوية وغير الماهرة ، وغالبيتهم من الفلاحين والعمال والطلبة ، الذين يشكون عند عودتهم أو في خطاباتهم إلى زويم من قلة الدخل ، وضيق فرص العمل المتاحة أمامهم هناك .

ومن اللافت للنظر في بيانات الجدول السابق ، انخفاض نسبة الإجابات التى لم تستطع تحديد بلدان مقصد المهاجرين ، حيث لم تتجاوز هذه النسبة (فردين) فقط من إجمالى أفراد العينة البالغ عددهم (٢٠٠) فقد لوحظ عليهم بصفة عامة طابع التردد وعدم الرغبة في الحديث والميل إلى الانطواء في حين أن بقية أفراد العينة وكذا الأفراد الآخرين من خارج نطاق العينة الأصلية بما فيهم أولئك الذين لم يخبروا السفر إلى الخارج أو ليس لهم أقارب ومعارف في الخارج لديهم معارف واضحة عن بلدان مقصد المهاجرين ، مما يشير إلى دور أنماط الاتصال المختلفة في تدعيم معارف الأفراد بالقرب على اختلاف مستوياتهم بالجهات التى يتوجه إليها المسافرون للعمل بالخارج .

ومع ذلك نجد أثراً واضحاً للتمايز المهمى بين المبحوثين في تجديد معارفهم لبلدان مقصد المهاجرين ، فبينما تحددت هذه المعارف لدى فئات

الفلاحين والعمال وبعض الحرفيين والطلبة في العراق والأردن وليبيا. نجد أنها امتدت لدى فئات الموظفين، والمهنيين والتجار وغيرهم، مما يتميزون بارتفاع مستواهم التعليمي لتشمل بلدان السعودية، والكويت ودولة الإمارات العربية وغيرها من الدول التي تستقبل العمالة المصرية وبالذات الماهرة منها، مما يشير إلى أثر المتغير المهني والتعليمي في تحديد معارف ومدرجات الأفراد ببلدان مقصد المهاجرين.

وفي محاولة للتعرف على رؤية المبحوثين لبؤات الأفراد من السفر للعمل بالخارج في القرية، طرحنا السؤال الآتي: إيه إلى بيغلي الناس تسبب بلدها وتسافر بره؟ ويكشف الجدول رقم (٢) عن نتائج إجابة المبحوثين على هذا التساؤل:

جدول رقم (٢)

(رؤية المبحوثين لدوافع الأفراد من وراء السفر للعمل بالخارج)

العدد	٪	دوافع السفر
٥٧	٢٨.٥	١ - لتحسين مستوى المعيشة
٤٧	٢٣.٥	٢ - ضيق سبل العيش (الفقر والحاجة)
٣٦	١٨.٢	٣ - فرص العمل المحدودة في البلد
٣٧	١٨.٣	٤ - لتسديد الديون وحل المشاكل المادية
١٩	٩.٣	٥ - قلة عائد العمل في البلد
١٤	٧.٢	٦ - كل واحد يسمي لحاله
٢٠٠	١٠٠٪	المجموع

ويبدو واضحاً من بيانات الجدول ، ومن المناقشات المستفيضة مع
المبحوثين من مختلف الفئات المهنية بالقرية أن الجميع لديه تصوراً راسخاً
يربط بين السفر للعمل بالخارج ، وبين تجميع الثروة والمال والغنى ،
والمعيشة صعبة في البلد ، ومتطلبات الحياة المادية كبيرة ، وفرص العمل
محدودة ، كما أن عائد العمل ضئيل ، وأن فرص العمل بالخارج متاحة
وأفضل ، ويمكن للإنسان أن يبني مستقبله هناك ، ويعود ببعض المال
يمكنه من رفع مستوى معيشته ، وتسديد ديونه ، وحل مشاكله المادية
والوفاء بمتطلبات الحياة ، سواء في بناء مسكن أو تربية الأولاد وتأمين
مستقبلهم أو في الزواج . الخ .

ووفقاً لهذا التصور ، وللبينات التي يكشف عنها الجدول رقم (٢)
فإن ثمة عوامل طرد تسكن وراء قرار الأفراد في القرية بالسفر للعمل
في الخارج تتحدد في : ضيق سبل العيش ، وكثرة المتطلبات المادية ،
ومحدودية فرص العمل ، وضآلة العائد المادي . الخ . وعوامل جذب
تتعلق بتوافر فرص العمل بالخارج ، وكثرة العائد المادي ، ومع ذلك ،
فإن المناقشات المتعمقة ، والحوار غير المباشر ، والمشاهدات الواقعية ،
تكشف عن دوافع أخرى أصبحت أكثر أهمية وبالذات في المرحلة
الراهنه من الهجرة ، حيث أصبحت الهجرة في حد ذاتها آلية لإنتاج الهجرة
ودافعاً لها . فهي من ناحية أصبحت قيمة عليا مفضلة ومرغوبة لدى جميع
الأفراد ، كما أن المهاجر العائد ببعض المدخرات سرعان ما يكشف أنها
لا تمكنه من تحقيق كل طموحاته ، والوفاء باحتياجاته وتطلعاته المتزايدة
نتيجة لارتفاع الأسعار والغلاء والتضخم في المجتمع ، فيجد نفسه مضطراً
للمعاودة التفكير في الهجرة . ومن ناحية أخرى نجد جانباً كبيراً
من الأفراد يسمون إلى السفر للعمل بالخارج ، ليس تحت ضغط

الحاجة المادية ، أو عدم توافر فرص العمل .. إلخ ، ولكن بفعل عمليات التقليد والمحاكاة ، فإذا كان قريبا أو زميلا أو صديقا لهم قد سافر ، فلماذا لا يسافرون لتوفير بعض المال يضاف إلى مالديهم تحوطا للمستقبل والحفاظ على مستوى معيشى لائق وتحقيق تطلعاتهم الإجتماعية والمادية ، والتي تزايدت بفعل تغير الظروف الإجتماعية وتطبيق سياسات الانفتاح فى المجتمع .

ومع إقرار الجانب الأكبر من المبحوثين وبالذات فئات الفلاحين والعمال والحرفيين من وجود نقص فى العمالة اليدوية فى البلد ، وارتفاع أجور العمالة بطريقة تهدد الإنتاج الزراعى ، وإمكانية تحقيق عائد مادى مجزى من وراء العمل بالداخل سواء فى أعمال الزراعة أو البناء والتجارة .. إلخ ، إلا أن السفر فى حد ذاته ، مازال يمثل حلما وبريقا يراود الأغلبية فى القرية وتكشف إجابات المبحوثين وحوارنا معهم عن هذا المعنى : « رد على البيه ياولد وكله يمكن يعملنا فى عقد ، الواحد مهما ما يشتغل هنا مشحقة در يحوش قرشين ، الواحد بره يستحمل شوية ويشغل فى أى شىء علشان يكون قرشين يعمل بيهم حاجة ، إلى غيرها من الإجابات التى تكشف عن درجة تمسك فكرة السفر للعمل فى الخارج . ورسوخها لدى المبحوثين فى القرية بحيث أصبحت هى المحرك الاساسى وراء الهجرة بصرف النظر عن أى اعتبارات أو دوافع أخرى للسفر .

وتكشف أحد المبحوثين من فئة العمال اليدويين ، والذي خبر السفر إلى ليبيا والعراق عن دوافع موضوعية ونفسية أخرى كامنة لدى بعض الفئات ، وبالذات اليدوية منها ، من وراء السفر وهى ، عدم الانتظام فى العمل : « الواحد بيشتغل يوم ويظل يومين فى انتظار حد يناديه ، والسكسل

والقعود وحش ، والمعاملة السيئة وعدم احترام العامل الأجير واليدوى ومعارضة في حين في الخارج ماحدث عارف حد ، والناس يتحترم بعضها ، وهذا الدافع النفسى الأخير على ما يبدو هو الذى يفسر لماذا يتجه بعض المصريين لقبول الأعمال اليدوية والدونوية في الخارج ، وترفض العمل بها في الداخل رغم عائدها المادى المجزى في الوقت الراهن .

وأيا كانت دوافع السفر ، فقد اتجه الحوار مع المبحوثين لمحاولة التعرف على الطريقة التي عرف بها الناس في القرية « سكة السفر » للخارج . بمعنى آخر كيف ظهرت الفكرة ، وكيف انتشرت ورسخت إلى الحد الذى أشرنا إليه أنفا ، ومع أن الجوانب الأكبر من المبحوثين لم يتمكن من تحديد كيفية ظهور فكرة السفر بالقرية ، إلا أن بعض المبحوثين ، وبالذات من الفئات المتعلمة بالقرية ، أشاروا إلى عدة مصادر فيها :

أولاً : زيادة قوة العمل بالقرية عن الحاجة الحرفية واتجاه جانب من قوة العمل هذه للبحث عن فرص عمل خارج حدود القرية ، وقدم عدد من مقاولي الأنفساد إليهم الذين عرضوا عليهم العمل بمناطق الاستصلاح الجديدة ، ثم بعد ذلك الاتفاق معهم على نقلهم للعمل بليبيا ، والعراق ، والأردن وغيرها من الدول المستقبلية للعمالة .

ثانياً : انفتاح العديد من أبناء القرية ، وبالذات الفلاحين منهم على العالم الخارجى . من خلال السفر خارج نطاق القرية والانخراط في سلك الجندي ، واكتسابهم لخبرات جديدة منها الاستماع إلى فكرة السفر للخارج وعند تسريحهم أخذ جانب كبير منهم تراوده فكرة السفر ، بعد أن كره العودة إلى العمل الزراعى الأجير أو العمل الخدوى محدود الدخل بالقرية لمن قامت الحكومة بتعيينه كعمال خدمات .

ثالثاً: الإعانات بالنسبة للموظفين بالقرية وبالذات فئة المدرسين العاملين بوزارة التربية والتعليم .

رابعاً وأخيراً: الصحف التي تحدثت عن تجربة تهجير بعض الفلاحين المصريين إلى العراق ، وانتقال أخبار التجربة إلى العديد من الفلاحين الباحثين عن عمل عبر أساليب الاتصال الشخصي المختلفة .

وقد تسكّفت هذه المصادر الأربعة في إدخال فكرة السفر للخارج إلى القرية ، وأدت النجاحات الأولى لمن سافر إلى الخارج وعاد محملاً بالعديد من المقتنيات والهدايا وبعض المال ، وما ظهر على هؤلاء الأفراد من بعض مظاهر الثراء والسلوك الإنفاقي البذخي في بعض الأحيان ، إلى ترويح فكرة السفر وانتشارها على نطاق واسع وتدهيم الإدراك والمعرفة بها لدى كافة القطاعات المهنية بالقرية ، وأخذ الاهتمام بها يتزايد شيئاً فشيئاً ، بتزايد أعداد الأفراد المهاجرين والعائدين إلى القرية ، وما يتركونه من تأثيرات اجتماعية مختلفة . ومع هذا الاهتمام ، دخلت الفكرة إلى مرحلة التقييم وحساب المكسب والخسارة من ورائها ولعب هنا الاتصال الشخصي وعمليات التقليد والمحاكاة ، والضغط التي يتعرض لها الأفراد في الوفاء بمتطلبات المعيشة ، وزيادة التطلعات دورها في تغليب ميل الأفراد بالقرية إلى تبني الفكرة والسعي لخوض تجربتها بل واعتبارها في حد ذاتها قيمة عليا تتواري أمامها كل القيم الأخرى ، وأصبح السفر من أجل السفر هو المطلوب الذي يتوق إليه الجميع وبالذات فئة الشباب .

ويكشف الحوار مع المبحوثين حول الطريقة التي يتم من خلالها السفر وكيفية إتمام إجراءاته ، على أن الجزء الأكبر من عملية الهجرة بالقرية يتم من خلال مكاتب التسيير وعقود العمل الشخصية كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (٣)
(كيفية إتمام إجراءات السفر للخارج)

ترتيب إجراءات السفر	العدد	٪
١ - عقد عن طريق أحد المعارف	٤٠	٪ ٢٠
٢ - مكاتب التفسير ومقاولي الأنفار	١٢٤	٪ ٦٢
٣ - الإعارة	٣٠	٪ ١٥
٤ - المغامرة الشخصية	٦	٪ ٣
المجموع	٢٠٠	٪ ١٠٠

وواضح من بيانات الجدول . أن الجزء الأكبر من عملية الهجرة يتم ترتيبه عبر مكاتب التفسير ومقاولي الأنفار بنسبة (٦٢ ٪) وبأى بعد ذلك السفر عن طريق عقود العمل التى يحصل عليها الأفراد عن طريق شبكة العلاقات الشخصية سواء من خلال أحد المعارف وأصحاب النفوذ فى مصر ، أو أحد الأقرباء أو الأصدقاء ممن يعملون بالخارج بنسبة (٢٠ ٪) ثم تأتى الإعارة للوظفين والعاملين بالمؤسسات والهيئات الحكومية بالقرية بنسبة (١٥ ٪) فى حين لم تتجاوز نسبة إقبال الأفراد على المغامرة الشخصية والسفر بلا عقد أو ترتيب مسبق لفرصة العمل بالخارج (٣ ٪) من إجمالى عدد المبحوثين من أفراد العينة ، مما يكشف عن ضآلة المبادرة الشخصية والتردد والخوف من السفر والغربة دون الإحتياط من جانب العديد من القرويين وتفضيلهم للسفر إلى البلدان التى يتواجد لديهم فيها معارف وأصدقاء ولو بدون عقد أو ترتيب مسبق لفرص العمل على السفر بعقد مضمون إلى البلدان التى لا يوجد لديهم فيها

معارف ، مما يشير إلى دور شبكة العلاقات الشخصية في الترويج والإعداد لعملية السفر للعمل بالخارج . والجدير بالملاحظة هنا ، أن أيا من المبحوثين لم يشير إلى دور الإعلانات التي تنشرها الصحف حول فرص العمل المتاحة بالخارج ، مما يؤكد إنعدام اعتماد القرويين على هذا المصدر في ترتيب إجراءات سفرهم للخارج .

وقد أوضح الجانب الأكبر من المبحوثين ، أن السفر للخارج في الوقت الراهن ، لم يعد مسألة سهلة ، كما كان الحال من قبل ، يتحقق بمجرد رغبة الفرد في السفر ، وتوافر بعض المال لديه لمواجهة نفقاته ، وإنما أصبح الأمر أكثر صعوبة ، حيث يقل الطلب حالياً على العمالة اليدوية ، وأن فرص العمل المعروضة من خلال المصادر المختلفة أصبحت محدودة ومقصورة على صاحب الحظ والمعارف ، وعلى الراغب في السفر أن يدفع الكثير في مقابل الحصول على عقد عمل بالخارج . وقد تلاحظ أن هذا الشعور يتزايد لدى فئات الفلاحين والعمال والحرفيين ، ويقل لدى الفئات الممتنية الأخرى ، وهو أمر يسهل فهمه على ضوء ضيق فرص العمل المتاحة بالخارج أمام العمالة اليدوية ، واتجاه الدول المستقبلة لهذه العمالة بعد الإهتمام تقريبا من بناء البنية الأساسية لمشروعاتها التنموية ، وتقلص عائداتها البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى التخليص أو التخفيف من هذا النوع من العمالة .

وقد أشار بعض المبحوثين من الذين خبروا العمل بالأردن والعراق مؤخرا — ومعظمهم من الفلاحين الأميمين — إلى الصعوبات والمشكلات التي واجهونها هناك ، من قلة العائد المادي ، وانخفاض الأجور ، وكثرة أعداد المصريين المتعطلين ، وتكالبهم على فرص العمل المعروضة هناك ووقوعهم ضحايا للاستغلال ، واضطرابهم للعودة تحت ضغط الظروف

الصعبة هناك ، دون أن يتمكنوا حتى من تغطية نفقات سفرهم ، ومع ذلك ففي رأى الكثيرين أن المسألة مهي إلا حفظ ونصيب وتوفيق من الله حيث تحدث البعض عن خبرتهم الطويلة وتوفيقهم في العمل بالخارج ورغبتهم في معاودة السفر مرة أخرى .

وقد حددت رؤية المبحوثين لما يحمله المهاجرون العائدون معهم من الخارج في الأجهزة والأدوات المنزلية . مثل أجهزة التسجيل والتليفزيونات والغسالات ، والبوتوجازات ، والملابس ، والهدايا والحلى وغيرها من أدوات الزينة والترفية ، فضلا عن المال ، وعادة ما يربط الأفراد بالقرية بين عودة المهاجر وإحضاره لمثل هذه الأشياء ، د ياعم دالسه راجع من بره والعيشة معدن ، ، د ياخويا رجع من بره ولم ترى معه حاجة ، وزوجها رجع وجاب لها الهننه من بره ، إلى غيرها من التلمييزات التي تكشف عن تواجد تصور يربط بين العودة من الخارج وحضرة إحضار بعض المقتنيات .

ويشكل مثل هذا التصور - على ما يبدو - ضغطاً شديداً على المهاجر العائد ، فمن ناحية . يحرص كل منهم عن أن يحمل معه بعض الهدايا والمقتنيات السلمية بهرف النظر عن مدى توقيفه في العمل بالخارج أو حاجته الحقيقة لهذه السلع ، وحتى لا يبدو في مظهر العاجن أو الفاشل ، ويكشف أحد المبحوثين عن هذا المعنى بقوله : أنا لما لقيت الحياة صعبة بره ، اضطريت اشتغل أى حاجة علشان أقدر أجيب ثمن التذكرة ، وحاجه معايا أخش بها على العيال . ومن ناحية أخرى يشكل هذا التصور باعنا مهما يرفع من تطلعات الأفراد من غير المهاجرين ويغلب ميلهم إلى الهجرة .

وقد اتجه الحوار مع المبحوثين من مختلف الفئات الاجتماعية للتعرف

مهلّى رؤيتهم لما يطرأ على المهاجرين العائدين من الخارج من تغيرات
سواء في أحوالهم المعيشية أو تصرفاتهم الخاصة ، وقد أقرت الغالبية
العظمى بنسبة (٨٥٪) من إجمالي عدد المبحوثين بأن ثمة تغيرات تطرأ
على هؤلاء الأفراد ، وتتحدد هذه التغيرات وفقاً لتصورات المبحوثين
في ميلهم إلى التكسل وعدم الإقبال على العمل وبالذات البدوى والإعتماد
على مالديهم من مدخرات ، وظهورهم بظهور أفضل من ذى قبل سواء في
ملبسهم أو مأكلاتهم أو مسكنهم وطريقة تعاملهم مع الناس ، لقد أصبحوا
من ذوى الأملاك ويتصرفون على هذا الأساس . بعبارة أخرى ، ترى
الغالبية العظمى من المبحوثين أن الهجرة ، قد ساهمت في إحداث حراك
اجتماعى لفئة المهاجرين دعم من مركزهم ونفوذهم الاجتماعى بالقرية
بفضل ما توافر لديهم من ثروات حصلوها من الخارج وبتزايد وطأة
الشعور بهذا التغير لدى فئات الموظفين والمهنيين والتجار بالقرية ، الذين
عبروا في الحوار معهم عن سخطهم وتبرمهم لما أحدثته الهجرة من حراك
اجتماعى لبعض الفئات الدنيا بطريقة تقلص من نفوذهم ومساكنتهم
الاجتماعية . وقد عبر عن ذلك أحد المبحوثين من جماعة كبار الملاك
بالقرية بقوله : « يا عم لالى بيسافر بره ويرجع حاد عاد يعرف
يكلمه » . ويضيف آخر ، « كان فيه ناس مش لقيه تأكل ، ودلوقى
انتفخت علينا » . هذا الشعور من جانب جماعة كبار الملاك وأصحاب
النفوذ التقليديين بالقرية بخطورة الحراك والمكانة الجديدة التى نالها أصحاب
الثروات الجدد من المهاجرين العائدين بالقرية ، إنعكس في مسلك هذه
الجماعة واتجاهها - فى محاولة منها للحفاظ على استمرارية مكانتها - إلى تعظيم
دخولها النقدية من خلال إقامة مشروعات مزارع الدواجن الأربعة
بالقرية التى يمتلكها كبار الملاك ، وتحديد الأربعة الكبار منهم وبناء
المساكن ذات الطراز الحديث المحاطة بالاشجار والحدائق فى مدخل القرية ،

حفاظاً من جانبهم على مظهرهم الإجتماعى وتأكيداً لاستمرارية مكانتهم الإجتماعية لئلا التغيرات التى أحدثها المهاجرون العائدون فى شكل ونقط منازلهم أو مظهرهم الإجتماعى العام .

فإذا انتقلنا إلى المهاجرين أنفسهم نجد إدراكاً واضحاً لدى هؤلاء الأفراد بما حدث لهم من تغيرات ، فقد أقر الجانب الأكبر منهم بأن أوضاعهم الإجتماعية قد تحسنت بعد الهجرة ، وأصبحوا أكثر إحتراماً وتقديراً من قبل الآخرين عن ذى قبل ، ويبدو أن خبرة السفر والعمل بالخارج قد أحدثت بعض التغيرات فى شخصية هؤلاء الأفراد وتصوراتهم وأسلوب تعاملهم مع الآخرين فقد تلاحظ من خلال الحوار معهم توافر درجة ثقة عالية بالنفس ، بالمقارنة بأقرانهم من غير المهاجرين من نفس فئاتهم المهنية بالقرية وأصبحوا أكثر جرأة فى الحديث وإدراكاً للواقع ووعياً بالحقوق .

لقد اكتسب البعض منهم العديد من الألفاظ والمصطلحات الجديدة ويكشف أحد الفلاحين العائدين تواً من العمل فى الأردن وهو يروى تجربته عن بعض من هذه المصطلحات شفها عربية بريك أمريكانى ، «الشوفير قالى» ، «الفندق مليان أجهزة كهربائية وزينة» ، ألى غيرها من التسميات التى خبروها من خلال تجربة السفر والعمل بالخارج ، وزادت بالتالى من مداركاتهم وتطلعاتهم ، ودرجة انفتاحهم وإقبالهم على مجالسة الآخرين سواء من نفس فئاتهم المهنية أو غيرها . ومع أن الجانب الأكبر من هؤلاء المهاجرين قد أبدى فى حوارهم رغبة قوية فى استمرارية تلك الأرض الزراعية وحرص عليها ، إلا أنها على ما يبدو رغبة التملك والبحث عن الضمان والأمان للمستقبل فقط حيث عبر الكثيرون عن ألتئوين من شأن العمل الزراعى وعائده ، الفلاحة ماعدتش بتجيب همها . والعمل اليدوى

بصفة عامة ، وميلهم إلى امتياز أعمال أخرى ، وبالذات الأعمال التجارية والمشروعات الإستثمارية الخدمية والوظائف الحكومية .
ويبدو من الحوار مع المبحوثين من مختلف الفئات المهنية بالقوية ، حول رؤيتهم لأوجه انفاق مدخرات المهاجرين ، أن الجزء الأكبر من هذه المدخرات يتجه إلى بناء البيوت ، وحل المشاكل المادية ، والدخول في مشروعات وشراء الأرض ، كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (٤)
(أوجه انفاق مدخرات المهاجرين العائدين)

أوجه الإنفاق	العدد	%
١ - شراء الأرض الزراعية	٦	٣
٢ - شراء أو بناء مسكن أو تحسينه	٩٤	٤٧
٣ - تسديد الديون وتلبية المتطلبات المادية	٧٠	٣٥
٤ - استثماره في مشروع	٢٠	١٠
٥ - إيداعه في بنك	١٠	٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

وواضح من بيانات الجدول ، اتجاه الجانب الأكبر من المدخرات نحو بناء البيوت وتسديد الديون والوفاء بالمتطلبات المادية للأسرة سواء من أجل الزواج أو تعليم الأولاد ، ويأخذ ما قد يبقى من ذلك مجراه سواء في الإستثمار في مشروع (كشراء عربة نقل ، أو محراث آلي أو ماكنية رى) أو فتح أحد المحلات والورش ، أو في تجارة المواشى والحبوب ... الخ وفي الإيداع في البنك وبالذات لدى فئة الموظفين والمهنيين تحوطا للمستقبل وأخيراً ، في شراء الأرض الزراعية ، والتي عادة ماتكون موضع نزاع

وخلاف بين الورثة أو الأخوة ، فينتج بعض من هاجر منهم إلى شراء أنصبة الآخر ، وقد انحصرت عمليات شراء الأرض الزراعية بالقرية في هذه الحدود الضيقة ولا توجد أية ميول أو محاولات من جانب جماعة المهاجرين للتملك والإستحواذ على مزيد من الأرض الزراعية . حيث أكدت لنا المصادر المختلفة بالقرية على أن سوق شراء وبيع الأرض الزراعية بها هادئ ومتوقف تماما ، مما يؤكد إنصراف المهاجرين عن الإستثمار في المجال الزراعي ، المترتب على عزوف أصحاب هذه المدخرات أصلا عن النشاط الزراعي ،

وفي محاولة للتعرف على اتجاهات المبحوثين نحو الهجرة والسفر للعمل بالخارج ، ودرجة أهمية هذا الموضوع لديهم ، طرحنا السؤال الآتي :
يا ترى الواحد يقعد يرى عياله ويشوف مصلحته هنا ولا يسافر يجيب قرشين ؟ وقد أظهرت إجابات المبحوثين على هذا التساؤل الميل الواضح لديهم لتفضيل السفر لبعض الوقت كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

(تفضيل المبحوثين بين الهجرة والبقاء لتربية الأولاد)

نوع التفضيل	العدد	%
١ - الهجرة للعمل في الخارج	١٢٥	٦٢.٥
٢ - البقاء لتربية الأولاد	٥٨	٢٩.٢
٣ - غير مبين	١٧	٨.٣
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

وتكشف بيانات الجدول أن الجانب الأكبر من المبحوثين يميلون إلى تفضيل السفر للعمل بالخارج على البقاء لرعاية الأسرة بنسبة (٦٢,٥٪) وقد برر غالبيتهم هذا التفضيل على أساس أن السفر للعمل بالخارج سوف يمكنهم من تربية الأولاد بصورة أفضل ، وتوفير متطلباتهم ، وضمان مستقبلهم ، وتلاحظ أن هذا التفضيل والميل يتزايد لدى الفئات المهنية غير الماهرة أو اليدوية ومنخفضة المستوى الثقافي والتعليمي كفئات الفلاحين والعمال والحرفيين ، أو الذين يعيشون أساساً في أسر كبيرة (متدة) حيث تتولى الأم أو الأب الأكبر أو الأخ أو العم .. الخ مهام تربية ورعاية الأولاد في حالة غياب العائلة الأصل ، في حين تخف حدة هذا الميل والتفضيل لدى الفئات المهنية الأخرى .

وفي المقابل ، فضل (٢٩,٣٪) من المبحوثين البقاء لرعاية الأولاد والأسرة على الهجرة والبعد عن الأهل ، وكما أوضحنا من قبل فقد تزايد هذا الميل لدى الفئات المهنية ذات المستوى الاقتصادي والثقافي المرتفع كفئات المهنيين والموظفين وذوى الأملاك بالقرية ، في حين لم يتمكن ما يقرب من (٨,٣٪) من إجمال المبحوثين من إبداء رأيهم في هذه المفاضلة وردوا في ذلك عبارات مثل : مش عارف ، الاختيار صعب ، حسب الظروف ، إلى غير ها من الإجابات التي تكشف عن عدم قدرة على الحكم وإبداء الرأي الناجم على ما يبدو إما من ضيق الأفق وعدم القدرة على التمييز واستيعاب التساؤل . أو تساوى مركز الأمرين (الهجرة - وتربية الأولاد) لديهم .

وبعيداً عن الآراء والتفضيلات التي قد لا تعكس أحياناً حقيقة التصرفات في المواقف الفعلية في مجرى الحياة اليومية ، حاولنا تتبع مدركات الأفراد لدور الهجرة وما تمثله في حياتهم من أهمية حقيقة ، وتحققاً

لذلك طرحنا سؤالين غير مباشرين الأول ، يحاول الكشف عن رؤية الأفراد لمن يحوز نقوداً أكثر بالقرية في الوقت الراهن ، والثاني يسعى للتعرف على الطريقة التي يمكن من خلالها تكوين مبلغ من المال للمستقبل وقد جاءت إجابات المبحوثين على السؤال الأول لتكشف عن رؤية لا تؤكد كثيراً على الدور الذي تلعبه الهجرة للعمل بالخارج كمصدر للغنى وتكوين الثروة في البلد ويوضح الجدول التالي نتائج تفريغ إجابات المبحوثين على هذا التساؤل .

جدول رقم (٦)
(تصور المبحوثين لمن يملك نقوداً أكثر في القرية)

النسبة	العدد	%
١ - ملاك الأراضي وأصحاب الحيازات الكبيرة	٧٤	٣٧.٢
٢ - المهاجرون العائدون	٤١	٢٠.٣
٣ - التجار وأصحاب الحرف والمهنيين	٦٥	٣٢.٣
٤ - المدرسون والعاملون بالحكومة	٦	٣.٢
٥ - غير مبين	١٤	٧
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وتكشف بيانات الجدول أن أصحاب الحيازات الكبيرة بالقرية وكذا جماعة كبار التجار والمهنيين وأصحاب الورش والصناعات الحرفية - هم أكثر الفئات المهيمنة حيازة للنقود بالقرية وذلك بنسبة (٣٧.٢٪) و (٣٢.٣٪) على الترتيب في حين لم يتجاوز نسبة من أشار إلى جماعة المهاجرين العائدین باعتبارهم أكثر الفئات مملكية للنقود سوى (٢٠.٣٪) فقط من إجمالي أفراد العينة . فالجماعة الأولى أصحاب الحيازات الكبيرة - (١٦ - هجرة المصريين)

سمعت كما أوضحنا من قبل إلى تعظيم دخولها النقدية سواء بإقامة المشروعات الإستثمارية كزراع الدواجن أو الاتجاه إلى الزراعات غير التقليدية التي تدر ربحاً أكثر وتمكنت الجماعة الثانية ومعظمهم من تجار المواشى والحبوب وأصحاب مصانع الطوب والورش من تحقيق ثروات كبيرة مستفيدين بذلك من مناخ الانفتاح وما حدث من رواج نقدي نسي بالقرية أما نتيجة لهذه السياسة أو لتحويلات العاملين بالخارج من أبناء القرية . في حين نجد أن جماعة المهاجرين بالقرية ومعظمهم من الفلاحين والعمال المدممين قد أنفقوا الجوانب الأكبر من مدخراتهم التي حصلوها من الخارج سواء في تسديد الديون وحل المشكلات المادية أو في بناء البيوت أو الدخول في مشروع محدود ، وماتبق - وهذا نادر - لا يمكن أن يقارن بما تحوزه الجماعات الأخرى المشار إليها من وفورات نقدية .

وإذا كانت هذه الإجابات تكشف عن رؤى تشير إلى الهجرة باعتبارها وسيلة لتحسين الوضع الاجتماعي والوفاء بالتزامات الضرورية والتخفيف من ضغوط الحياة المادية للمهاجر ، فإن إجابات المبحوثين على التساؤل الثاني ، والخاص بتصورهم للطريقة التي يمكن من خلالها للفرد أن يكون قرشين للزمن تكشف عن رؤى تميل إلى النظر إلى الهجرة باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها تجميع قدر من الثروة لتأمين المستقبل . فقد أشار ما يزيد عن (٧٥ ٪) من المبحوثين إلى الهجرة للعمل بالخارج فترة من الوقت باعتبارها الوسيلة المضمونة بل والوحيدة لتحقيق هذا الهدف في حين لم يشر إلى مضاعفة العمل مثلاً أو الاشتغال في أكثر من مهنة أو في مهنة أكثر ربحية كالتيجارة سوى (١٥ ٪) فقط من إجمالى المبحوثين . ولم يتمكن ما يقرب من (١٠ ٪) من تحديد هذه الطريقة ورددوا في ذلك إجابات غامضة ، وتواكلمية إلى حد كبير مثل مش عارف ، دى حاجات بتاع ربنا ، دالى يرزق الكل ربنا ، حد ديعرف إيه اللى حيجرى بكرة بأستاذ .. إلخ .

وأيا كان الأمر ، فإن النتيجة المستخلصة من إجابات المبحوثين سواء على السؤال الأول أو الثاني تشير إلى تغلغل قيمة الهجرة للعمل بالخارج في نفوس الأفراد في منطقة البحث ، وإدراكهم لها باعتبارها أما وسيلة لحل المشكلات المادية ، أو التخفيف من ضغوط ومتطلبات الحياة ، وتحسين المركز الاجتماعي للفرد ، أو تحقيق قدر من الثروة يمكن استثماره في مشروع يدر ربحاً أو لإدخاره المستقبلي .

وقد جاءت إجابات المبحوثين على التساؤل ، لو جئتلك فرصة سفر بره دولوقى يا ترى تحب تسافر ؟ لتؤكد صحة هذه النتيجة ، بل وتلقى مزيداً من الضوء على الأهمية البالغة التى أصبحت تحظى بها قيمة العمل بالخارج في نفوس القرويين . ويوضح الجدول التالى نتيجة الإجابة على هذا التساؤل .

جدول رقم (٧)
(موقف المبحوثين من السفر للعمل بالخارج)

الموقف	العدد	%
١ - يرغب فى السفر	١٧٠	٨٥,٢
٢ - لا يرغب فى السفر	٣٠	١٤,٨
المجموع	٢٠٠	١٠٠%

وتكشف بيانات الجدول ، أن الجانب الأكبر من المبحوثين (٨٥,٢ %) تنوافر لديهم رغبة السفر للعمل بالخارج في حين لم تتجاوز نسبة من لا تنوافر لديه هذه الرغبة (١٤,٨ %) من إجمالى المبحوثين ، قدموا فى ذلك مبررات مثل : أنا كبير أخواتى ، مين يربى العيال ، مين اللى يشوف المصاحبة بعدى ، أما شغال غفير وغير مسموح لى بالسفر أنا كبيرت

وياقته حسن الختام إلى غيرها من الإجابات التي لا تكشف عن رفض كامل للهجرة كمفكرة وقيمة ، ولكن إلى وجود عوائق تحول دون تحقيق هذه المفكرة في حين تغال الرغبة كأمنة وجاهزة للتطبيق ، إذا ما توافرت الظروف وأزيلت هذه العوائق حيث تبين لنا بوضوح ميل غالبية العظمى من الأفراد إن لم يكن جميع المبحوثين - باستثناء كبار السن - للهجرة للعمل بالخارج شريطة توافر عقد عمل مضمون هناك .

فإذا انتقلنا إلى تصورات المبحوثين للآثار المترتبة على هجرة الأفراد من القرية للعمل بالخارج نجد أن هذه التصورات تتباين بتباين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وموقفها من الهجرة ، فقد أقر ما يقرب من (٥٥ ٪) من المبحوثين بأن هناك آثار لذلك . في حين أكد حوالي (٤٠ ٪) أنه لا توجد آثار لهذه العملية على البلد ، ولم يتمكن ما يقرب من (٥ ٪) من إجابي المبحوثين من إبداء رأيهم وتحديد موقفهم إزاء هذه المسألة وعند تتبع خافية هذه التصورات ، نجد أن الجانب الأكبر ممن أقروا بوجود تأثيرات لعملية الهجرة على البلد ينتمون أساساً إلى جماعة كبار ومتوسطي الحالين وأصحاب مصانع الطوب والورش ، والتجار حيث تحدثوا طويلاً عما أحدثته الهجرة من تأثيرات اجتماعية على أوضاع الجماعات المختلفة بالقرية: وناس كثير انتقلت ناس طلعت وناس نزلت ، شوية عيال طلعتوا برة ورجعوا عوجين الطاقية ، إلى غيرها من التعبيرات التي تكشف مدى المرارة التي تشمر بها هذه الفئات لما أحدثته الهجرة من حراك اجتماعي وبالذات للفئات الهامشية أو المعدمة . كما تحدث البعض الآخر عن نقص العمالة ، وعدم توافر الانفجار وارتفاع أجورهم مما أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار في البلد .

وفي المقابل نجد أن الجانب الأكبر من الذين نفوا وجود أية تأثيرات

لعملية الهجرة على البلد ينتمون أساساً إلى فئات الحرفيين والمهال، والفلاحين من غير الحائزين، والطلبة، ولديهم فإن الحاجة وعدم وجود شغل، هي التي تدفع الأفراد إلى الهجرة. وعندما أثير معهم موضوع نقص العمالة وارتفاع الأجور والأسعار المترتب على ذلك، أشار العدد الأكبر منهم إلى توافر الأيدي العاملة بالقرية، بل وزيادتها عن احتياجاتها الحقيقية ولكن ميل الأفراد عموماً إلى السكسل والعزوف عن العمل اليدوي الجسائي، هو الذي يؤدي إلى الشعور بنقص العمالة وارتفاع الأسعار، ووفقاً لتصوراتهم فليست للهجرة علاقة كبيرة بذلك.

وإذا كانت رؤية المبحوثين لدى تأثير سفر الأفراد للعمل بالخارج على البلد قد تباينت بتباين الإهتمامات والمصالح الاجتماعية المختلفة، فإن ثمة إجماع واضح بينهم لما يتركه هذا السفر من مشكلات اجتماعية. فقد أقرت الغالبية العظمى من المبحوثين (٩٣ و ٨٪) أن هذه المشكلات تحدث من وراء سفر الناس للخارج منها الخلقات الزوجية، والمنازعات المادية، ومعاونة النساء، وانحرافات الأولاد وسوء تربيتهم فضلاً عن نقص الأيدي العاملة وعزوف الأفراد عن الاجتهاد في العمل وبالذات الزراعي، اعتماداً على مدخراتهم، أو انصرافهم إلى النشاطات الأخرى الأكثر ربحية والأقل جهداً. وقد تلاحظ وجود علاقة بين النوع وشدة إدراك المبحوث لهذه المشكلات، حيث يتزايد إدراك النساء لهذه المشكلات بالمقارنة بالرجال، باعتبارهم أكثر الفئات معاناة من سفر الأزواج إلى الخارج حيث يقع عليهم عبء تدبير شئون الأسرة ورعاية الأولاد وتوفير الحماية لهم فضلاً عن الحرمان العاطفي المترتب على غياب الزوج فترة طويلة بالخارج وتغييره أحياناً عند العودة. . إلخ.

ثانيا : أجهزة الإعلام والجمهور : (التعرض وأساليب التعامل)

تناول العرض السابق رؤية الجمهور بمنظومة البحث للأبعاد المختلفة لظاهرة الهجرة ، وعند بحث وتحديد علاقة أجهزة الإعلام بهذه ، الرؤية وحقيقة مساهمتها في تشكيل أبعادها ، ينبغي أن تعرض بداية لحجم تعرض الأفراد بقرية البحث لهذه الأجهزة ، وأنماط تعرضهم لمضامينها ، ومدى اعتمادهم على أجهزة الإعلام المختلفة وأساليب تعاملهم معها كصدر للمعلومات حول القضية موضع البحث .

وقد اتجه البحث للوقوف على مدى حيادية الأفراد بقرية البحث لأجهزة الإعلام المختلفة ، وفي ذلك أفرت الغالبية العظمى من المبحوثين بنسبة تصل إلى (٨٥٥٪) بأنهم يملكون جهاز راديو ويستمعون إليه ، في حين وصلت نسبة من أقر بحيادته لجهاز التلفزيون من أفراد العينة إلى (٥٥٪) من إجمالي المبحوثين وهو أمر يوضح إلى أي حد تتغلغل وسائل الراديو والتلفزيون بقرية البحث وأوضح ثلاثة من المبحوثين بأن لديهم جهاز فيديو ، وتلاحظ أنهم من بين جماعة المهاجرين العائدين الذين عملوا بالسعودية والكويت ، كما أشار ما يقرب من (١٨,٣٪) من المبحوثين إلى أنهم يشترون الجرائد يوميا ويحرصون على مطالعة موادها المختلفة بصورة منتظمة .

على أن هذه المؤشرات لحجم حيادية أجهزة الإعلام بالقرية لا تمكس في الواقع الحجم الفعلي لتعرض الأفراد لمضامين هذه الأجهزة ، حيث يفسح نطاق هذا التعرض ليشمل قنوات أخرى غير حائزة لهذه الأجهزة . فعلى سبيل المثال ، لا تقتصر دائرة مشاهدة برامج

التليفزيون بالقرية على جماعة حائزية ، ولكن تمتد الدائرة ، كما هو ملاحظ ، لتشمل من يدخل في دائرتهم من الأقرباء والجيران والأصدقاء من لا يحوزون جهاز التلفزيون . كذلك فإن العدد الواحد من الصحيفة يجرى تداوله بين أكثر من فرد ، سواء داخل نطاق أفراد العائلة أو الجيران أو جماعة زملاء في العمل ، هذه الحقيقة ، ترفع نسبة من أقر بمشاهدة التلفزيون في عينة البحث من (٥٥ ٪) إلى ما يقرب من (٧٠ ٪) من إجمالي أفراد عينة البحث ، وعدد من أقر بقراءة الصحف من (١٨,٣ ٪) إلى (٤٥ ٪) من المبحوثين .

وقد أظهر الحوار مع المبحوثين من أفراد العينة عن أقرؤا باستماعهم إلى الراديو والبالغ عددهم (٨٥,٥ ٪) من إجمالي المبحوثين ، أن الجانب الأكبر منهم يستمع إلى الراديو يومياً كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (٨)

(معدل الإستماع إلى الراديو بقرية دقنتير ،)

معدل الإستماع	العدد	٪
١ - يومياً	٩٤	٥٥ ٪
٢ - حسب الظروف	٧٧	٤٥ ٪
المجموع	١٧١	١٠٠ ٪

وتكشف بيانات الجدول أن (٥٥ ٪) من مستمعي الراديو يستمعون إلى برامجه يومياً في حين أن (٤٥ ٪) منهم يستمعون إليه

حسب الظروف ، وقد تلاحظ وجود علاقة بين حجم ملكية أجهزة الإعلام الأخرى ومعدل الإستماع إلى الراديو ، حيث تتزايد نسبة الانتظام في الاستماع إلى الراديو يوميا ، والإعتماد عليه كمصدر للمعلومات لدى الفئات غير الحائزة للتلفزيون أو الصحف والعكس يصبح صحيحا أيضاً . حيث تلاحظ أن الجانب الأكبر من أشار إلى استماعه إلى الراديو حسب الظروف يمتلكون مصادر أخرى للمعلومات كالتلفزيون والصحف . كذلك فقد تلاحظ وجود علاقة بين النوع والمهنة ومعدلات الإستماع إلى الراديو ، حيث تشير البيانات إلى تزايد إقبال النساء على الاستماع إلى الراديو بالمقارنة بالرجال . كما أن جماعات الفلاحين والعمال والحرفيين يعدون أكثر انتظاما في الاستماع إلى الراديو من الموظفين والمهنيين والطلبة ، وتظهر المشاهدات الواقعية بقرية البحث ، أن أجهزة التسجيل والكاست ، قد سحبت أعداداً غير قليلة من جمهور الراديو وبالذات المنتظم منه أو قلت على الأقل من معدلات التعرض اليومي له ، حيث يمكن للتجول في شوارع القرية أن يستمع إلى التسجيلات والأغاني الشعبية التي أصبح إقبال القرويين عليها يتزايد يوما بعد يوم ، كرد فعل على ما يبدو من جانبهم للمضامين الإذاعية غير المرتبطة بواقعهم في جانبها الأكبر .

وتكشف الملاحظات الميدانية ، أن الإستماع إلى الراديو نشاط يمارسه القروي بقرية «قنير» من أماكن متعددة في المنزل وفي الحقل وأماكن العمل وعند الأصدقاء والجيران وفي المقهى وفي المواصلات وغيرها من الأماكن . ونتيجة لذلك ، نجد أن جانباً غير قليل (٥٠،٥٪) من عادة الإستماع إلى الراديو تتم بصورة جماعية يجرى في إطارها أحيانا مناقشة مضمون ما يذاع من موضوعات مختلفة . ومع ذلك تظل نسبة

كبيرة تصل إلى (٥٤,٥ ٪) من عادة الإستماع تتم بصورة فردية أو مجرد خلفية لاتكون موضوع للحديث مع الآخرين .

كذلك ، فإن الإستماع إلى الراديو غير مقيد بوقت من الأوقات حيث يستمع الأفراد إلى الراديو متى أتاحت لهم الظروف ذلك (٤٥ ٪) ومع ذلك ، فإن فترة المساء تعد من الفترات التي تجذب المستمع بالقرية تليها فترة الصباح ففترة المغرب . وبصفة عامة ، تظهر المشاهدات الواقعية أن أكثر وقت يستمع فيه القروي إلى الراديو هو من العصر حتى المساء ، ثم يأتي بعد ذلك فترة الصباح . أما فترة الظهيرة فلا تستأثر إلا بنسبة ضئيلة من استماع القرويين للإذاعة .

وقد امتد الحوار مع المبحوثين في هذا الجانب للتعرف على المحطات الإذاعية المفضلة لديهم في التعرض ، وأظهرت إجابات المبحوثين ، أن النسبة الغالبة منهم تستمع إلى إذاعة البرنامج العام بنسبة تصل إلى (٦٢,٣ ٪) يلي ذلك مباشرة ، إذاعة القرآن الكريم بنسبة (١٩,٢ ٪) ، ويأتي بعد ذلك في مرتبة تالية إذاعة الشعب ، وصوت العرب ، والشرق الأوسط على الترتيب .

وقد ارتبطت نوعية البرامج والموضوعات المفضلة لدى المبحوثين بقرية دقنبر ، بتفضيلاتهم للمحطات الإذاعية المختلفة . وفي هذا الإطار، تشير البيانات الميدانية والمشاهدات الواقعية ، أن القرويين يفضلون الاستماع في الراديو إلى المواد الإخبارية (نشرات الأخبار، والتعليقات السياسية) بنسبة (٣٥ ٪) ، فالبرامج الدينية بنسبة (٢٥,٣ ٪) فالبرامج الغنائية والمنوعات (٢٠,٨ ٪) فالتمثيلات والمسلسلات الإذاعية بنسبة (١٤,٨ ٪) وبقية البرامج بنسبة (٤,١ ٪) .

والمشجول في شوارع القرية يلاحظ الانتشار الواسع لأجهزة التليفزيون في البيوت وهو انبعاث الاستقبال على أسطح المنازل، وكما أوضحنا من قبل فإن نسبة تصل إلى (٧٠٪) من إجمالي العينة قد أقروا بمشاهدتهم للتليفزيون . ويكشف الجدول التالي عن معدلات مشاهدة التليفزيون بقرية « قنتير » :

جدول رقم (٩)
(معدل مشاهدة التليفزيون بقرية « قنتير »)

العدد	معدل المشاهدة
٩٢	١ - يشاهد التليفزيون يوميا
٤٨	٢ - أحيانا وحسب الظروف
٦٠	٣ - لا يشاهد
٢٠٠	المجموع
٤٥,٨ ٪	
٢٤,٢ ٪	
٣٠,٠ ٪	
١٠٠ ٪	

وتشير بيانات الجدول أن (٤٥,٨ ٪) من إجمالي المبحوثين يتعرضون يوميا لبرامج التليفزيون ، وأن (٢٤,٢ ٪) يتعرضون لهذه البرامج حسب الظروف ، ووفقا للوقت المتاحة ، أو بالمصادفة.. الخ . في حين أقر ما يقرب من (٣٠ ٪) من إجمالي أفراد العينة أنهم لا يشاهدون التليفزيون لبررات تتعلق بعدم ملكيتهم أساساً للتليفزيون ، أو الحرج من مشاهدته لدى الجيران والأصدقاء ، أو عدم توافر الوقت المناسب للمشاهدة .. الخ .

ونظراً ، لتكرار انقطاع التيار الكهربائي بالقرية أضعفه الشديد وبالذات في الفترة المسائية ، وتحديدًا من الساعة السادسة وحتى العاشرة

مساءً (فترة زروة المشاهدة) فإن العديد من الأفراد وبالذات من محبي المسلسلات والأفلام التلفزيونية ومباريات كرة القدم ، كثيراً ما يحرصون على توفير مصدر آخر للطاقة يتمثل في البطاريات الساتلة لتشغيل أجهزة التلفزيون ، عندما ينقطع أو ينخفض التيار الكهربائي ويؤثر ذلك بالتالى على عدد ساعات المشاهدة وكذا على نوعية البرامج التلفزيونية التى يتعرض لها الأفراد بالقرية كما سنوضح وشيكاً .

وتشير الشواهد الميدانية أن النساء بالقرية أكثر تعرضاً لبرامج التلفزيون من الرجال سواء من حيث الانتظام اليوى فى المشاهدة أو عدد ساعات المشاهدة ذاتها . كما يؤثر نوع المهنة على حجم المشاهدة حيث تتزايد معدلات التعرض النسبى لجماعة الحرفيين والعمال والطلبة إلى برامج أجهزة التايهزيون وتخفض لدى جماعة المهنيين والموظفين والفلاحين .

كذلك فقد تلاحظ وجود علاقة بين السن وحجم تعرض الأفراد للتلفزيون ، حيث يقل معدلات التعرض بارتفاع المستوى العمرى للأفراد بحيث تصل إلى أدنى مستوى لها لدى جماعة الشيوخ (٦٠ سنة فأكثر) .

وتحدد صورة التلفزيون فى الذهن العام بقرية البحث على أساس أنه وسيلة للفرجة والتسلية والانبساط^(١) . وترسخ هذه الصورة بشكل واضح بالذات لدى نساء القرية ، وكذا عند جماعة الفلاحين والعمال والحرفيين . وقد لوحظ بصفة عامة ، كلما انخفض المستوى الثقافى والتعليمى

(١) ينعكس هذا المعنى بوضوح ، عندما تحدث حالة وفاة لدى أحد الجيران فيتم غلق جمل التلفزيون ، أو التخفيض من صوته ، تعبيراً عن الحداد والمشاركة فى الحزان حيث لا يصح وفقاً لثقافة القرويين أن يجلس الفرد أمام التلفزيون يتفرج ويتسلى ، والجار يتلقى العزاء .

المبحوث مال إلى النظر إلى التلفزيون باعتباره أداة للفرجة والمتعة وليس كأداة للتنقيف والإعلام بالقرية : « حثتفرج على التلفزيون اليلة ؟ ، « التلفزيون فيه أفلام إيه النهاردة ؟ » ، انبسط امبارح من المسلسل فى التلفزيون ؟ إلى غيرها من التعبيرات الدارجة التى يتداولها الأفراد فى حوارهم مع بعضهم البعض ، وتشير إلى غلبه الطابع الترفيهى للتلفزيون فى تصورات الجانب الأكبر من القرويين .

هذه الصورة الذهنية السائدة لدى القرويين عن التلفزيون لها علاقة فاعلة بإمكانيات هذه الوسيلة فى التأثير الإجتماعى وهى النقطة التى تجاهلتها — على ما يبدو — غالبية الدراسات الإعلامية التى اهتمت ببحث وتقييم قدرات وسائل الإعلام المختلفة فى مجال التأثير الإعلامى ، فكثيرا من المضامين المثارة فى برنامج التلفزيون سواء فى شكل مسلسلات أو أفلام أو إعلانات أو حتى برامج ثقافية تفهم وتفسير لدى القرويين فى إطار هذه الصورة وعلى أساس أنها أشياء للفرجة والمتعة والخيال ، ويستحيل تمثلها أو التشبه بها فى دنيا الواقع ويتزايد تدعيم هذا الفهم والتفسير ، على ضوء ابتعاد كثير من المضامين التلفزيونية عن واقع عالمهم الخاص ، وما يسوده من قيم ومعايير ثقافية ترتبط بنمط حياتهم المعيشية .

ولنقدم مشاهدة واقعية ، محاورة جرت بين شاب وفئة : الشاب يعمل بانما فى محل للبقالة ، والفتاة جاءت من عزبة مجاورة بهدف شراء بعض الطلبات ، وبعد مزاح ضاحك وتلبية طلبها ، سألها الشاب ، هل أنت متزوجة ؟ فأجابت لا ، هل تتزوجينى ؟ أبوه ، موافقة ، طب تعالى نروح المأذون نكتب الكتاب دلوقتى . . لأنى عوزنى أنجوز زى بنات التلفزيون ، تعالى كلم أبويا ياخويا . . وتكشف مثل هذه المحاورة التى استمعنا إليها بطريقة الصدفة خلال إحدى جولاتنا بقرية

البحث ، أن الفئات القروية رغم اطلاعها من خلال التلفزيون على نماذج وصور أخرى غير مألوفة لديها عن الزواج وعلى علاقات أكثر تحمرا بين الشباب والفتيات عكستها المشاهد التلفزيونية ، إلا أن ذلك لا يتجاوز لديها حد الفرجة والمتعة ، ويستحيل تحملها لأن التقاليد تمنع ذلك ، كما أنها لا يمكن أن تكون مثل فتيات التلفزيون ، الذين يعرضون أنفسهم ، ويمثلون لكي يتفرج عليهم الناس ، وهو سلوك يشير إلى استنكار والرفض ويصعب فهمه لديها ، رغم استمتاعها بمشاهدته ولكن هذا الاستمتاع وهذه المشاهدة تنصب فقط على ملاحظة وتبعية الشكل والمشهد دون فهم أو تمثيل دلالاته .

ويبدو أن هذه الصورة الذهنية المترسخة لدى القرويين عن التلفزيون والنظر إليه باعتباره وسيلة ترفيه وامتاع لها علاقة بتحديد أولوياتهم للبرامج المفضلة ، حيث حظيت المسلسلات والأفلام التلفزيونية على المرتبة الأولى من حيث البرامج المفضلة بنسبة تصل إلى (٥٥٪) ويأتي بعد ذلك في مرتبة تالية البرامج والمواد الدينية بنسبة (٢٠,٢٪) ، ثم الأخبار والبرامج السياسية (١٠,٣٪) فالإعلانات التلفزيونية (٥,٥٪) فبرامج الأطفال وربات البيوت (٤,٨٪) ثم برامج المنوعات الأخرى بنسبة (٤,٢٪) .

وأيضا كانت تفضيلات المبحوثين للبرامج التلفزيونية المختلفة ، فإن الملاحظة الميدانية والمشاهدات الواقعية تظهر سيادة أتمنح التعرض للأفلام والمسلسلات التلفزيونية ومباريات كرة القدم والإعلانات التي تسبق عرض الأفلام والمسلسلات ، ولم يأت هذا نتيجة تفضيل لهذه البرامج أو لصورة ذهنية لديهم عن التلفزيون فقط - كما أوضحنا من قبل - ولكن لبررات موضوعية تتعلق بالانقطاع المستمر للتيار الكهربائي

بالقرية أو لضعف هذا التيار بالذات في ساعات زروة المشاهدة (الفترة المسائية) إلى الحد الذى تعجز فيه أجهزة التليفزيون عن العمل . فنتيجة بعض الأفراد إلى استخدام البطاريات السائلة في تشغيل أجهزة التليفزيون ونظراً للإرتفاع النسبى في تكلفة شحن هذه البطاريات ، فإنه عادة ما يقتصر استخدامها على مشاهدة مسلسل أو فيلم أو مباراة كرة قدم دون سائر البرامج بصرف النظر عن رأيه فيها .

ويتعامل الأفراد بقرية دقتير، مع الصحف باعتبارها أداة للتثقيف ومعرفة الأخبار الحكومية وأحوال الدنيا ، ويتساوى هذا الفهم لدى كافة الفئات من جميع المستويات المهنية والثقافية بالقرية . ومع ذلك ، نجد قدراً من التباين في موقف هذه الفئات من الصحف ودورها في حياتهم الفعلية، ففي حين تتعامل جماعة الفلاحين والعمال والحرفيين وبالذات المستويات الثقافية الدنيا منهم مع الصحف بقدر من الإحترام والهيبة والجد ، وتؤدى لديهم مهام كتنشيط عملية القراءة ، لدى البعض منهم ، والاستمانة بمضمونها في الحوار مع الآخرين ، والظهور بمظهر العارف ، وتوفير قدر من الإحترام لهم ، والإلمام بأحوال الدنيا بصفة عامة ، نجد أن جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة أكثر ميلاً لانتقاد الصحف وعدم التعامل بجديّة مع مضمونها ووصفها بأنه كلام جرائد لا يودى ولا يجيب، وأنها تتحدث فقط بلسان الحكومة وأفندية القاهرة . ومع ذلك فإنهم يحرصون على شرائها والظهور بها أمام الآخرين والحديث معهم عما حملته من أخبار ومقالات حول الموضوعات العامة المطروحة وبالذات الجرائم والحوادث الكبرى والقضايا السياسية والقرارات الحكومية .

وأياً كانت تصورات ومواقف المبحوثين إزاء الصحف ، فإن معدلات

تعرضهم لها والحرص على قراءتها بانتظام تبدو منخفضة نسبياً ويتضح ذلك من الجدول الآتي : -

جدول رقم (١٠)
(معدلات تعرض المبحوثين للصحف بقرية قنبر)

معدلات التعرض للصحف	العدد	%
١ - كل يوم	٢٠	١٠,٢
٢ - مرة كل ثلاثة أيام	١٠	٥,٢
٣ - مرة في الأسبوع	٥	٢,٣
٤ - مرة كل أسبوعين	٣	١,٥
٥ - حسب الظروف	٣١	١٥,٣
٦ - لا يقرأها على الإطلاق	١٣١	٦٥,٣
المجموع	٢٠٠	١٠٠,٠

وتكشف بيانات الجدول ، أن النسبة الغالبة من المبحوثين، وغالبيتهم من الأميين (٦٥,٣ %) لا يقرأون الصحف أو يتعرضون إلى مضمونها بصورة مباشرة . في حين أن هناك (٣٤,٧ %) من إجمالي المبحوثين يتعرضون بصورة أو بأخرى للصحف . فإذا أمعنا النظر في هذه الفئة الأخيرة ، نجد أن الجانب الأكبر منها (١٥,٣ %) يتعرضون للصحف بالصدفة وحسب الظروف وما يتوافر لديها من وقت وأن (٥,٢ %) تقرأها تقريباً مرة كل ثلاثة أيام ، (٢,٣ %) تقرأ الصحف فقط مرة في الأسبوع . بينما لا ينتظم في قراءة الصحف يومياً سوى (١,٢ %) من إجمالي أفراد العينة .

وتكشف المناقشات المستفيضة مع المبحوثين ، أن ثمة علاقة بين

درجة تعود الأفراد على قراءة الصحف بقراءة البحث واختلاف الخصائص النوعية والعمرية والتعليمية والمهنية ، فالإناث أقل تعوداً على قراءة الصحف من الذكور ، وتكثر بين غير الأميات منهن نسبة قراءة الصحف . حسب الظروف ، وتقل إلى أدنى مستوى نسبة الانتظام اليومي في قراءة الصحف كما تلعب الاختلافات العمرية دورها في هذا المجال ، حيث تلاحظ انخفاض درجة تعود الأفراد على قراءة الصحف بارتفاع المستوى العمري فالشباب أكثر تعوداً على قراءة الصحف من متوسطي العمر ، ومتوسطو العمر أكثر تعوداً من الشيوخ ويتأكد ذلك عند نظر توزيع نسبة من لا يقرأ الصحف على الفئات العمرية المختلفة ، حيث تصل هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها بين الشباب ، وتزايد بين متوسطي العمر لتبلغ أقصى ارتفاعها بين الشيوخ ، حيث تبلغ نسبة من لا يقرأ الصحف في هذه المرحلة (٤٠ ٪) من إجمال القادرين من أعضاء هذه الجماعة على القراءة والكتابة في قرية البحث .

كذلك تقل نسبة من لا يقرأ الصحف في مجتمع البحث ، بارتفاع المستوى التعليمي ، حيث ترتفع نسبة من لا يقرأ الصحف بين الفئات ذات المستويات التعليمية الدنيا ، وتقل لدى الفئات الأخرى . حيث يندر مثلاً وجود أفراد لا يقرأ الصحف على الإطلاق لدى الحاصلين على الشهادات فوق المتوسطة والجامعية ، كما نجد أن أفراد المهن المختلفة يختلفون فيما بينهم في درجة تعودهم على قراءة الصحف فالفلاحون ترتفع بينهم نسبة من لا يقرأ الصحف على الإطلاق وتنخفض لديهم نسبة من يقرأ الصحف يوميا وبصورة منتظمة . في المقابل تنخفض بين العمال نسبة من لا يقرأ الصحف وترتفع نسبة التعود على قراءة الصحف يوميا . ويندر

وجود من لا يقرأ الصحف بين جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة . كما ترتفع بين أعضاء هذه المهنة درجة التعمود على الانتظام في قراءة الصحف . في حين نجد انخفاضاً واضحاً بين جماعة التجار في نسبة التعمود على قراءة الصحف يومياً .

وأما كانت معدلات التعمود على قراءة الصحف ودلالة ، فإن الأمر الأكثر أهمية ، هو الوقت المستغرق عادة في قراءة الجريدة ، وهنا تكشف البيانات الميدانية ، أن وقت الفراغ المتاح ، وليس طبيعة المضامين المثارة ، هو العنصر الحاسم في تحديد مدة تعرض الفرد للصحيفة . ويوضح الجدول التالي هذه الحقيقة :

جدول رقم (١١)
(الوقت المستغرق في قراءة الصحف بقرية وقتير ،)

الوقت المستغرق	العدد	%
١ - خمس دقائق	٣	٤.٢
٢ - ربع ساعة	٥	٧.٣
٣ - نصف ساعة	١٢	١٧.٦
٤ - ساعة فأكثر	١٦	٢٣.٢
٥ - حسب وقت الفراغ	٣٢	٤٧.٣
٦ - حسب الموضوعات	١	١.٤
المجموع	٦٩	١٠٠

وتظهر بيانات الجدول أن الجانب الأكبر من المجوئين (٤٧,٣٪) من يقرأون الصحف في العينة تنوقف مدة قراءتهم للصحيفة على وقت الفراغ المتاح فالمسألة لديهم ما هي إلا مسألة تثقيف وتمضية وقت فراغ .. (١٧ - هجرة المعريين)

فإذا ضاق وقت الفراغ ، قلت مدة القراءة أو حتى أهملت الصحيفة تماماً ،
في حين لم تتجاوز نسبة المبحوثين عن تستغرق قراءتهم الصحيفة ساعة فأكثر
وهي المدة التي تعد كافية نسبياً للقراءة المتعمقة لموضوعات الجريدة
(٢٣,٢٪) في الوقت الذي ظلت فيه نسبة كبيرة تصل إلى ما يقرب من
(٢٨٪) تقرأ الصحيفة لمدة تتراوح بين خمس دقائق ونصف ساعة
وهي المدة التي لا تكف إلا للإلمام السريع بموضوعات الجريدة دون
تدقيق أو تمحيص .

ويلاحظ النشاط المهني للفرد دوراً في تحديد وقت القراءة المستغرق
للصحيفة ، حيث تشير المشاهدات الواقعية والبيانات المستقاة من المبحوثين ،
إلى أن جماعة الحرفيين والمهنيين والموظفين على الترتيب تعتبر نسبياً من
أكثر الفئات الاجتماعية إستغرافاً في قراءة الصحف بالمقارنة بأصحاب المهن
الأخرى من جماعات العمال والفلاحين والطلبة والتجار . ومع ذلك ، فإن
المراقبة الدقيقة لمسلك القراء في التعامل مع الصحف بقرينة البحث تكشف
عن حالة الوقت المستغرق عادة في قراءة الأفراد للصحف بصفة عامة ،
حيث لا تتوافر لدى الكثير منهم الرغبة في القراءة المتأنية والمفاحصة ،
ولنما الغالب هو التصفح السريع للمناوين الرئيسية لصفحات الجريدة ،
أو انتقاء مضامين معينة دون سواها وفقاً للاهتمامات المختلفة ، وكذلك
لوحظ أن وقت القراءة عادة ما لا يكون متصلاً بالذات بين جماعة الموظفين
والفلاحين حيث كثيراً ما يوزع الفرد وقت قراءة الصحيفة على فترات
يتوقف مداها على وقت الفراغ المتاح والحاجة إلى تمضية الوقت .

وتظهر البيانات الميدانية ، ميل أفراد الجمهور بقرينة البحث إلى
قراءة أكثر من جريدة واحدة ، فقد تبين أن (٤٢) فرداً

بنسبة (٦٠٪) من إجمالي أفراد العينة من يقرأون الصحف والبالغ عددهم (٦٩) فرداً تقرأ أكثر من جريدة وأن (٣٨,٩٪) منهم تكثف بقراءة جريدة واحدة ، بينما ذكر (١,١٪) فقط أن الأمر يتوقف على الظروف ومدى توافر الجرائد ، ويبدو أن قرار رفع أسعار الصحف إلى ٢٠ قرشا للنسخة الواحدة مؤخراً ، قد أنهى تماماً بقرية البحث على ظاهرة شراء الفرد ثلاثة جرائد دفعة واحدة ، وقلل إلى النصف تقريباً عدد الذين اعتادوا شراء جريدتين يوميتين ، كما رفع معدلات تداول الأفراد للنسخة الواحدة ، وتبادل الأنواع المختلفة للصحف .

وقد شاهدت أمام مسجد القرية ، وبعض الموظفين بها يأتون في الصباح الباكر إلى مكان توزيع الصحف بالقرية ، وهو أيضاً محل لبيع الخردوات للتصفيح المربع للجرائد الموجودة . ثم شراء جريدة واحدة ، كما شاهدت كيف يجري إعادة بعض الجرائد إلى الموزع بعد قراءتها نظير مقابل متفق عليه . وأياً كان الأمر ، فقد تبين بوضوح أن أية محاولة لرفع أسعار الصحف إلى ٢٠ قرشا أو ثلاثين قرشا سوف يقلل عدد مشترى الجريدة بالقرية إلى النصف تقريباً عما هو قائم في الوقت الراهن ، وبالتالي يخرج أعداداً كبيرة من جمهور الصحف — على قلته بالقرية — من التمرس لهذه الوسيلة الإعلامية .

وتكشفت المناقشات المستفيضة مع المبحوثين ، أنه لا توجد جرائد مفضلة لديهم دكها زى بعض ، أمى جريدة والسلام ، أى جرنال موجود أشتريه ، أمى كما نفاقة ، إلى غيرها من الإجابات التى تكشف عن تصور يوجد بين الأنواع المختلفة من الجرائد ، ومع ذلك فقد تلاحظ أنه كلما انخفض المستوى التعليمى للبحوث ، قلت قدرته على التمييز بين أنواع

الجرائد المختلفة، وبصفة عامة، فإن الجانب الأكبر من الفلاحين والعمال والمهنيين من يقرأون الصحف لا توجد لديهم جرائد مفضلة، في حين نجد أن جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة والتجار أكثر قدرة على التمييز والمفاضلة بين أنواع الجرائد المختلفة.

وأياً كان الأمر، فإنه من خلال الإستجابات المباشرة للمبحوثين من أفراد هيئة البحث من أقرؤا بقراءة الصحف والبالغ عددهم (٦٩) فرداً، وكذلك الملاحظات الميدانية والمشاهدات الواقعية، لمسلوك الأفراد بقرية البحث في التعامل مع الصحف، يمكن القول، أن جرائد الأخبار والجمهورية، والأهرام، ثم الوفد، والاحرار، والأهالي، والشعب على الترتيب من الجرائد الأكثر رواجاً وانتشاراً في قرية البحث.

ويكشف الحوار مع المبحوثين حول الموضوعات المفضلة لديهم في الجرائد التي يقرأونها عن انحصار دائرة الإهتمام بالموضوعات المشاركة بصفة عامة، فهي لا تتجاوز ثلاثة إلى أربعة موضوعات لدى القارئ الواحد من أكثر تقدير، وكثيراً ما كان المبحوث يمكنه فترة طويلة نسبياً لتذكر أي الموضوعات التي يقبل عليها عند قراءته للجريدة، وبصورة عامة توضح استجابات المبحوثين في هذا المجال، أن الأخبار حول الأحداث الخارجية والداخلية والرياضية والسكورة أو برامج التلفزيون والحوادث والجرائم والموضوعات الدينية والإعلانات المبوبة والوفيات على الترتيب، تعد من بين أكثر الموضوعات المثارة في الصحف إقبالاً من جانب القراء على اختلاف تصنيفاتهم.

ويبدو واضحاً لدى جميع فئات القراء، الحرص على تصفح الأحداث الخارجية والداخلية في الجرائد التي يقرؤها، بيد أن ملاحظة أسلوب مطالعة القارئ لهذه الموضوعات تكشف أن قراءتها عادة ما تتم بصورة

حزبية وخاطفة ، وفي الغالب يكتفى القارىء بمطالعة العناوين الرئيسية التي تدور حولها ، وباستثناء الأخبار الخارجية والداخلية والحوادث والجرائم التي تعد عنصراً مشتركاً في اهتمامات مختلف فئات الجمهور ، نجد أن الإناث تميل إلى تصفح الإعلانات التجارية وبرامج التلفزيون والمشكلات العاطفية وأخبار المرأة والطفل والموضة ، بينما يميل الشباب من الذكور إلى تصفح أخبار الرياضة والكورة وبرامج التلفزيون ويريد القراء وصفحة المرأة في الوقت الذي يبدق فيه متوسطو العمر وكبار السن من الذكور في الموضوعات الدينية وإعلانات الوفيات والكلمات المتقاطعة ومقالات الكتاب .

وبالإضافة إلى هذه الحقائق العامة ، يمكن الإشارة إلى بعض التغيرات بين أعضاء المهن المختلفة من القراء ، فالوظفين يعملون في غالبيتهم إلى مطالعة مقالات الكتاب وقرارات الحكومة في مجال السياسة الداخلية . بينما يتجه الفلاحون أكثر إلى الصفحة الدينية والوفيات وأخبار الناس والإعلانات . في حين يكثر بين العمال الميل إلى الصفحة الدينية ، وحظك اليوم والإعلانات حول الوظائف وأخبار المجتمع . كما يهتم التجار بالصفحة الإقتصادية والأخبار الداخلية والإعلانات حول المناقصات في الوقت الذي تثير مقالات الكتاب والأحداث الخارجية اهتمام المهنيين ، ولا يوجد تفصيلات مميزة لدى جماعة الحرفيين والطلبة حيث تظل الرياضة والحوادث والأخبار الخارجية هي التي تحتل بالاهتمام الرئيس لديهم عند مطالعة الجريدة .

وأياً كانت طرق وأساليب تعرض الأفراد بمنطقة البحث لوسائل الإعلام المختلفة ، والبرامج والموضوعات المفضلة لديهم فإن النساؤل المهم

هنا يتعلق بمركز وسائل الإعلام المختلفة من حيث القدرة على توصيل المعلومات ، ومدى اعتماد الأفراد بمنطقة البحث عليها في تلبية احتياجاتهم من المعلومات. ووفقا لاستجابات المبحوثين اللفظية ، فإن الراديو ما زال يعد أكثر وسائل الاعلام قدرة على توصيل المعلومات إلى القرويين ، كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (١٢)

(مركز وسائل الإعلام من حيث القدرة على توصيل المعلومات)

الوسيلة الاعلامية	العدد	%
١ - الراديو	٦١	٣٠,٥
٢ - التلفزيون	٤٣	٢١,٦
٣ - الصحف	٤٠	٢٠,١
٤ - حسب الموضوع	٢٢	١٥,٨
٥ - لا يعرف	٢٤	١٢,٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠ %

ووفقا لهذه الاستجابات ، حصل الراديو على (٣٠,٥ %) من إجمالي المبحوثين باعتباره أكثر وسائل الإعلام قدرة على توصيل المعلومات بالقرية ، والتعرف على أخبار المجتمع والعالم الخارجي ، وهي نتيجة أكدتها العديد من الأبحاث السابقة ويأتي بعد ذلك في مرتبة تالية التلفزيون بنسبة (٢١,٦ %) يليه مباشرة وبفروق ضئيلة للغاية الصحف بنسبة (٢٠,١ %) ، ورفضت نسبة غير قليلة من المبحوثين (١٥,٨ %) تحديد وسيلة بعينها أو تفضيل وسيلة على أخرى وأوضحت أن ذلك يرجع إلى طبيعة المعلومات والأحداث ومدى قربها أو بعدها عن مجتمعهم المحلي. في حين أظهر (١٢ %) من إجمالي المبحوثين عدم قدرة على إبداء

الرأى والحكم على مصادر المعلومات المختلفة ، وقد لوحظ عليهم بصمة عامة قلة تعرضهم لوسائل الإعلام والتردد والمراوغة في الحديث أو التهرب من إبداء الرأى ومحدودية أفاقهم المعرفى .

ويبدو أن أسبقية دخول الراديو إلى القرية المصرية وتعود القرويين عليه كمصدر يسهل تعاملهم معه للتعرف على مجريات الأحداث خارج نطاق مجتمعهم المحلى ، والانهار الشديد بالتليفزيون كمصدر للفرجة ونقل العالم الخارجى ذاته إليهم ، وبالإضافة إلى صعوبة تعاملهم مع الصحف وما تتطلبه من ضرورة توفر مهارة القراءة التى يفتقدها الجانب الأكبر من القرويين ، سوف تظل عوامل فاعلة فى تحديد إستجابات القرويين اللفظية على أية تساؤلات تسمى إلى التعرف على مراكز وسائل الإعلام المختلفة فى إمداد القرويين بالمعارف والمعلومات .

على أن ملاحظة أنماط تعرض القرويين لوسائل الإعلام المختلفة وأساليب تعاملهم مع هذه الأجهزة وتصوراتهم لأدوارها المختلفة وتبقيع مصادر معارف المبحوثين بالموضوعات المختلفة ، يكشف عن الدور الهام والبالغ الذى تلعبه الصحف فى تزويد القرويين على اختلاف انتماءاتهم المهنية بالمعلومات المختلفة ، وذلك من خلال تغذيتها وتدعيمها لأساليب الاتصال الشخصى وقادة الرأى فى القرية بالمعلومات ، والدور البالغ الذى يلعبه بعد ذلك هؤلاء الأفراد فى نقل المعلومات لدى القطاعات الأخرى . ولعل ذلك يفسر حرص أمام مسجد القرية وبعض الموظفين بها على التصفح اليومى لكل أنواع الجرائد لدى الموزع - كما أشرنا من قبل - ويظهر الحوار المباشر مع الأفراد من مختلف الفئات ، أن الجانب الأكبر من معارف وتصورات الأفراد حول الموقف من شركات توظيف الأموال ، والإجراءات التى

تتخذها الحكومة مع هذه الشركات - وهو الموضوع الذي كان سائداً خلال البحث الميداني وقبل أن يصدر النائب العام قراره بوقف النشر في هذا الموضوع - كان مصدره الصحف دون غيرها من وسائل الإعلام الأخرى ، وتبين لي بوضوح أن من يقرأ الصحف ومن لا يقرأها من جماعة الأيمن لديهم تقريباً تصورات مقشاة حول الموضوع ، تتفق إلى حد كبير مع ما تطرحه الصحف من مواقف وتصورات حول ذات الموضوع ، مما يشير إلى الدور الهام الذي تلعبه أنماط الاتصال الشخصي في تناقل المعلومات وتوسيع نطاقها ، وهو الاتصال الذي يمتد أساساً على الصحف في تغذيتها بالمعلومات باعتبارها أداة للتحقيق ومعرفة أخبار الدنيا وما تتيح إمكاناتها من تنوع موضوعاتها ، ولتعمق في بحث هذه الموضوعات والوقت المناسب للتعرض . . إلخ . فضلاً عن هامش الحركة والحرية النسبية المتاحة للصحف بالمقارنة بوسيلتي الراديو والتلفزيون التي تتعرض لدرجة أكبر من الضغط والسيطرة والتوجيه من جانب السلطات الرسمية .

وأياً كان الأمر ، فإن النظرة الواقعية والمتفحصة لقدرات وسائل الإعلام المختلفة في تزويد القرويين بالمعلومات ومدى اعتمادهم عليها في تلبية احتياجاتهم من المعلومات تجعلنا نميل إلى القول ، بأنه على الرغم من انصراف الجانب الأكبر من مضمون هذه الوسائل عن الاهتمام بمشاكل وهموم الغالبية العظمى من القرويين ، وميل جل مضمونها إلى التحيز الحضري ، إلا أن هذه الوسائل تعمل في تكاتف وتكامل سواء في إمداد القرويين مباشرة بالمعلومات حول القضايا القومية ، وما يجري بعيداً عن عالمهم المحلي ، أو في تغذية وتدعيم أساليب الاتصال الشخصي ، والتي تلعب الدور الأساسي في نشر المعلومات وترويجها على نطاق واسع بالقرية المحلية ، وتحقيق الإقناع المطلوب بالممارسات الجديدة .

ثالثاً : أجهزة الإعلام وهجرة المهالة (التأثير والفاعلية) :

انطلقت العديد من الدراسات الإعلامية التي اهتمت بقضايا التنمية ، من تصور يرى ، أن ثمة علاقة بين التمرض لأجهزة الإعلام ، وما يبديه الأفراد من آراء وتصورات حول الجوانب المختلفة لقضايا موضع البحث ، وبالتالي تستغرق هذه الدراسات في بحث وقياس حجم تعرض الأفراد بمنطقة البحث والمؤشرات المختلفة الفاعلة في تحديد طبيعة هذا التمرض ، كتغيرات النوع ، والعمر ، والمستوى التعليمي ، والحالة الاجتماعية ، والدخل . . إلخ . وكذا في التعرف على رغباتهم وتفضيلاتهم لبرامج أو موضوعات معينة ، وترابط بين كل ذلك ، وبين استجابات المبحوثين اللفظية على أسئلة الاستبيان التي توجه إليهم حول القضايا موضع البحث للحكم بعد ذلك على تأثير وسائل الإعلام ، بعبارة أخرى . ترى هذه الدراسات أن ثمة علاقة بين التمرض والتأثير الاجتماعي ، فإذا تحقق التمرض حدث التأثير .

ومع أهمية بحث أنماط تعرض الجمهور لأجهزة الإعلام المختلفة ، وأسلوب تعاملهم مع هذه الوسائل . أو رؤيتهم لها واعتمادهم عليها ، إلا أنه في تصوراتنا غير كاف الحكم على تأثير هذه الأجهزة في مجرى الحياة اليومية للأفراد لسبب بسيط هو أن الإقرار بالتعرض لا يعني في كثير الأحيان فهم واستيعاب الأفراد للمضامين المثارة عبر وسائل الإعلام المختلفة . فقد يتعرض الفرد لمقالة صحفية ولكنه قد يخطئ في فهم معناها ودلالة أفكارها في الوقت الذي يقر فيه بقراءتها . كما أن الفتاة الريفية مثلا قد تتعرض لمشاهد تليفزيونية حول علاقات أكثر تحررا بين الشباب والفتيات ، ولكنها لا تستطيع فهم أو ممارسة هذا السلوك لأن

إطارها الثقافي ومجموعة التقاليد والأعراف التي تعيش في إطارها
تعوق ذلك .

وتجنبنا لوقوع الدراسة الراهنة في مثل هذا المأزق ، فإنها تجاوزت
بحث عملية التعرض التي أوضحنا طبيعتها في موضع سابق إلى تتبع حقيقة
التأثيرات التي تركتها أجهزة الإعلام على معارف واتجاهات ومواقف
الأفراد بقربة البحث تجاه موضوع هجرة العمالة إلى الخارج . ومعلوم
أن أول مراحل التأثير ، هي الإلمام والمعرفة ، وقد دأبت الكثير من
الكتابات الإعلامية على الحديث عن المهمة الأولى التي تقوم بها وسائل
الإعلام في مجال التغيير الاجتماعي ، وهي مهمة نشر المعلومات وترويجها
على نطاق واسع بين الأفراد وفي محاولة من جانبنا لاختبار هذه المهمة
قياسا على موضوع هجرة العمالة ، توجهنا بالسؤال الآن إلى المبحوثين
الواحد لو عاود يعرف حاجة عن السفر واللى يبسافروا به ، يا ترى
يعرف منين أكثر ؟ وجاءت إجابات المبحوثين على هذا التساؤل لتكشف
عن الدور البالغ الذي تلعبه أنماط الإتصال الشخصي في هذا المجال ،
الناس بتعرف بعض ، من الناس اللى بتيجي من مصر ، من اللى يبسافروا
ويرجعوا من مكاتب السفريات ، من المقاول إلى غير من الاستجابات
المباشرة التي توضح درجة اعتماد القرويين على قادة الرأي وأصحاب الخطوة
والنفوذ في المعرفة بأخبار السفر ، وكيفية السفر إلى الخارج ، ولم ترد أية
استجابات مباشرة تشير في ذلك إلى دور الراديو أو التلفزيون أو الصحف
ولا يوجد أية فروق جوهرية في ذلك بين فئات المبحوثين على اختلاف
مستوياتهم المهنية والتعليمية .

وقد رفض العديد من المبحوثين وبالذات المستويات التعليمية الدنيا

أية إشارات أو إيماءات من جانبنا تسمى للفت انتباههم إلى دور التلفزيون مثلا أو الصحف في هذا المجال ، ، هو التلفزيون ييجب حاجات عن كده، إعلانات الجرائد لناس معينة وبس ، ، إنما المقاول أو المندوب ييجي يطب البلد والناس بتتفق معه وتعرف منه كل حاجة ، ،

وقد جاءت إجابات المبحوثين حول تساؤلنا حول كيفية إدخال فكرة السفر بداية إلى القرية ، ودور المصادر المختلفة في هذا المجال ، لتؤكد الدور الهام للاتصال الشخصي وضآلة دور أجهزة الإعلام كما يوضح الجدول التالي : -

جدول رقم (٤)

(مصادر معرفة القرويين بفكرة السفر للعمل بالخارج)

مصدر المعرفة	العدد	%
١ - مقاول الانفار	٤٨	٢٤.١
٢ - الأهل والأصدقاء والزملاء	٣٠	١٥.٠
٣ - الناس بتعرف بعض	٩٠	٤٥.٠
٤ - انفراديو	٨	٤.٢
٥ - التلفزيون	١١	٥.٤
٦ - الصحف	١٣	٦.٣
المجموع	٢٠٠	١٠٠.٠

وتظهر بيانات الجدول أن مقاولي الانفار وجماعة الأهل والأصدقاء والزملاء ، والتفاعل مع الآخرين قد لعبت الدور الاساسى في إدخال فكرة السفر إلى القرية بنسبة وصلت إلى (٨٤,١ %) في حين لم تتجاوز

نسخة من أشار إلى إصمام وسائل الإعلام الجماهيرى فى إدخال هذه الفكرة سوى (١٥٩/١) من إجمالى المبحوثين .

ويرى الإخباريون ، أن الفكرة بدأت أصلاً بحضور بعض مقاولي الانفار إلى القرية واتفاقهم مع عدد من العمال على السفر إلى الخارج (ليبيا، الأردن ، العراق) للعمل هناك ، وكذلك من خلال إعادة بعض المدرسين بالقرية إلى الكويت والسعودية ثم أخذت الفكرة تنتشر وتقوى خصوصاً بعد تصريح العديد من شباب القرية المجندين بالجيش فى أعقاب انتهاء حرب أكتوبر وزيادة تردد الأفراد بالقرية على القاهرة ومكاتب السفريات بها ونتيجة لما صادف الموجة الأولى من الهجرة من نجاحات وعودتها ببعض المدخرات التى حققت لأصحابها نقلة إيجابية ، أخذت الفكرة تحظى بالأهمية والتقييم من جانب الفئات الأخرى ، إلى أن أصبحت بعد ذلك ، الحلم والامل الذى يراود الجميع بصرف النظر مدى مماناتهم أو حاجاتهم الحقيقية للسفر .

ومع تولى الجانب الأكبر من المبحوثين لدور أجهزة الإعلام فى نشر فكرة السفر إلى القرية وتأكيدهم على دور الاتصال الشخصى وقادة الرأى بالقرية فى هذا المجال . إلا أن المشاهدات الواقعية والحوارات غير المباشرة مع المبحوثين وبالذات من جماعة المثقفين بالقرية ، تكشف عن الدور الذى لعبته أجهزة الإعلام وبالذات الصحف فى تغذية وتدعيم أنماط الاتصال الشخصى فى نشر وترويج فكرة السفر . فقد تحدث البعض مثلاً عن أثر الاخبار التى تناقلتها الصحف عن هجرة الفلاحين المصريين إلى العراق والتى كانت موضع حديث الناس بالقرية . كما أشار البعض الآخر إلى مسلسلات التليفزيون، وذكروا منها تحديدأ مسلسل دسبل ، والبحيرات المرة ، ، وأحلام الحب والإعارة ، ، الذى كان يجرى عرضه وقت تطبيق

الدراسة، وغيرها من المسلسلات التي لعبت دورها في توجيه الانتباه نحو السفر والعمل بالخارج كوسيلة للتخلص من المشكلات التي يواجهها الأفراد في حياته اليومية .

وقد اتجه حوارنا مع المبحوثين بعد ذلك للتعرف بصورة مباشرة عن مدى إدراكهم لما تقوله أجهزة الإعلام المختلفة عن الهجرة للعمل بالخارج، وقد تمهد التساؤل الذي طرح عليهم على النحو التالي :

يا ترى نفتكر أن الراديو والتلفزيون والجرائد بتقول حاجة عن حنة السفر دي ؟ وتكشف الاستجابات اللفظية للمبحوثين على هذا التساؤل من ميل الجانب الأكبر منهم إلى الإجابة بالنفي بنسبة وصلت إلى (٨٤,٣٪) ، في حين أن (١٥,٧٪) فقط من إجمالي المبحوثين، هي التي أجابت بالإيجاب. ولعل ذلك يدعم ما سبق أن أشرنا إليه من ميل المبحوثين إلى التهور من دور أجهزة الإعلام في هذا الموضوع ، وتأكيدهم البالغ على دور الاتصال الشخصي واهتمامهم على المصدر الأخير في تلبية احتياجاتهم من المعلومات حول موضوع الهجرة والسفر للخارج .

وقد تباينت رؤى المبحوثين من أفراد العينة الذين أجابوا بالإيجاب حول حقيقة ما تقوله أجهزة الإعلام عن الهجرة ، فقد أشار البعض منهم وبالذات المستويات الثقافية الدنيا إلى أنها تتكلم عن الحوادث التي تحدث للمصريين بالخارج ، وتخوف من حنة السفر، وما يحدث للمسافرين في القرية من مشكلات ، في حين أشار البعض الآخر إلى تشجيعها للهجرة ، وحديثها عن المهاجرين العائدين ، وتمويلاتهم، وما يتمتع لهم من تسهيلات، وتشجيع الناس على السفر للعمل بالخارج للحصول على العملة الصعبة للبلد ، وحل مشكلاتهم وتكوين مستقبلهم .

وكان من الطبيعي أن يتجه البحث هنا للتعرف على تصورات المبحوثين للوسيلة الإعلامية التي تتحدث أكثر عن السفر والعاملين بالخارج، وقد أظهر البحث عدم مقدرة الجانب الأكبر من المبحوثين على تحديد وسيلة معينة . ويكشف الجدول التالي هذه الحقيقة :

جدول رقم (٥)

(تصورات المبحوثين لأكثر وسائل الإعلام تناولاً للهجرة)

تصور المبحوثين للوسيلة	العدد	%
١ - الراديو	٤٨	٢٤ و ٢
٢ - التلفزيون	٤٠	٢٠ و ٢
٣ - الصحف	٣١	١٥ و ٣
٤ - لا أعرف	٨١	٤٠ و ٣
المجموع	٢٠٠	% ١٠٠

ويبدو واضحاً من بيانات الجدول ، أن جانباً كبيراً من المبحوثين (٤٠ و ٣ %) لم يتمكن من تحديد الوسيلة الأكثر حديثاً عن الهجرة ومش عارف ، ، كله زى بعض ، وأنا يعني كنت بدور على مين بيتكلم أكثر ، ساعات وساعات ، مش ديماً إلى غيرها من الاستجابات التي تكشف عن عدم قدرة على الحكم وإبداء الراى فى مسألة تبدو إما ليست موضع اهتمام المبحوث أصلاً أو لضعف الحاسة النقدية لديه . وتعرضه للضامين الإعلامية المباشرة عبر أجهزة الإعلام المختلفة بصورة عشوائية وغير هادفة .

كما تكشف بيانات الجدول ، أن الراديو يعد من أكثر وسائل الإعلام حديثاً عن الهجرة بنسبة (٢٤,٣٪) وبلى ذلك مباشرة وفي مرتبة تالية التلفزيون بنسبة (٢٠,٢٪) ثم الصحافة في المرتبة الثالثة بنسبة (١٥,٣٪) وهو ترتيب يذهب أن يؤخذ بشيء من التحفظ ، فقد تلاحظ أن جانباً غير قليل من جماعة المبحوثين الذين أبدوا رأيهم في هذه المسألة (٥٩,٧٪) من إجمالي المبحوثين ، كانوا يقدمون رأيهم بصورة ارتجالية وبغية التخلص من الجوار فيها أو الظهور بمظهر العارف وغير العاجز أمامنا على إبداء الرأي ، ولما كان الراديو هو الأكثر تعاملًا وتداولاً بينهم وفقاً لبيانات التي أشرنا إليها من قبل ، فمرعان ما يرد على أذهانهم مباشرة عند تقديم استجاباتهم . وينصرف ذلك أيضاً على التلفزيون والصحف تبعاً لدرجة اهتمام المبحوث بأى منها ، وقد نأكد لدينا ذلك ، عند محاولة تعميق الحوار مع هؤلاء المبحوثين ، وإعادة التساؤل عما تقوله كل وسيلة في هذا المجال والبرامج أو الموضوعات التي ترد فيها الجوانب الخاصة بموضوع الهجرة ، حيث عجز الجانب الأكبر منهم على التحديد أو الرد بطريقة واعية أو مقنعة تكشف عن مصداقية المبحوث . والثابت لدينا من الملاحظات الميدانية والحوارات المستفيضة وغير المباشرة مع المبحوثين ، أن عدداً قليلاً بالفعل ، لم يتجاوز (٨٪) تقريباً هو الذي كان قادراً على الحكم بوعي ودراية في هذا الموضوع . ولوحظ أن غالبيتهم (١٢) فرداً ينتمون إلى جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة بالقرية، ووفقاً لاستجابات هؤلاء الأفراد، فإن الصحف تأتي في المرتبة الأولى كأكثر وسيلة إعلامية حديثاً عن الهجرة، ويأتى بعد ذلك في مرتبة تالية التلفزيون ، ثم الراديو .

فقد أشار هؤلاء الأفراد ، إلى الأخبار التي تنشرها الصحف عن

لإجراءات السفر ، واستخراج الجوازات ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، ومؤتمرهم ، وحرص الحكومة على هذا التوزيع الإعاري ، وإتاحة الفرصة للشباب للسفر للخارج ، وما يقع للمسافرين أو العائدين من حوادث .. الخ ، وأن مسلسلات التلفزيون أحيانا ما تحكى تجارب المسافرين للعمل بالخارج ، كما أن الراديو يتحدث أيضا عن تجارب عدد من الشباب الذين سافروا للعمل بالخارج في برنامج على الناحية وإذاعة الشباب . وفقا لهذه الاستجابات ، فإن أجهزة الإعلام تعمل في تكاتف في التعامل مع ظاهرة الهجرة ، فبينما تقوم الصحف بدور نشر المعلومات وجذب الانتباه والترويج لفكرة السفر ، فإن التلفزيون والراديو يقومان بوظيفة تهيئة المناخ وإثارة الإهتمام ، وتدهيم الإجهادات ، وتقديم النموذج والمثل لتحفيز الأفراد على اتخاذ قرار السفر للعمل بالخارج .

وقد أجاب العجائب الأكبر من المبحوثين بالإيجاب عندما طرح عليهم التساؤل الآتي : إئت هاو الزاديو ، والتلفزيون والجرائد تتكلم أكثر عن السفر بره ولا كفاية كده ؟ وكان الهدف من هذا التساؤل ، إعادة التثبت من ميول الأفراد واتجاهاتهم نحو موضوع الهجرة ، من ناحية ، ومدى احتياجهم إلى وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات عن هذا الموضوع من ناحية أخرى ، فقد أبدى ما يقرب من (٨٠ ٪) من إجمالى المبحوثين رغبة في قيام وسائل الإعلام بتقديم مزيد من المعارف والمعلومات حول الهجرة والسفر للعمل بالخارج ، ومع أن النسبة الباقية (٢٠ ٪) لم تبد رغبة مشابهة ، إلا أن العدد الأكبر منهم لم يكن يعبر عن كفاية ما يثار عبر هذه الوسائل من برامج وموضوعات عن الهجرة بقدر ما كان يعبر عن عدم اقتناع بأهمية أو جدوى دورها في هذا المجال وتمكشفت استجاباتهم في ذلك عن هذا المعنى : دحتكلم تقول إيه يعنى ،

قائدة الكلام ، السفر قسمة ونصيب ، الى له معارف أو قريب بره
ببساط إلى غيرها من الإستجابات التي تقلل من أهمية وسائل الإعلام
كمصدر يلبي الاحتياجات الفعلية للراغب في السفر من معارف ومعلومات .
وهذا صحيح على ما يبدو إلى حد كبير . فقد أظهر تحليل مضمون الصحف
كما أوضحنا في الفصل السابق ، أن معظم الإعلانات المنشورة بالصحف
حول فرص العمل بالخارج غير موجهة إلى العمالة اليدوية أو الفلاحين ،
وبالتالي فإن معرفتهم فرص العمل بالخارج أو الترتيب لهذه الفرص
يتم عادة عبر شبكة العلاقات الشخصية ، وليست من خلال وسائل الإعلام .
كما أنهم — أى القرويين — ليسوا في حاجة إلى إثارة انتباههم وتدعيم
تطلعاتهم إلى السفر للعمل بالخارج ، وهي المهمة التي تقوم بها حالياً أجهزة
الإعلام ، لأن ذلك متوافر بل ويزيد إلى حدود قد تفوق احتياجات
وقدرات العديد من القرويين .

ومع ذلك فقد عبر العديد من المبحوثين وبالذات بين المستويات
التعليمية العليا ، عن الحاجة إلى تخصيص مساحة ثابتة في الصحف وبرامج
محددة في الراديو والتلفزيون لإعلام الناس باحتياجات سوق العمل
بالخارج ، وفرص العمل المتاحة هناك ، والشروط الواجب توافرها ،
وكيفية التعاقد وإتمام إجراءات السفر ، وتسايط مزيداً من الضوء على
مشاكل المصريين بالخارج ، والمساعدة في حل هذه المشكلات ، وتنوعية
الشباب الراغب في السفر بمحقات الظروف والأحوال الميشية في دول
المهجر حتى لا يقع ضحية للنصب والضياع ، والعمل بصفة عامة على
المساعدة في حل المشكلات المرتبطة بالهجرة سواء في الداخل أو الخارج .

وواضح من هذه الرغبات احتياج العديد من القرويين إلى مساعدة

(١٨ — هجرة المصريين)

أجهزة الإعلام في تحقيق الجوانب الإجرائية أو التنظيمية المرتبطة بعملية السفر ، وتحدد بدأ في المعرفة بفرص العمل والترتيب لها ، وحل المشكلات المرتبطة بها . وهي الجوانب التي يجد الكثيرون منهم صعوبة في تحقيقها عبر أساليب الإنصال الشخصية . حيث لا يتمكن من ذلك على حد تعبير بعضهم سوى أصحاب المعارف . وقلة حاجتهم إلى تدعيم إنجازاتهم حول هذا الموضوع ، وهي الإحتياجات التي لا تلبّيها أجهزة الإعلام على اختلافها ، الأمر الذي أدى إلى إلهراف القرويين عنها أو الإعتماد عليها في هذا الموضوع .

م. د. هـ. م. هـ. م.

الفصل الثامن

حصار النتائج والتوصيات

الفصل الثامن

حصار النتائج والتوصيات

سأول هذ العمل ببحث وتقييم حقيقة الدور الذى تلعبه أجهزة الإعلام تجاه ظاهرة هجرة العمالة المصرية إلى الخارج ، وقد بدأ البحث أول خطواته المنهجية بمناقشة حجم هذه الظاهرة وخصائصها ، ثم الأسباب والدوافع التى تسكن وراء هجرة المصريين للعمل بالخارج ، وأثار هذه الهجرة ووقوعها على المجتمع فى المجالات المختلفة . وانتهت المناقشة فى هذا الجانب إلى أن ثمة مشكلات وجوانب سلبية عديدة ترتبت على فتح الباب على مصرعيه بلا ضوابط للهجرة الخارجية ، كما أن هودة متوقعة على نطاق واسع نتيجة للاستغناء عن العديد من العمالة المصرية بالخارج بعد انهيار أسعار النفط وتقلص مشروعات التنمية بالدول العربية النفطية سوف يترك مشكلات لا تقل خطورة أيضاً على المجتمع وكان التساؤل المنطقي عنئذ ، يتعلق بالدور الذى تقوم به أجهزة الإعلام المصرية فى معالجة هذه المشكلات والتصدى لها .

وللاجابة على هذا التساؤل الرئيسى ، ونظراً لتعقد وتشابك العلاقة التى تربط بين أجهزة الإعلام وظاهرة الهجرة من حيث أركان كلاهما لمأراز طبعى لواقع مجتمعى ، اجتمعت الدراسة فى صياغة رؤية نظرية توضح العناصر الأساسية الفاعلة فى إنتاج ظاهرة هجرة العمالة المصرية

للخارج ، وقد تحدثت هذه العناصر في طبيعة الفسق السياسي والاجتماعي والاضاع البيئية ، والاسرة ، ونسق الإنصال . والبدء الاقليمي العربي والدولي ، وقد ساعدت هذه الرؤية في فهم وتحديد المتغيرات الأساسية الفاعلة في إنتاج ظاهرة الهجرة ، ووقع أجهزة الإعلام بين هذه المتغيرات ، كما أظهرت المحاور الأساسية ومستويات التحليل التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند فهم وتفسير علاقة الإعلام بظاهرة الهجرة .

وفي إطار هذه الرؤية وانطلاقاً منها ، جرى الحديث بصورة افتراضية عن أربع عمليات أساسية يمكن أن تقوم بها أجهزة الإعلام في مجال هجرة العمالة للخارج وهي :

- ١ - الترويج لفكرة الهجرة والسفر .
- ٢ - تشكيل الاتجاهات نحو الهجرة .
- ٣ - تنشيط حركة الهجرة .
- ٤ - معالجة المشكلات المترتبة على الهجرة أو عودتها .

وبعيداً عن الأحكام الانطباعية الذاتية التي تسود عادة غالبية الكتابات التي تناولت دور أجهزة الإعلام في المجتمع . جرى بحث وتقييم هذه العمليات الأربع على أرض الواقع وخلص البحث إلى المؤشرات التالية :

أولاً : الترويج لفكرة الهجرة :

- ١ - كان دور أجهزة الإعلام في مجال الترويج لفكرة الهجرة والسفر العمل بالخارج لدى القرويين محدوداً للغاية ، وتبين ذلك بوضوح من خلال المؤشرات التالية :

(أ) عند تحليل مضمون الصحف اليومية الثلاث الأدرام، الأخبار، الجمهورية، لتضع ضآلة اهتمام هذه الصحف بقضية هجرة العمالة سواء بمعايير معدل تكرار طرح موضوعات هذه القضية أو معدل الطرح على صفحات العدد الواحد، أو معايير مكان النشر على صفحات الجريدة ودرجة الإبراز التي توليها للصحف لموضوعات هذه القضية. وبصفة عامة كان طرح الفكرة والترويج لها موسميًا ومفتعلًا ويفتقد إلى الاستمرارية.

(ب) مع قلة الإهتمام بالفكرة عامة وموسمية طرحها على صفحات الصحف، فإن معظم المضامين الصحفية حولها لم يكن كلها لا يتجه مباشرة إلى جمهور القرويين أو يلبي احتياجاته، كما لم تعكس هذه المضامين أي مظهر من ظاهرة الهجرة الفلاحية باستثناءات بسيطة تتعلق بالإشارة السريعة إلى موضوع هجرة الفلاحين المهجرين إلى العراق، والإعلان من حين لآخر عن جرائم مكاتب التفسير الوهمية وفي إطار ذلك يفتنى الحديث عن أية أدوار للصحف في مجال نشر وترويج فكرة السفر لدى القرويين.

(ج) بالنزول إلى الجمهور بمنطقة البحث للتعرف على طريقة إدخال فكرة السفر والعمل بالخارج إليها، مال المبحوثون إلى تغليب دور الإتصال الشخصي والتمويل من دور أجهزة الإعلام في هذا المجال، ورددوا في ذلك استجابات مثل، «الناس يتعرف بعض من الناس المي بتيجي من مصر، من اللي بييسافروا ويرجعوا، من مكاتب السفريات،

من المفاول، إلى غيرها من الاستجابات المباشرة التي أظهرت درجة اعتماد القرويين على قادة الرأي وأصحاب النفوذ في المعرفة بأخبار السفر، وكيفية إتمام إجراءاته . ولم ترد في ذلك أية استجابات مباشرة تشير في ذلك إلى دور الراديو، أو التليفزيون أو الصحف ولا يوجد فروق جوهرية في ذلك بين فئات المبحوثين على اختلاف مستوياتهم المهنية والتعليمية . كما رفض العديد من المبحوثين أية إشارات أو تلميحات من جانب الباحث لدور التليفزيون أو الصحف مثلا في هذا المجال . وردد البعض استجابات مثل : « هو التليفزيون ييجيب حاجات عن كده » ، إعلانات الجرايد اللي مش زينة ياايه ، المفاول أو المندوب هو اللي ييجي يطلب البلد والناس يتفق معه وتعرف منه كل حاجة » .

(د) أدت النجاحات الأولى لمن سافر من القرية إلى الخارج وعاد محملا بالعديد من المقتنيات والهدايا والمذكرات ، وما ظهر على هؤلاء الأفراد من بعض مظاهر الثراء والسلوك الانفاقي البذخي في بعض الأحيان إلى ترويح فكر السفر وانتشارها على نطاق واسع ، وتدعيم إدراك الأفراد لحسا والمعرفة بها لدى كافة القطاعات المهنية بالقرية ، وأخذ الاهتمام بها يتزايد بتزايد أعداد الأفراد المهاجرين والعائدين إلى القرية ، ومع هذا الاهتمام ، دخلت الفكرة مرحلة التقييم وحساب الفوائد والمضار من ورائها ولعب هنا الاتصال الشخصي وعمليات التقليد والمحاكاة ، والضغط التي يتعرض لها الأفراد في الوفاء بمطالبات الحياة المعيشية وزيادة التطلعات دورها في تغليب ميل الأفراد بالقرية إلى تبني الفكرة والسمعي

لخوض تجربتها ، بل واعتبارها في حد ذاتها قيمة عليا تتوارى أمامها كل القيم الأخرى ، وأصبح السفر من أجل السفر هو المطلب الذي يتوق إليه الجميع وبالذات فئة الشباب .

٢ - أظهر البحث أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٨٤.٣٪) لم تتعرض أو تدرك المضامين الإعلامية المثارة عبر أجهزة الإعلام الجماهيري حول موضوع هجرة العمالة المصرية للخارج ، ولعل ذلك يدعم ما سبق أن أشرنا إليه من ميل المبحوثين إلى التهوّن من دور أجهزة الإعلام في هذا الموضوع وتأكيدهم البالغ على دور الاتصال الشخصي واعتمادهم على المصدر الأخير في تلبية احتياجاتهم من المعلومات حول الهجرة والسفر للعمل بالخارج .

٣ - انحصرت مهمة أجهزة الاتصال الجماهيري وبالذات الصحف في مجال إدخال وترويج فكرة السفر بمنطقة البحث في قيام هذه الأجهزة بتغذية وتدعيم أنماط الاتصال الشخصي التي لعبت الدور الاساسى في نشر وترويج فكرة الهجرة ، مما يشير إلى صحة انطباق نظرية انتقال المعلومات عبر مراحل على المعلومات المثارة عبر أجهزة الاتصال الجماهيري حول موضوع هجرة العمالة بالقرية المصرية .

٤ - أظهر البحث عدم مقدرة نسبة كبيرة من المبحوثين (٤.٠٣٪) على تحديد الوسيلة الإعلامية الأكثر حداثة في موضوع هجرة العمالة وأن النسبة الباقية (٥٩.٧٪) حددت الراديو أولا بنسبة (٢.٢٤٪) ثم التلفزيون بنسبة (٢.٠٣٪) ثم الصحافة في المرتبة الثالثة بنسبة (١.٥٣٪) ، ولكن عند تعميق الحوار مع هؤلاء المبحوثين ، وإعادة

التساؤل عما تقوله كل وسيلة في هذا المجال والنراج أو الموضوعات التي ترد فيها الجوانب الخاصة بالهجرة عجز الجانب الأكبر منهم على التحديد أو الرد بطريقة واعية أو مقنعة . وتبين بوضوح أن نسبة لا تتجاوز ٨٪ فقط هي التي كانت قادرة على الحكم بوعي ودراية في هذا الموضوع ، ولوحظ أن غالبيتهم (١٢) فردا ينتمون إلى جماعة الموظفين والمهنيين والطلبة بالقرية ، ووفقا لاستجابات هؤلاء الأفراد ، فإن الصحف تأتي في المرتبة الأولى كأكثر وسيلة إعلامية حديثا عن الهجرة . ويأتى بعد ذلك في مرتبة تالية التلفزيون ثم الراديو .

ثانياً : تشكيل الاتجاهات نحو الهجرة :

٥ - لم تتجاوز وظائف المضامين الصحفية المثارة على صفحات الجرائد الثلاث حد الدعاية والترويج لفكرة الهجرة في البداية ، ثم تدعم هذه الفكرة بعد ذلك على امتداد فترة التحليل ، وتلاشت أو كادت وظائف أخرى مهمة في تشكيل اتجاهات الأفراد كالتوعية والتوجيه وبلورة الرأي العام تجاه الجوانب والأبعاد المختلفة لقضية الهجرة .

٦ - عكست المضامين الإعلامية المثارة عبر أجهزة الاتصال الجماهيري وبالذات في الفترة الأخيرة تناقضا واضحا في الموقف من قضية الهجرة فقد أظهر تحليل المضمون أنه بجانب المضامين التي تدعو إلى الهجرة وتروج لها توجد الكتابات التي تدعو إلى التقييد والحد من الهجرة لما تتركه من سلبيات على المجتمع . كما أظهر متابعة المسلسلات التلفزيونية المتصلة بموضوع الهجرة والمقدمة عبر التلفزيون خلال فترة الدراسة الميدانية ، وهي مسلسلات ، «البحيرات المرة» ، «أحلام الحب والإعارة» ، «سمعة التناقض» هذه في الموقف من الهجرة . ففي مسلسل «البحيرات المرة» دار الصراع

بين الجماعة المؤيدة للهجرة والجماعة المعارضة لها طوال أحداث المسلسل، وفي مسلسل « أحلام الحب والإعارة »، ظلت أحداث المسلسل تسلط الضوء على الحلم والامل الذي يراود البطل والبطلة في السفر للعمل بالسعودية ، والعقبات التي تواجه تحقيق هذا الحلم . وفي النهاية عبر البطل عن ندمه لقضاء سنوات عمره في الحلم بالإعارة ، في حين أنه كان يمكن له أن يجد ذاته ويبنى مستقبله في العمل مدرس مع زوجته الطيبية في إحدى القرى .

٧ - هذا التناقض في المضامين المثارة عبر أجهزة الإعلام حول الموقف من الهجرة يتوافق تماماً مع التناقض القائم في رؤى الجماهير بمنطقة البحث حول الموقف من الهجرة فمع الرغبة الجامحة لدى الغالبية العظمى من الأفراد للسفر إلى الخارج، إلا أن هناك مخاوف كاملة لدى العديد منهم عن مشكلات السفر ، وصعوبة الحصول على فرص عمل حالياً بالخارج ، وقلة العائد .. إلخ .

٨ - أظهر البحث الدور التدهيمي الذي تقوم به أجهزة الإعلام في تنفيذ الرؤية المتناقضة لدى الجمهور حول الموقف من الهجرة فقد أشار بعض المبحوثين ممن تمكنوا من تحديد حقيقة ما تقوله أجهزة الإعلام عن الهجرة إلى أنها تتكلم عن الجوانب التي تحدث للصيريين بالخارج. وتخوف من دحقة السفر، وما يحدث للمسافر في الغربة من مشكلات . في حين أشار البعض الآخر إلى حديثها عن المهاجرين العائدين ، وتحولاتهم ، وما يمنح لهم من تسهيلات وتشجيع الناس على السفر للعمل وتجسين الدخول وتسكين مستقبلهم .. إلخ .

٩ - تنفارت مهام أجهزة الإعلام في التعامل مع ظاهرة الهجرة بمنطقة البحث ، فبينما تقوم الصحف (عبر وسائط الإتصال الشخصي) بمهمة نشر المعلومات وجذب الإنتباه والترويج لفكرة السفر ، فإن التليفزيون والراديو ، يقومان بمهمة تهيئة المناخ وإثارة الإهتمام ، وتدعيم الإتجاهات وتقديم النموذج والمثل ، وتحقيق الأفراد أو تثبيط مهمهم في اتخاذ قرار السفر للعمل بالخارج .

١٠ - أظهر البحث عدم حاجة الغالبية العظمى من القرويين إلى المضامين الإعلامية التي تهدف إلى إثارة انتباههم أو تدعيم تطلعاتهم نحو الهجرة للعمل بالخارج ، حيث تؤكد تواجد هذه التطلعات لديهم بل وتزيد إلى حدود قد تفوق الإحتياجات أو القدرات الحقيقية للعديد منهم . بقدر ما يحتاجون إلى مزيد من المعارف والمعلومات حول الجوانب الإجرائية أو التنظيمية ، أو الخدمة الخاصة بالهجرة ذاتها ، حيث عبر ما يقرب من (٥٤,٨ ٪) من إجمالى المبحوثين ، عن رغبة في قيام وسائل الإعلام بتقديم مزيداً من المعارف والمعلومات حول فرص العمل المتاحة ، وكيفية الحصول عليها ، وظروف العمل بالخارج ، والأوضاع في بلدان الإستقبال إلى غيرها من الجوانب الخدمية الملموسة المرتبطة بترتيب إجراءات السفر والتي يفتقدونها حالياً في المضامين الإعلامية المثارة عبر وسائل الإعلام المختلفة .

ثالثا : تنشيط حركة الهجرة :

١١ - أظهر البحث أن الإتصال الشخصي هو الذى يلعب الدور الاساسى فى تنشيط أو إعاقه حركة تيار الهجرة لدى القرويين ، فهو الذى يقدم واقعا فرص العمل المتاحة ويرتب لها - كما ، ويزود بالمعارف والمعلومات ، وي طرح النموذج والمثل ، ويقنع الأفراد بممارسة أو عدم ممارسة الفكرة .

١٢ - وفى المقابل ، تشير النتائج إلى ضعف الدور الذى تلعبه أجهزة الإعلام فى إنتاج أليات الهجرة الفلاحية للخارج ، وأن مهمة هذه الأجهزة تقتصر فى هذا الجانب على تغذية وتدعيم نمط الإتصال الشخصى ، حيث تعمل هنا على المحافظة على حيوية الفكرة من خلال إعادة طرحها بين الحين والآخر ، وخلق بيئة نفسية مواتية بصفة عامة تشجع فى مجملها على الهجرة باعتبارها الحل والمخرج - كما يعاناه الفرد من مشكلات فى تدبير شئون حياته اليومية . ومع ذلك تظل فاعلية هذه المهمة محدودة وعصوية فى نطاق الإتصال الشخصى وقيادات الراى فى مجتمع القرية .

رابعا : معالجة المشكلات المترتبة على الهجرة :

١٣ - أظهر العرض النظرى للدراسة ، وجود مشكلات مجتمعية خطيرة لها صلة - مع عوامل أخرى - بالهجرة العمالية للخارج ، تموق مسيرة التنمية فى المجتمع - بعامة والقرية المصرية بخاصة ، ومن هذه المشكلات التضخم ، وارتفاع الأسعار ، وتزايد الميل إلى الاستهلاك ، وتميز اتجاهات العمل وأوضاع العمالة ، وضعف قيمة العمل والإنتاجية ،

وزيادة المنازعات العائلية والتفكك الأسري ، وتدنى نفشة الطفل ،
والاغتراب . . إلخ .

١٤ - أظهر البحث الميداني للجمهور، تبين روى الأفراد لمدى تأثير
هجرة العمالة المصرية للخارج بتباين الاهتمامات والمصالح الاجتماعية
المختلفة ففي حين تحدث ما يقرب من (٥٥٪) من إجمالي المبحوثين
وعاليبتهم من جماعة كبار ومتوسطى الحائزين وأصحاب مصانع الطوب
والورش والتجار عن الحراك الاجتماعي الذي أحدثته الهجرة لبعض الفئات
الهامة، ونقص العمالة ، وعدم توافر الانفاق وزيادة تكلفة الإنتاج
والأسعار، أكد حوالي (٤٠٣٪) ومظمهم من فئات الحرفيين والعمال
والفلاحين غير الحائزين والطلبة . عدم تأثير هذه العملية على البلد، ومع
ذلك فقد أظم البحث وجود إجماع واضح بين جماعة المبحوثين على
اختلاف انتماءاتهم بنسبة تصل إلى (٩٢ و٨٪) على وجود مشكلات
اجتماعية من وراء سفر الأفراد بالقرية إلى الخارج منها : الخلافات الزوجية
والمنازعات المادية ، ومعاناة النساء وانحرافات الأولاد وسوء تربيتهم ،
فضلا عن نقص الأيدي العاملة وهروب الأفراد عن الاجتهاد في العمل
وبالذات العمل الزراعي وانصرافهم إلى النشاطات الأخرى الأكثر
ربحية والأقل جهداً .

١٥ - أثبت استعراض الأفكار والتصورات التي وردت في المضامين
الصحفية المرتبطة بالهجرة ، وكذا الرؤية العامة للباحث لبقية المضامين
الصحفية الأخرى المثارة ، أن الجرائد موضع البحث قد تقاعست عن
القيام بدورها التنموي في طرح ومناقشة الجوانب المختلفة لقضية الهجرة

والعمل على معالجة الآثار السلبية المترتبة عليها في المجتمع ، بل وعملت أحيانا في الاتجاه المضاد الذي يدعم جوانب سلبية عديدة ظهرت كأثر مباشر أو غير مباشرة للهجرة العمالية . كأن الحوار المباشر والمفتوح مع المبحوثين في منطقة البحث ، وملاحظات الباحث الميدانية لأساليب تعرض وتعامل الجمهور مع أجهزة الإعلام بالقرية، والوقوف على المضامين الإعلامية الأكثر رواجا بينهم ، أن أجهزة الإعلام الأخرى ، لم تقم بأية أدوار ملموسة في معالجة ما يوجد من مشكلات ترتبت على الهجرة ، مما يجعلنا نتحكم في النهاية بدرجة ثقة عالية بتقاعس هذه الوسائل عن القيام بدورها التنموي في المجتمع ، والتفوج في ذلك هو موقفها إزاء قضية الهجرة وأسلوب معالجتها لهذه القضية .

التوصيات :

إذا كان الوصول في نهاية الدراسة إلى حكم عام يؤكد تقاعس أجهزة الإعلام المصرية عن القيام بدورها التنموي في المجتمع قياسا على موقفها وأسلوب معالجتها لقضية الهجرة العمالية للخارج ، وما يتصل بهذه القضية من مشكلات وأبعاد جديدة تهدد مسيرة التنمية في المجتمع ، يثير تساؤلا حول الأسباب وأوجه الخلل ، وإذا كان الحديث عن هذه الأسباب يفتح حديثاً مستقيماً - لسنا هنا محل - حول أزمة سياسات التنمية في المجتمع ، ووضع أجهزة الإعلام ، والمطالبة بإعادة صياغة التوجّهات وتعديل الأوضاع والمواقف في إطار مشروع حضارى متكامل الأبعاد متفق عليه من جميع الأطراف ، فإننا نفضل هنا، أن نركز

على مجموعة من المقترحات الفرعية المرتبطة بالبحث الراهن ونتائجه، ويمكن بلورة هذه المقترحات على النحو التالي :

١ - زيادة المساحة أو الوقت المخصص بأجهزة الإعلام المختلفة للمضامين الإعلامية التي تهتم بقضايا ومشكلات الأفراد بالقطاع الريفي ، على أن تمتد هذه المضامين لتشمل مختلف نواحي الحياة المعيشية ، وتأتي معالجتها بعد دراسة واقعية ونزول إلى الجمهور بهذا القطاع ، للتعرف على احتياجاته واهتماماته العامة . . ونقترح في ذلك إنشاء أقسام أو مراكز بحثية داخل المؤسسات الإعلامية للكشف عن هذه الاحتياجات والاهتمامات بالمناطق الريفية .

٢ - زيادة الجرعة الإعلامية الموجهة لمعالجة المشكلات والآثار السلبية المترتبة على الهجرة ، وتحديد العمل على ترشيد السلوك الانفاق والبذخ ، وتدعيم قيمة العمل ، والترابط الأمرى وبث روح التعاون ، وقيم الادخار ، والتوجيه إلى فرص العمل المتاحة في المجتمع حاليا ومستقبلا ، وكيفية الحصول على هذه الفرص ، والتغلب على المشكلات المعيشية بعامة .

٣ - العمل على إقامة نظام اتصال محلي متكامل ونشط بالمراكز ، والقرى الريفية ، يعمل بالتعاون والتنسيق مع النظام الإعلاني القوي ، من خلال إنشاء جمعيات شعبية للاتصال المحلي ، ويكون من مهام هذه الجمعيات تقييم المضامين الإعلامية المنارة عبر أجهزة الإعلام الرسمية ، وتحديد المناسب منها وعقد لقاءات وندوات محلية ، بهدف ترويج هذه

المضامين بالطريقة الصحيحة ، والتعريف بأهداف الحملات الإعلامية والعمل في نفس الوقت على مساعدة أجهزة الإعلام الرسمية على تطوير مضامينها عن طريق التغذية المرتدة ، ويؤدي هذا الإفتراح إذا ما جرى العمل به إلى تلافى أثر الخلل القائم حاليا ، والمتمثل في انصراف العديد من القرويين عن الاعتماد على أجهزة الإعلام واعتمادهم في التزود بالمعارف والمعلومات على الاتصال الشخصي ، الذي يتم عادة في إطاره تعريف وتشويش العديد من المضامين الإعلامية المنارة عبر أجهزة الإعلام الرسمية حاليا .

مراجع الكتاب

أولا : المراجع العربية :

- ١ - إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، إنتقال العمالة العربية المشاكل ، الآثار ، السياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٣ .
- ٢ - أحمد الجبالي ، الأوضاع الحالية لعمل وهجرة المهرجرين إلى الخارج ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المهرجرة للخارج ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .
- ٣ - أحمد بدر ، الإعلام الدولي ، دراسات في الإتصال والدعاية الدولية ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٧٧ .
- ٤ - أحمد حسام الدين ، الآثار الاجتماعية والإقتصادية لهجرة العمالة المصرية ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ١٩٨٦ .
- ٥ - إسماعيل سراج الدين وآخرون ، هجرة العمل الدولية في الوطن العربي ، المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، يناير ١٩٨٣ .
- ٦ - الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر ، ١٩٧٢ .

٧ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، حركة السكان عبر الحدود ، ١٩٧٣ .

٨ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان ، لإحدى الجمهورية المجلد الثانى ، ١٩٧٨ .

٩ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤتمر المصرى لاحتصاءات الهجرة الخارجية ٨ - ٩ فبراير ، ١٩٨٨ .

١٠ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، خصائص الهجرة العائدة ، فبراير ١٩٨٨ .

١١ - المجالس القومية المتخصصة ، اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، ١٩٨٣ .

١٢ - بنت هانس وسمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير ، مصر فى الثمانينات - دراسة فى سوق العمل ، جنيف ، منشورات مكتب العمل الدولى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ .

١٣ - سمير أمين ، التطور اللامتكافى - دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ترجمة برهان غليون ط ٣ ، دار الطليعة ، ١٩٨٠ .

١٤ - سمير حسين ، الإعلام والاتصال بالجمهور والرأى العام ، ط ١ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٤ .

- ١٥ - سعد الدين إبراهيم ، النظام الإجماعى العربى الجديد ، دراسة
عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، القاهرة ، دار المستقبل
العربى ، ١٩٨٢ .
- ١٦ - جلال أمين واليزابيث عوفى ، هجرة العمالة المصرية ، مركز
البحوث للتنمية الدولية ، تقرير بحثى رقم ١٠٨ - ١ يناير ١٩٨٦ .
- ١٧ - جلال عبد الله معوض ، الآثار الاجتماعية والسياسية لعودة العمالة
المصرية من الاقطار النفطية ، مجلة التعاون ، مجلس التعاون لدول
الخليج العربى ، العدد العاشر ، إبريل ١٩٨٨ .
- ١٨ - جمال زايد ، نهاية موسم الهجرة إلى الخليج ، مجلة الاهرام
الإقتصادى ، العدد ٩١٧ ، أغسطس ١٩٨٦ .
- ١٩ - جيهان رشق ، الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، القاهرة ، دار
الفكر العربى ، ١٩٧٨ .
- ٢٠ - حسن الساعاتى ، مشكلة المنهج فى علم الاجتماع ، ورقة مقدمة فى
ندوة مشكلة المنهج فى بحوث العلوم الاجتماعية التى عقدها المركز
القوى للبحوث فى الفترة من ٢ - ٥ يناير ١٩٨٣ .
- ٢١ - شاهيناز طلعت ، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، ط ١ ،
القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٨٠ .
- ٢٢ - صبرى عبد العظيم عبد الرؤوف ، هجرة العمالة المصرية ، حصاد
السبعينات ، وترقيات المستقبل ، مؤتمر تنظيم هجرة العمالة

المصرية للخارج ، الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، يناير

١٩٨٤ .

٢٣ - عادل حسين ، الإقتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية ١٩٧٤

- ١٩٧٩ ، الجزء ٢ ، بيروت ، دار الوحدة ، ١٩٨١ .

٢٤ - عبد الباسط عبد المعطى ، بعض المصاحبات الإجتماعية لهجرة
الريفين الدول العربية النفطية ، مجلة دراسات سكانية . العدد

٦٨ ، مارس ١٩٨٤ .

٢٥ - عبد الرحمن بكر ، مشاكل وفرص هجرة العمالة المصرية للخارج ورقة
مقدمة إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، الجهاز المركزى

للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٢٦ - عبد الفتاح الجبالى ، الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية ،

مجلة السياسة الدولية ، عدد مايو ١٩٨٣ .

٢٧ - عبد الفتاح عبد النبى ، الصحف اليومية فى مصر وقضايا تنمية
الريف ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

٢٨ - عبد الفتاح عبد النبى ، دور الصحافة فى تغير القيم الإجتماعية ،

رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٨٧ .

٢٩ - عبد الفتاح عبد النبى ، السياسة الزراعية وهدر موارد الأرض

ورقة مقدمة فى إطار بحث هدر موارد الأرض والمياه فى القرية

المصرية ، الذى يجره قسم بحوث الجريمة بالمركز القومى للبحوث

الإجتماعية والجنتائية (تحت الطبع) .

٣٠ - هواتف عبد الرحمن . قضايا التبعية الإعلامية والثاقفة في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، ١٩٨٤ .

٣١ - هيد اللطيف الهندي ، المصريون المتواجدين في الخارج ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، فبراير ١٩٨٨ .

٣٢ - عثمان محمد عثمان ، أثر تحويلات المصريين العاملين بالخارج على ميزان المدفوعات المصري ، دراسة معدة في إطار البرنامج المشترك بين جامعة القاهرة و MIT عن هجرة العمالة المصرية ، يونيو ، ١٩٨١ .

٣٣ - محمد إبراهيم السقا ، هجرة العمالة المصرية المؤقتة وآثارها على هيكل العمالة في جمهورية مصر العربية ، مجلة دراسات سكانية ، العدد ٦٨ ، يناير / مارس ١٩٨٤ .

٣٤ - محمد أبو مندور وآخرون ، دراسة تحليلية لبعض أوضاع واتجاهات العمال الزراعيين ، بحث مقدم لمؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٣٥ - محمد العوضي جلال الدين ، التكامل العربي في تنمية وتيسير انتقال العمالة من الدول العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد الثالث ، ١٩٨٤ .

٣٦ - محمد شفيق ، الهجرة الخارجية المصرية ، بحث مقدم إلى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج ، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، يناير ١٩٨٤ .

٣٧ - محمد عبد الفتاح عبد المجيد، دراسة بعض خصائص العمالة المصرية المهاجرة واتجاهاتها، المؤتمر الاقليمي لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المنعقد في الفترة من ٥ - ٧ ديسمبر ١٩٨٨ .

٣٧ - محمد محي الدين ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي والأشكال التاريخية لهجرة العمالة ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الهجرة من مصر المنعقد بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، فبراير ١٩٨٨ .

٣٩ - محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٤٠ - محمود عبد الفضيل ، آثار هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية على العمليات التنموية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الخامس للإقتصاديين المصريين ، القاهرة ٣٧-٢٩ ، مايو ، ١٩٨١ .

٤١ - محمود عودة ، أساليب الإنصال والتغدير الإجتماعي ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٣ .

٤٢ - نازلي شكري ، ديناميات الهجرة في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، عدد يوليو ، ١٩٨٣ .

٤٣ - نادر فرجاني ، الهجرة إلى النفط ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ديسمبر ١٩٨٣ .

٤٤ — نادر فرجاني ، تقرير أول من مسح الهجرة من مصر ، المجلس القومي للسكان ، ١٩٨٥ .

٤٥ — نادر فرجاني ، رحل في أرض العرب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٤٦ — نادر فرجاني ، سمياً وراء الرزق ، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأنطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٤٧ — هنري عزام ، نتائج واحتمالات إنتقالات الأيدي العاملة في الأنطار المستوردة والأنطار المصدرة ، مجلة المستقبل العربي ، يناير ، ١٩٨١ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1 — A. E., Dessouki, The Shift in Egypt's Migration Policy 1952—1978, Middle eastern Studies, 18, 1, January, 1982.
- 2 — A., Mohie Eldin, External Migration of Egypt Labour, ILO Mission on Employment strategy in Egypt, Back ground Paper, No., 9, September, 1980.
- 3 — Birks, J. & Sinclair C., International Migration and Development in The Arab Region, ILO, Geneva, 1980.
- 4 — Birks, J., & Others, The Demand for Egyption Labour Abroad in Richards, A., & Martin, p., (eds) Migration

- Mechanization and Agricultural Labour Market in Egypt, Avc Press, 1983.
- 5 — Denis Mquail & S. Windaahl, Communication Models, Longman, London, 1981.
- 6 — F., Halbdav, Labour Migration in The Middle east, Middle east Research and information Project, No, 59, August, 1977.
- 7 — Joseph Klapper, The Effect of Man Communication New York, free Press, 1960.
- 8 — Hind Khattab & El dasif, S., Impact of Male Labour on the Structure o family and The role of women, Population Council Regional Paper, No, 16, March, 1982
- 9 — Illiya Harik, Political Mobilization of Peasant, Astudy of an Egyptian Community. Indiana University Press, London, 1974.
- 10 — Ismail Sera geldin & Others, Some issues Related to Labour Migration in The Middle east and North Africa, The Middle east Journal, Washington, D., C., The Middle east institute, Vol, 38, No, 4, 1984.
- 11 — Gordon, f, De Jong & Robsrt W., Gardner, Migration decision Making pargamon Press, New York, 1981,
- 12 — Marie Christin Aulas Sadat's Egypt, New Left Review, Vol., 98, July, August, 1979.

- 13 — Michael P. Todare, Internal Migration in developing Countries international Labour office, Geneva, 1974.
- 14 — Nazli Soukri, Migration in the Middle east Transformation, Policies and process, Published by Cairo University & M. I. T., July. 1983.
- 15 — Wilbur Schramm, Men, Message and Media Alook at human Commnication, Harper & Row Publishers, New York, 1973.

محتويات الكتاب

الصفحة

١١ - ٧	مقدمة
٣٥ - ١٥	الفصل الأول : هجرة العمالة المصرية (الحجم والخصائص)
٢٦ - ١٥	أولا : حجم ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري
٣٥ - ٢٦	ثانيا : خصائص هجرة العمالة في المجتمع المصري
٥٦ - ٣٩	الفصل الثاني : هجرة المصريين للخارج (الأسباب والدوافع)
٩٥ - ٥٩	الفصل الثالث : وقع هجرة العمالة على المجتمع المصري
٦٢ - ٥٩	مقدمة
٧٩ - ٦٣	أولا : الآثار الاقتصادية للهجرة
٩٣ - ٨٠	ثانيا : الآثار الاجتماعية للهجرة
٩٥ - ٩٣	ثالثا : الآثار السياسية للهجرة
١٢٩ - ٩٩	الفصل الرابع : الإعلام والهجرة (نحو تصور نظري)
١١١ - ١٠٦	أولا : الترويج لفكرة الهجرة
١١٤ - ١١١	ثانيا : تشكيل الاتجاهات نحو الهجرة
١١٦ - ١١٤	ثالثا : الإعلام وتنشيط حركة الهجرة
١١٨ - ١١٥	رابعا : الإعلام ومعالجة مشكلات الهجرة
١٢٩ - ١١٨	خامسا : مخطط لدراسة الإعلام والهجرة

الصفحة

١٦١-١٣٣	الفصل الخامس : منهج البحث وأدواته
١٣٧-١٣٣	مقدمة في الاشكاليات والقضايا
١٣٨-١٣٧	أولا : تساؤلات الدراسة
١٥٠-١٣٨	ثانيا : المعالجة المنهجية للدراسة
١٥٤-١٥١	ثالثا : الخصائص العامة لمنطقة البحث
١٥٧-١٥٤	رابعا : المجال البشري (عينة البحث)
١٦١-١٥٨	خامسا : الخصائص العامة لعينة البحث
٢١٩-١٦٥	الفصل السادس : الهجرة على صفحات الصحف اليومية
١٦٧-١٦٥	مقدمة
١٨٠-١٦٧	أولا : حجم اهتمام الصحف بموضوع الهجرة
١٩١-١٨٠	ثانيا : أسلوب المعالجة الصحفية لقضية الهجرة
٢١١-١٩١	ثالثا : الأفكار والتصورات المطروحة حول الهجرة
	رابعا : معالجة الصحف للجوانب المختلفة لقضية
٢١٧-٢١١	الهجرة
٢١٩-٢١٧	استخلاصات أساسية
٢٧٦-٢٢٣	الفصل السابع : رؤية الجمهور وفاعلية أجهزة الإعلام
٢٤٥-٢٢٤	أولا : رؤية الجمهور لظاهرة الهجرة
	ثانيا : أجهزة الإعلام والجمهور (التعرض وأساليب
٢٦٤-٢٤٦	التعامل)
١٧٦-٢٦٥	ثالثا : أجهزة الإعلام وهجرة العمالة (التأثير والفاعلية)

٢٨٩-٢٧٧	الفصل الثامن : حصاد النتائج والتوصيات
٢٩٩-٢٩١	المراجع-مع :
٢٩٧-٢٩١	أولا : المراجع العربية
٢٩٩-٢٩٧	ثانيا : المراجع الأجنبية

رقم الإيداع ٨١١٥ / ١٩٨٩

التقييم الدولي ٠ - ١٤٥ - ١٠٠ - ٩٧٧